شركة أرامكو وأثر المصالح النفطية في تطور العلاقات الأمريكية- السعودية 1933- 1980م

Aramco and the Impact of Oil Interests on the Development of US-Saudi Relations 1933-1980 AD

د. علاء نسيم مسعد عرابي
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب- جامعة طنطا
مدينة طنطا – محافظة الغربية- جمهورية مصر العربية
alaa.orabi@art.Tanta.edu.eg
0201097652796

Dr. Alaa Naseem Masoud Orabi
Lecturer of Modern and Contemporary History
Faculty of Arts - Tanta University
Tanta - Gharbia – Egypt
alaa.orabi@art.Tanta.edu.eg
0201097652796

الملخص: يُعد تاريخ أرامكو فترة من أهم فترات التاريخ المعاصر للمملكة السعودية، إذ إن منحها امتيازًا للتنقيب عن النفط يعدّه بعض المؤرخين أهم حدث بعد توحيد المملكة على يد المؤسس عبد العزيز بن سعود. ولقد فرضت الأزمة الاقتصادية العالمية في أوائل الثلاثينيات- علاوة على كوارث الحرب العالمية الأولى- المزيد من الضغوط على المملكة العربية السعودية. في الوقت نفسه كانت المملكة تعاني نقصًا في الموارد الاقتصادية نتيجة للثورات الداخلية، مما أجبر البلاد على طلب القروض من الخارج. فلقد أجبرت هذه الأزمة المالية الملك عبد العزيز على التفكير بعمق في البحث عن مساعدة حقيقية لاستغلال الثروات المخفية في أرضه التي لم يكن بإمكانه تحقيقها بوسائله الخاصة، لهذا السبب في عام 1931م كان الملك في موضع ترحيب لأي شخص يعرض عليه مليون جنيه إسترليني وسيحظى بكل التنازلات في بلد ابن سعود، وذلك على حد قول "جون فليبي John Philippi " في كتابه "مغامرات النفط العربي". ولقد حظيت الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق شركاتها النفطية على هذا الامتياز.

وهذه الدراسة تبرز أثر النفط في مجمل العلاقات السعودية الأمريكية، وأهمية كل منهما للآخر. كما يبرز البحث أهمية النفط كأحد أهم المجالات التي ينشط فيها الاستعمار–لاسيما استعمار القرن العشرين، وما يرتبط به من اتفاقات مجحفة وممارسات الرأسمال الاحتكاري النفطي الأجنبي بحق البلدان المالكة له.

وتخلص الدراسة إلى بلورة العلاقات الاستراتيجية الثنائية السعودية – الأمريكية والتي يمكن اختزالها في المعادلة التالية: النفط مقابل الحماية. وما يجب فعله- كتحدي مستقبلي- على العرب عامة والسعودية خاصة تجاه تنمية مواردهم والاستفادة القصوى منها، والبحث عن بدائل أخرى يمكن أن تحكم العلاقات الثنائية إذا ما نفد البترول بشكل يعزز استقلالها الاقتصادي والسياسي بعيدًا عن النفط.

الكلمات المفتاحية: أرامكو- المملكة العربية السعودية- الولايات المتحدة الأمريكية.

Aramco and the Impact of Oil Interests on the Development of US-Saudi Relations 1933-1980 AD

The history of Aramco represents one of the most significant periods in the modern history of Saudi Arabia. Some historians consider granting the company the concession to explore for oil to be the most important event after the unification of the Kingdom by its founder, Abdulaziz bin Saud. The global economic crisis of the early 1930s, compounded by the aftermath of World War I, placed immense pressure on Saudi Arabia. At the same time, the Kingdom was grappling with a shortage of economic resources due to internal uprisings, which forced the country to seek foreign loans. This financial crisis compelled King Abdulaziz to deeply consider finding real assistance to exploit the hidden wealth beneath his land—resources he could not harness with his own means.

For this reason, in 1931, the King was open to any individual offering him one million British pounds, who, in return, would be granted all concessions within Ibn Saud's territory. This sentiment was described by John Philby in his book Adventures in Arabian Oil. Ultimately, the United States, through its oil companies, secured this concession. This study highlights the impact of oil on the entirety of Saudi-American relations and underscores the importance of each party to the other. Additionally, it examines the significance of oil as one of the key areas of activity for colonialism—particularly 20th-century colonialism—and the associated unfair agreements and monopolistic practices by foreign oil capital at the expense of resource-owning nations. The study concludes by crystallizing the strategic bilateral relationship between Saudi Arabia and the United States, which can be summarized in the following equation: oil in exchange for protection. It also highlights a future challenge for Arabs in general, and Saudi Arabia in particular, to focus on developing their resources, maximizing their benefits, and exploring alternative frameworks for bilateral relations in the event of oil depletion. This would strengthen their economic and political independence, moving away from reliance on oil.

Keywords: Aramco, Saudi Arabia, United States of America.

مقدمة:

كل من يروى قصة نشوء إحدى أشهر إمبراطوريات النفط في العالم ونجاحها - أرامكو السعودية العربية - يتفقون على أن ماضيها وحاضرها مرتبطان بالسعودية نفسها والأوقات الصعبة التي مرت بها، وأن تأتي كبداية لتحول اقتصادي وسياسي جذري في المملكة.

تعد المملكة العربية السعودية حليفًا وشريكًا قديمًا للولايات المتحدة. وللوهلة الأولى قد يكون هذا التحالف مثيرًا للدهشة، إذ على الرغم من التناقض الواضح بينهما من حيث طبيعة نظام الحكم فإن هذه العلاقة بقيت مستمرة منذ أكثر من سبعين عامًا: فالولايات المتحدة-بلد الاقتصاد الرأسمالي السوقي، والكوربوقراطيات والاغتيالات الاقتصادية للأمم- تزعم بأنها تدافع عن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير. والمملكة العربية السعودية-ذاك المجتمع العشائري الإقطاعي، والتي تُعد حاليًا من أكبر الاقتصاديات ومالكي المال في الشرق العربي- تُمثِّل الملكية الدينية المحافظة التي لا تعني وجود أحزاب سياسية أو منظمات عامة، إلى آخر ذلك. ولا يقتصر التناقض على طبيعة نظام الحكم فحسب، بل ثمة اختلافات أخرى مرتبطة بتنافر المبادئ والقيم الحاكمة في المجالات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والشخصية والسياسية بصفة عامة. ففي الوقت الذي تنبع منظومة القيم السعودية الحاكمة من المدرسة الوهابية الدينية التي توصف في أحايين كثيرة بالتشدد، تقف الولايات المتحدة متبنية مبادئ عالمية لليبرالية حاكمة تؤمن بالحريات الدينية والشخصية والمنافسة السياسية والاقتصادية. ومع ذلك هناك الكثير من القواسم المشتركة في الواقع بين هذه الدول المؤثرة. ولفهم ذلك، من الضروري النظر في التطورات الرئيسة في العلاقات الثنائية[1].

ولقد تطورت العلاقات الأمريكية السعودية بشكل مكثف في أواخر الثلاثينيات وأوائل الأربعينيات. ويرجع ذلك في المقام الأول إلى اكتشاف حقول النفط في شبه الجزيرة العربية والوضع في الولايات المتحدة نفسها. وفي عام 1938م أشار "ب. سوانسون" B. Swanson- مساعد الرئيس الأمريكي- في خطابه إلى أنه من الضروري اختراق السوق العربية في أسرع وقت ممكن نظرًا لوجود احتياطيات نفطية ضخمة هناك.

وشركة آرامكو: هي شركة الزيت العربية الأمريكية Arabian- American oil company التي نشأت عن اتحاد ثلاث شركات وهي ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، وستاندرد أويل أوف نيوجرسي standerd oil of New Jersey، وشركة سكوني فاكيوم Socony vacuum. وقد تم تأميم هذه الشركة وفقًا لقرار ملكي صادر عن الملك فهد بن عبد العزيز رقم م/ 8 لسنة 1988م ويتحول اسمها إلى شركة آرامكو العربية السعودية[2] Saudi Arabian oil company.

وعلى كثرة محددات السياسة الخارجية للدول يأتي النفط ومصادر الطاقة الأخرى في صدر هذه المحددات. وفي العصر الحديث تعد الطاقة من أسرار التفوق والتطور الاقتصادي السريع ومفتاح السيطرة على العالم، وكما قيل فإن الدولة التي تملك طاقتها تمتلك استقلالها أو تكون على قدر كبير

[1] - **Loc: Bruce Riedel, Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR, Brookings Institution Press, Washington, 2017.**

[2] - **Е. М. Примаков, Е. А. Лебедев; ИСТОРИЛ АРАБСКИХ СТРАН АЗИИ 1917-1985, ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА», ГЛАВНАЯ РЕДАКЦИЯ ВОСТОЧНОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, МОСКВА, 1988, С.355.**

منه ويزداد ميزانها وثقلها السياسي على خريطة العالم، وهو ما يتضح الآن في دولة المملكة العربية السعودية والتي أضحت واحدةً من أكبر الاقتصاديات في عالم النفط، وواحدةً من أهم الدول التي ترسم سياسات العالم حاليًا.

ولقد أُكتشف نفط المملكة على يد شركة أرامكو منذ العام 1938م وبكميات تجارية في ظل فترة اقتصادية حرجة قبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، وما تميزت به تلك الفترة من شحّ الموارد الاقتصادية والسلع الغذائية مع وضع اقتصادي محلي وعالمي قاسٍ على أثر الكساد الاقتصادي منذ عام 1929م. مع العلم أن العلاقات التعاقدية بين الشركة وحكومة المملكة بدأت بمنح الأخيرة امتيازًا في عام 1933م يرخص لشركة الزيت باستثمار البترول ومستخرجاته في القسم الشرقي من المملكة. ويمر البحث بتطوير العلاقات الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة على الصعيدين الاقتصادي والعسكري، وصولًا إلى سعي المملكة لامتلاك الشركة بالكامل بداية من العام 1980م. وتكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع ذاته وهو: شركة أرامكو وأثر المصالح النفطية في تطور العلاقات الأمريكية- السعودية 1933- 1980م، وتسليط الضوء على الأوضاع الاقتصادية والسياسية التي كان لها الدور الفاعل في عمليات توقيع الامتياز سواء على الجانب السعودي أو الجانب الأمريكي وما ترتب على ذلك من نتائج اقتصادية وسياسية كان لها كبير الأثر على استقرار أوضاع المملكة العربية السعودية وتوطيد علاقاتها مع الحكومة الأمريكية. إضافة لذلك تكمن أهمية الدراسة في تسليط الضوء أيضًا على دور أرامكو في تطوير السعودية من الناحية الحضارية، ورد فعل موظفي الشركة تجاه الاحتكارات الإستعمارية التي تمارسها الشركة على أراضي المملكة، وقيام رأس الحكومة السعودية بتحويل ملكية أرامكو إلى الحكومة الوطنية السعودية التي عملت لصالح أبناء البلد. ويمكن اجمال أهمية الموضوع في فهم البعد التاريخي للعلاقات الثنائية بين البلدين وتأثير النفط في قيام وصياغة هذه العلاقة.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس من هذه الدراسة في التركيز على دور النفط في صياغة الاتفاقيات ورصد العلاقات السعودية الأمريكية وتحليلها عن طريق دراسة الدور الفاعل لشركة النفط أرامكو على أرض المملكة، والتعرف على التغيرات الاقتصادية والسياسية التي صاحبت هذه العلاقة، وأثرها على السياسات الداخلية والخارجية للمملكة.

حدود الدراسة:

- الحد المكاني: تقتصر الدراسة على المنطقة الشرقية (الأحساء) من المملكة السعودية.
- الحد الزماني: قامت الدراسة على الفترة ما بين عامي 1933 -1980م، حيث إن الحد الأول يبدأ بمنح شركة أرامكو امتياز استخراج البترول بأرض المملكة، وينتهي الحد الثاني بامتلاك الحكومة السعودية للشركة.

مشكلة البحث:

حظيت منطقة الشرق الأوسط وخاصة المنطقة العربية منها منذ بداية العصور الحديثة باهتمام بالغ من القوى العظمى كبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية للسيطرة والاستحواذ على مختلف موارد هذه المنطقة والتي كانت خاضعة في فترة من التاريخ لسيطرة الدولة العثمانية، وتنوعت أساليب القوى الاستعمارية للوصول إلى ثروات تلك الدول ونهبها بين الاستعمار الاستغلالي والتجاري وغيرهما.

ولقد فازت شركة أرامكو بامتياز لاستخراج البترول بأرض المملكة السعودية الذي مكنها من الإنتاج التجاري الضخم وعاد بالفائدة على كل من الدولتين السعودية والأمريكية، وهذه الدراسة ستحاول الإجابة في ثناياها عن التساؤلات الآتية:

- ماهية شركة أرامكو؟ وما الدور الحضاري والسياسي الذي لعبه نفط المملكة؟
- ما الأثر الناتج عن تزايد النشاط النفطي الأمريكي في المملكة العربية السعودية عقب تأسيس شركة أرامكو؟
- ما الدور الذي قامت به الشركة في اقامة العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدولتين؟
- ما طبيعة التحالف السعودي الأمريكي لحماية نشاطهما النفطي تجاه التهديدات؟
- كيف سعت شركة أرامكو لتطبيق الاستعمار الاستغلالي لموارد المملكة؟
- ما موقف ملوك السعودية الأوائل تجاه شركة أرامكو وسياساتها النفطية؟
- كيف تملكت المملكة العربية السعودية شركة أرامكو بالكامل؟

المنهج المتبع:

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي والموضوعي بما يتضمنه من منهج وصفي وتحليلي للاستفادة من المعلومات المتاحة وتحليل موضوع البحث، مع دراسة الأدبيات السياسية والاقتصادية وتحليل الوثائق التاريخية المتعلقة بالموضوع

الدراسات السابقة:

تواجدت العديد من الدراسات التي تناولت موضوع النفط وشركة أرامكو بالدراسة والبحث منها على سبيل المثال لا الحصر: كتاب "نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية" لإسكندر بريماكوف Alexander Primakov والصادر في بيروت عام 1984م والذي يتناول القضية الرئيسية في الحياة الاقتصادية لبلدان الشرق الأوسط وبالأخص البلدان العربية، أي عن صراع البلدان المصدرة للنفط مع الإحتكارات الدولية التي تلقى الدعم من قبل الدوائر الإمبريالية وبالدرجة الأولى الولايات المتحدة الأمريكية. وكذلك دراسة "العلاقات السعودية الأمريكية وأثر النفط فيها للفترة 1974-2011م" لفلاح عواد الشراري وهي رسالة ماجستير غير منشورة بجامعة مؤتة عام 2011م، وتتناول دور النفط تاريخيًا في تطور العلاقات السعودية الأمريكية. وأيضا مقالة عن " المخططات الأمريكية لنفط الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى " لأمل عبد الله الهشام والتي تطرقت إلى تحول أمريكا إلي نفط الخليج ودراسة اتفاقية الخط الأحمر، كما يمكن من خلالها التعرف على الأوضاع السياسية والاقتصادية التي كان لها الدور الفاعل في دفع عملية توقيع الامتياز سواء على الجانب الأمريكي أو الجانب السعودي، وكما ندرس من خلالها تاريخ الشركات الأمريكية وعلاقتها بنفط الخليج.

ومن الدراسات الأجنبية: دراسة جاءت تحت عنوان " Saudi Aramco: A Blend between Profit and Politics" لمجموعة من الباحثين، ونُشرت في FIIB Business Review، وغيرها مما هو معروض في هوامش البحث وقائمة المصادر والمراجع.

(البدايات) ولفهم الموضوع يجدر بنا أن نبدأ بالنصر المجيد الذي حققه عبد العزيز (1932-1953م) للأسرة السعودية، إذ تمكن في عام 1902م من استعادة موطنه الرياض-عاصمة الدولة السعودية الثانية التي تأسست في نجد على يد تركي بن عبد الله بن محمد منذ عام 1824م[1]- من

[1] - **سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد 1336-1337هـ / 1917-1918م، ترجمة: عبد الله العثيمين، ط2، الرياض، 1998م، ص227.**

الغزاة بعد انتصاره على عبد العزيز بن الرشيد (الأسرة الهاشمية) على إثر واقعة السليمية التي حدثت بالقرب من بلدة الدلم. ويعد هذا التاريخ المهم بداية الدولة السعودية ومعها أرامكو السعودية. علاوة على ذلك أراد ابن سعود توحيد الإمارات المتناثرة في شبه الجزيرة تحت حكم سلالته. فتتابع كفاحه منذ عام 1913م فتمت له السيطرة على واحة الأحساء* ، وعلى حائل عاصمة إقليم جبل شمر 1921م ، وفي عام 1924م أخضع الطائف وبقية مدن الحجاز، ودانت له معظم أراضي شبه الجزيرة العربية وذلك بمقتضى معاهدة جدة 1926م. وبعد ذلك نصب نفسه ملكًا على الحجاز ونجد والمناطق الملحقة بها**. وبعد أن غزا القبائل المتبقية بحلول عام 1932م، غيّر عبد العزيز اسم البلاد إلى المملكة العربية السعودية طبقًا للمادة الأولى من الأمر الملكي رقم 2716. وبعد أن اكتملت له عملية التوحيد، بدأت المشاكل لاسيما الاقتصادية تطل برأسها. وكان من الضروري الخروج من الوضع المتردي بطريقة أو بأخرى ، ولكن المملكة كانت تفتقر إلى الأموال[1].

فقبل عشرينيات القرن المنصرم لم تكن الدولة السعودية مشهورة بامتلاك النفط. وكما هو معروف كان الملك عبد العزيز بن سعود مؤسس الأسرة السعودية الثالثة يأمل في البداية أن يتم اكتشاف الماء وليس النفط تحت رمال مملكته الصحراوية[2]. ولذلك، ومقارنة بفارس (تم اكتشاف نفط فارس عام 1908م في بئر مسجد سليمان في محافظة عربستان جنوب غربي البلاد)، والعراق (تم اكتشاف البترول في حقل كركوك في 14 أكتوبر 1927م، وهو من أقدم حقول العراق وثاني أكبر حقل نفطي في العالم من حيث القدرة على الإنتاج)، جاءت السعودية متأخرة في التنقيب عن النفط. وكانت شركة النفط التركية وشركة النفط الأنجلو فارسية حريصتين على حماية وصولهما إلى نفط العراق وإيران، بل وحاولتا جاهدتين إحباط عمليات التنقيب والإنتاج في مناطق منافسة في الشرق الأدنى.

وفي بداية القرن العشرين كانت بريطانيا العظمى المنتج الرئيس للنفط. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة المغامرة كانت تبحث لنفسها عن مناطق ربحية جديدة. فابتداءً من العام 1919م حاولت الشركات الأمريكية إرسال رحلات استكشافية إلى الشرق الأدنى، وبعد نجاحهم في العثور على النفط بالفعل في البحرين المجاورة، حاول رجال الأعمال الأمريكيون التفاوض مع العاهل السعودي حول

*** - واحة الاحساء: تمكن عبد العزيز بن سعود من فتحها بتاريخ 12 ابريل 1913م، وبعد فتحها بثلاث سنوات اعترفت الحكومة البريطانية عن طريق مندوبها السامي بالعراق السير بيرسي كوكسSir Percy Cox بسيادة الحكومة السعودية عليها وعلى كل من القطيف ونجد وتوابعها، كما اعترفت بالملك عبد العزيز حاكما مستقلًا لها بموجب معاهدة العقير الأولى 26 ديسمبر 1915م. وهي مقاطعة لها أهمية اقتصادية كبرى، حيث شهدت أكبر الاكتشافات البترولية في العالم. (انظر: عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز: مفاوضات الملك عبد العزيز حول الامتيازات البترولية في المملكة العربية السعودية، مجلة القافلة، عدد يونيو/يوليو 1999م، ص10).**

****- بعد عقد مؤتمر في الرياض بتاريخ 29 يناير 1927م، أصدر عبد العزيز آل سعود أمره بتحويل السلطنة النجدية وملحقاتها إلى اسم المملكة النجدية، وأن يكون لقبه الجديد ملك الحجاز ونجد وملحقاتها. وتم إبلاغ الدول ذات العلاقات بالمملكة، وشُرع في استخدام اللقب منذ ذلك التاريخ. (انظر: صحيفة أم القرى: عدد 121، 6من شوال 1345ه/ 8إبريل 1927م، ص2).**

[1] - لطيفة عبد العزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة 1926-1932م، ط2، جامعة الملك سعود، 1999م، ص11-56؛ محمد بن عبد الله بن محمد المرزوقي: السلطة التنظيمية في المملكة العربية السعودية، ط1، مكتبة العبيكان، الرياض، 2004م، ص27-31.

[2] - خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م، ص694-696.

البحث عن النفط وتطويره في أراضي دولته، وكانوا حريصين على بدء البحث في الصحراء السعودية من جهة الخليج[1].

وعندما بدأ عبد العزيز المفاوضات مع الأمريكيين لم يكن يعتقد أنهم سيتمكنون حتى من العثور على النفط في بلاده. ومع ذلك فقد عرف كيف يجني الأموال من وراء عمليات البحث والتنقيب، ففرض رسومًا على الأجانب مقابل عمليات البحث. وحتى ذلك الوقت، لم يكن لوزارة الخارجية الأمريكية حتى ممثل دبلوماسي في جدة- المدينة الوحيدة في المملكة العربية السعودية التي يُسمح للأجانب بالعيش فيها. واستغرق الأمر عدة أشهر من المفاوضات بين وزير المالية السعودي عبد الله سليمان وفريق سوكال لوضع اللمسات الأخيرة على تفاصيل الشراكة. وفي مايو 1933م قدم سليمان النسخة النهائية من العقد إلى الملك للموافقة عليها[2]. وسيأتي ذكر ذلك فيما بعد.

ويمكن إرجاع أصل أرامكو إلى نقص النفط في الحرب العالمية الأولى (1914-1918م) واستبعاد الشركات الأمريكية من بلاد ما بين النهرين من قبل بريطانيا العظمى وفرنسا بموجب اتفاقية سان ريمو للنفط لعام 1920م. وكانت الإدارة الجمهورية الأمريكية برئاسة وارن جي. هاردينج Warren G. Harding (1921-1923م) قد بدأت سياسة الباب المفتوح في عام 1921م[3]، وبالتالي، كانت شركة جنوب كاليفورنيا من بين الشركات الأمريكية التي تسعى إلى مصادر جديدة للنفط من الخارج. ومن خلال شركتها التابعة- شركة نفط البحرين (بابكو) the Bahrain Petroleum Co (BAPCO) -اكتشفت شركة جنوب كاليفورنيا النفط في البحرين في عام 1932م. وقد أدى هذا الحدث إلى زيادة الاهتمام بآفاق النفط في البر الرئيسي العربي[4]، ويعني البر

---

[1]- **Jaffe, A. M., & Elass, J.; Saudi Aramco: National flagship with global responsibilities. Texas, TX: The James A. Baker III Institute for Public Policy, Rice University, 2007, p.25.**

[2]- **Ирина Слободская; Как Saudi Aramco превратилась в жемчужину мировой нефтегазовой сферы, 27.04.2024, [Офиц. Сайт] https://kapital.kz/lifestyle/125300/kak-saudi-aramco-prevratilas-v-zhemchuzhinu-mirovoy-neftegazovoy-sfery.html (дата обращения 24.08.2024).**

[3] **- سياسة الباب المفتوح (بيان المبادئ): أسلوب سياسي يقوم على تعهد الدول العظمى بعدم الحصول علي امتيازات اقتصادية أو سياسية دون أن تتمتع بها باقي الدول. وهي سياسة دبلوماسية تبنتها الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ودعت إلى نظام من التجارة والاستثمار المتساويين وضمان سلامة الأراضي للصين في عهد أسرة تشينج Qing. وقد تأسست هذه السياسة في مذكرة الباب= =المفتوح التي أصدرها وزير الخارجية الأمريكي جون هاي John Hay ، بتاريخ 6 سبتمبر 1899، وتم توزيعها على القوى الأوروبية الكبرى. وقد تشير هذه السياسة هنا إلى إتاحة فرص وصول متساوية أمام كل دولة إلى أي من المنافذ التجارية في المنطقة العربية. انظر:**

"Commercial Rights in China (Open Door Policy): Declarations by France, Germany, the United Kingdom, Italy, Japan, and Russia Accepting the Proposal of the United States for an Open Door Policy in China, September 6, 1899-March 20, 1900", Charles I. Bevans; Treaties and Other International Agreements of the United States, 1776-1949, vol. 1(1776- 1917), Washington, D.C., 1968, p. 278.

[4]- **Ahmed, J. U., Sultana, H., & Khan, M. M.; Saudi Aramco: A Blend between Profit and Politics. FIIB Business Review, 7(2), Fortune Institute of International Business (2018), p.91.**

الرئيسي: اليابسة كبيرة المساحة التي تقع في مواجهة جزيرة البحرين أي دولة المملكة العربية السعودية.

لكن المعارضة البريطانية القوية قابلت أنشطة الولايات المتحدة بالرفض. وكان عدم رغبة البريطانيين في السماح للولايات المتحدة بالوصول إلى المنطقة من أعراض النزاع حول السيطرة على الواردات النفطية في تلك النواحي. وأخذت بريطانيا وشركاتها في عقد عدد من المؤتمرات الطارئة لمواجهة الموقف. وكان للشركة الأنجلو- فارسية الدور الأبرز، فقد أخذ "جون كادمان" John Cadman رئيس الشركة يذكر المجتمعين بأن امتياز نفط البحرين أصبح بحوزة الولايات المتحدة، وأن معزى ذلك يرجع إلى خطأ الجيولوجيين البريطانيين الذين اعتقدوا خلو أرض البحرين من النفط على عكس الجيولوجيين الأمريكيين، أضف إلى ذلك عدم وجود معاهدة تلزم الجانب السعودي بعدم منح أي امتياز لشركة أو شركات غير الشركات البريطانية، الأمر الذي دفع كادمان إلى التوصية والتذكير بأهمية السعودية، وبمواجهة شركة كاليفورنيا الأمريكية للزيت ومنعها من الحصول على امتياز في الأحساء أو أي مكان آخر، حيث إنَّ الشركة الأمريكية غير مقيدة -حيث كانت خارج معاهدة الخط الأحمر*- بالبحث عن النفط في أي منطقه كانت. وكان دافع بريطانيا وراء ذلك هو الخوف من مد الولايات المتحدة نفوذها في منطقة خاضعة للسيطرة البريطانية، الأمر الذي سيتبعه ترسيخ النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج، والذي يُعد منفذًا حيويًا لمصالح بريطانيا، لذلك فإن الأخيرة عازمة على منع دخول أية قوة أجنبية إليه[1].

ولقد خدمت دروس الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، والأهمية الاقتصادية المتنامية للنفط، وحجم الموارد في الشرق الأوسط، في سياق الحرب الباردة المتنامية مع الاتحاد السوفييتي، في تحديد الحفاظ على الوصول إلى ذلك النفط بوصفه عنصرًا أساسيًا في الأمن الأمريكي والبريطاني وأوروبا الغربية. فقد وفر النفط النقطة التي تلتقي عندها السياسة الخارجية، والاعتبارات الاقتصادية الدولية، والأمن القومي، ومصالح الشركات.

وكان الشرق الأوسط هو محور الاهتمام. فهناك كانت الشركات تعمل بالفعل على بناء الإنتاج بسرعة وصياغة ترتيبات جديدة لتأمين مواقعها. وفي المملكة العربية السعودية، كان التطوير في أيدي شركة أرامكو، وهي شركة النفط العربية الأمريكية، وهي المشروع المشترك بين شركتي سوكال Socal (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا Standard oil of California) وتكساكو Texaco (تكساس كومباني The Texas Company). ولكن أرامكو كانت في ورطة. وكان السبب وراء ذلك هو الثروات الهائلة، وحجم حقول النفط السعودية، وهو ما يعني الحاجة الهائلة إلى رأس المال والأسواق.

كانت سوكال من بين الشركتين في المشروع المشترك هي الأكثر عرضة للخطر. فكانت شركة إقليمية، وليست مشهورة إلى حد كبير. ومنذ الحرب العالمية الأولى أنفقت ملايين الدولارات في البحث عن النفط في مختلف أنحاء العالم. ولكنها لم تحقق أي نجاح يذكر في جهودها باستثناء بعض الإنتاج البسيط في جزر الهند الشرقية والبحرين والمملكة العربية السعودية. وعلى النقيض كانت

---

* **- معاهدة الخط الأحمر: سيأتي ذكرها لاحقًا.**

[1] **- للمزيد (انظر: طالب محمد وهيم: التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الرشيد، بغداد، 1982، ص104وما بعدها.)**

تكساكو- وهي الشركة الأكثر أهمية التي نشأت عن اكتشاف حقل سبيندلتوب Spindletop في عام 1901م- شركة أمريكية شهيرة[1].

ولقد تركت ملامح تشكيل الدولة في المملكة العربية السعودية -والتي استقلت قبل غيرها من الدول العربية- بصماتها على الاتجاهات الرئيسية لسياستها الخارجية في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى. وقد أدت رغبة السعوديين في توحيد القبائل والعشائر والجماعات العربية المتنافسة حول أنفسهم إلى إنشاء دولة ملكية مركزية في عام 1932م تحت اسم "المملكة العربية السعودية"[2].

والحقيقة أن تاريخ اكتشاف النفط في المملكة السعودية يرجع إلى 6 مايو عام 1923م – أي قبل توحيد المملكة- عندما منح عبد العزيز آل سعود للنقابة الشرقية العامة (ايسترن جينرال سنديكيت Eastern General Syndicate) امتيازًا للتنقيب عن البترول عُرف بـــ(اتفاقية الأحساء أو هولمز) في إطار الحاجة إلى تطوير اقتصاد المملكة ودخلها ليسهم ذلك في نهضة الدولة الفتية[3]، خاصةً بعد تدهور أهم موارد الدخل السعودي آنذاك جراء كساد تجارة الحج وضعف إقبال المسلمين على أداء هذه الشعيرة؛ وتدهور تجارة اللؤلؤ التي كانت العصب الاقتصادي للمنطقة الشرقية جراء منافسة اللؤلؤ الصناعي الياباني[4]؛ كما أن اقتصاد المملكة آنذاك كان يعتمد في المقام الأول على الزراعة التقليدية المحدودة في المناطق الخصبة وعلى تربية الماشية؛ وما رافق ذلك من كساد عالمي وتغير الأوضاع السياسية على الساحتين الاقليمية والعالمية في فترة ما بين الحربين العالميتين[5]. وكانت مصادر الدخل السعودي هذه لا يمكن التعويل عليها لسببين: الأول، الزيادة المضطردة في عدد السكان وما يتبعها من كثرة الاستهلاك المحلي وزيادة الطلب على الموارد. والثاني، التحديث: بمعنى التوسع في الخدمات العامة والبنية التحتية وبناء الجيش السعودي. فضلًا عن ذلك، تنصلت الحكومة البريطانية من تنفيذ وعودها للحكومة السعودية، إذ كان الملك يتحصل على إعانات مالية بالليرات والجنيهات الإسترلينية من بريطانيا مقابل التزامه بالحدود المرسومة له، على ألا يمس مناطق النفوذ

---

[1] - **Daniel Yergin; The Epic Quest For Oil, Money, and Power, Simon & Schuster, New York, 1991, p. 410.**

[2] **-А. А. КУЦЕНКОВ, А.И. ЧИЧЕРОВ; ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СТРАН БЛИЖНЕГОИ СРЕДНЕГО ВОСТОКА, «МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ», МОСКВА, 1984, с.24, 25.**

في 18 سبتمبر 1932م أصدر ابن سعود مرسومًا في الرياض بشأن توحيد أجزاء المملكة العربية والتي باتت بعد ذلك تُعرف باسم المملكة العربية السعودية. وأشار المرسوم إلى استمرار سريان المعاهدات والالتزامات والاتفاقيات الدولية التي أبرمتها الحكومة السابقة والمراسم والتعليمات والقوانين الصادرة عنها. كما تضمن تعليمات لمجلس الوزراء -الذي تم تشكيله في ديسمبر 1931م- لوضع دستور للمملكة. كما حدد المرسوم ترتيب وراثة العرش. في عام 1933م، عين ابن سعود ابنه الأكبر سعود وليًا للعهد. (انظر.

) 347..Е. М. Примаков, Е. А. Лебедев; Там же, С

[3] - **Scott McMurray ; Energy to the World: The Story of Saudi Aramco, Volume 1, p.16. [e- Books]. Retrieved from: https://www.scribd.com/document/531144639/Energy-to-the-World-Vol-1-English (date accessed 31.07.2024).**

[4] **- عبد الله بن ناصر السبيعي: مواقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه شركة ارامكو، مجلة الدارة (دارة الملك عبدالعزيز)، المملكة السعودية، مج 32, ع 4، ٢٠٠٦م، ص١٠٧، ١٠٨.**

[5]- **K. S. Twitchell ;Saudi Arabia, with an account of the development of its natural resources, Greenwood Press, New York, 1969, p 212. , 219**.

البريطاني تعزيزًا لمكانتها في المنطقة[1]. ليتخذ ابن سعود منحنًى تاريخيًا ضخمًا بتحويل مملكته من اقتصاد يعتمد في المقام الأول على الحج والعمرة، وأيضًا على الرعي والزراعة والتجارة وبعض الصناعات الخفيفة، إلى دولة يعتمد 90% من اقتصادها على عوائد النفط.

وبعد أن أصبحت المملكة العربية السعودية دولة مركزية مستقلة حاول حكامها إضعاف تأثير القوى الخارجية التي كان لها تأثير مزعزع للاستقرار على هيكل الدولة. في الوقت نفسه، اعتبرت عائلة آل سعود الحاكمة العلاقات مع العالم الخارجي عاملًا مهمًا في تعزيز الأسس الملكية للدولة، وفي هذا الصدد، استمرت المملكة العربية السعودية في إضعاف النفوذ البريطاني في الشرق العربي، وتوجهت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها إلى توسيع العلاقات مع الولايات المتحدة معتبرة إياها موازنة لتأثير إنجلترا[2].

وفي 29 مايو عام 1933م (نفس العام الذي اعترفت فيه الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة الجديدة) منح ابن سعود لشركة النفط الأمريكية "سوكال" امتيازًا للتنقيب عن النفط وإنتاجه في منطقة تبلغ مساحتها 360 ألف ميل مربع وهي مساحة تضم كامل النصف الشرقي من البلاد والربع الخالي وتقدر بنصف مساحة المملكة تقريبًا، بعد مفاوضات جرت بين عبد الله آل سليمان الحمداني –وزير المالية السعودي- نيابة عن حكومة المملكة العربية السعودية (فريقًا أول)، ومحامي شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا لويد نيلسون هاملتون نيابة عن شركة النفط القياسية بكاليفورنيا (فريقًا ثانيًا)[3]. وقد شملت بنود الاتفاقية على الآتي: المدة (المادة 1)، والمنطقة المشمولة بالحصر (المادة 2، 3، 9)، والتعويضات والقروض والدفعات وما يتعلق بها من إنشاء نظام بنكي (المادة 4، 5، 6، 7، 11، 15، 17، 18)، والإيجار (المادة 12)، وأمد الاتفاقية ومدة الأوقات المشار إليها (المادة 33)، وبداية العمل (المادة 8)، والشروط والعمليات المتعلقة بالحفر (المادة 10، 13، 24، 26)، والإتاوات (المادة 14)، وعمليات تصنيع المستخرج (المادة 19)، والتوظيف (المادة 20،23)، والضرائب ورسوم الاستيراد والتصدير (المادة 21)، الوسائط والتسهيلات (المادة 22)، حفظ الأمن وإدارة المشروع (المادة 8، 16، 20، 23، 27 ،32)، والأجور (المادة 20)، ونقض التعهد (المادة 29)، والأضرار التي قد تلحق بالشركة، والنزع والتعويض للأراضي اللازمة للمشروع (المادة 25)، والعقوبات (المادة 30)، والتحكيم وفض المنازعات والخلافات الناشئة بين الشركة والحكومة العربية (المادة 31)، والاكتتاب (المادة 32)، وعدم السماح للشركة أو أي فرد التدخل في الشئون الداخلية للمملكة (المادة 36)، وتحرير الاتفاقية وصلاحيتها (المادة 28، 34، 35، 37)[4].

وقد صدق الملك السعودي على عقد الامتياز بمرسوم ملكي (بإعطاء امتياز استخراج البترول) رقم 1135

والذي نص على: يرخص لشركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا باستثمار البترول ومخرجاته في القسم الشرقي من المملكة العربية السعودية ضمن الحدود وفي إطار الشروط والأحكام الواردة في الاتفاقية

---

[1] - **خير الدين الزركلي: مصدر سابق، ص281 وما بعدها.**

[2] **-А. А. КУЦЕНКОВ, А.И. ЧИЧЕРОВ; Там же, с.24, 25.**

[3]- **Walt, W.J., Saudi Arabia and the Americans (1928- 1951) , North Western University, 1960, p.99.**

[4] - **المملكة العربية السعودية، وزارة المالية: اتفاقيات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن، ط1، مطبعة الحكومة، 1940م، ص5-19.**

والمتفق عليها بين الطرفين؛ كما نص المرسوم على التصديق على الاتفاقية ووضعها موضع التنفيذ اعتبارًا من تاريخ نشرها[1].

ويمكن تفسير نجاح شركة سوكال في الحصول على عقد الامتياز إلى عدة أسباب: ففي رأى بعض المسئولين البريطانيين، أن الحكومة السعودية فضلت عرض الشركة الأمريكية لأنه كان مجديًا أكثر من الناحية المالية*؛ وفي رأى بعض المسئولين الأمريكيين مثل كورديل هال Cordell Hull (وزير الخارجية الأمريكية حينذاك 1933-1944م)، وكذلك بعض رؤساء الشركات الأمريكية أن الملك كان مدفوعًا إلى قبول عقد شركة سوكال بسبب شكه في نوايا الحكومة البريطانية وتخوفه من محاولتها السيطرة على المملكة العربية السعودية، هذا مع أن الدافع الرئيس للملك إنما كان شكه في نوايا بريطانيا خصوصًا بسبب مساعدتها لعدوه ومنافسه في الحجاز في فترة العشرينات الشريف حسين (الجد الأكبر لملك الأردن الحالي)؛ أضف إلى ذلك، استقلال شركة نفط كاليفورنيا وعدم ارتباطها بالحكومة الأمريكية أو خضوعها لنفوذها كما هو الحال بالنسبة لشركة نفط العراق، واعتقاد الحكومة السعودية بقوة الاقتصاد الأمريكي قياسًا على الاقتصاد البريطاني ، الأمر الذي يعني قدرة الشركات الأمريكية على الإسهام في تنمية الإقتصاد السعودي على نحو أحسن مما تستطيعه الشركات البريطانية. ويتفق الباحث مع الرأي القائل بأن دافع الملك الرئيس لإعطاء العقد لشركة أمريكية إنما يظهر ببساطة على أنه دافع اقتصادي بحت: فالمملكة كانت تواجه أزمة اقتصادية ومالية حادة، وأن عرض سوكال كان قد فاق ماديًا كل منافسيه. وليس إلى خوفه من النفوذ السياسي البريطاني، فقد كتب المدير العام لشركة نفط العراق في عام 1935م بأن شركته كانت ستحصل على الامتياز خلال 48 ساعة إذا ما قدمت مبلغ 50 ألف جنيه ذهب كما طلب ابن سعود [2].

ويؤكد هذا الرأي أحد الباحثين بقوله: " يقول الملك عبد العزيز بن سعود في حديثه مع السير أندرو ربان Andrew Rabban وزير إنجلترا المفوض في جدة يوم أول ربيع الثاني سنة 1352ه/ 1933م: " إن حكومته، عرضت على الحكومة البريطانية، قبل أن نتفق مع الأمريكان، مسألة الامتياز لتعرضه على شركاتها، فردت بواسطة مفوضيتها في جدة يوم ٨ ربيع الثاني سنة 1352ه/ 1933م بأن شركة عبادان وشركة شل لا ترغبان في أخذ الامتياز. ورغم كل ذلك فقد أبلغت الحكومة السعودية بريطانيا، حينما أراد مندوب الشركات الأمريكية الحضور، لتوقيع الاتفاق،

---

[1] - **اتفاقيات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن: المصدر السابق، ص4.؛ (انظر ملحق 1: المرسوم الملكي رقم 1135، وصدر الاتفاقية الرئيسة الأولى، ص 45)**

[*] - **مقابل طلب الحكومة السعودية لمبلغ ٠٠٠, ١٠٠ جنيهٍ إسترليني كدفعة أولى، فإن هاملتون عرض مبلغ ٠٠٠ ,٣٠ جنيه كقرض سريع، و٠٠٠, ٢٠جنيه كقرض بعد ثمانية عشر شهراً، وأجرة سنوية (ريع سنوي) قدرها ٥٠٠٠ جنيه استرليني بالذهب. بينما عرض ستيفن ه. لونجرج Stephen H. Longridge، ممثل شركة العراق آي. ب. سي First International Business Consultancy Ltd. (IBC) على الحكومة السعودية مائتي جنيهٍ إسترليني شهريًا لمدة ثمانية عشر شهرًا كامتياز للتنقيب. (انظر: محمد النيرب: أصول العلاقات الأمريكية السعودية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م، ص67،70؛**

Mohammad Zaid Al-Kahtani; THE FOREIGN POLICY OF KING ABDULAZIZ (1927- 1953) A Study in the International Relations of an Emerging State, the degree of Doctor of Philosophy, university of Leeds, Department of Arabic and Middle Eastern Studies, October 2004, p .189.)

[2] - **طالب محمد وهيم: المرجع السابق، ص 118،119؛ محمد النيرب: المرجع السابق، ص71.**

بما هنالك، فجاء البريجادير لونجريج مندوب شركة العراق، بالذات، وحضر الصفقة، وقدم شروطاً كانت دون ما عرضه الأمريكان"[1].

خطت الشركة صاحبة الامتياز أولى خطواتها بأن منحت الحكومة الملكية السعودية قرضًا بـــ 30,000 جنيهًا ذهبيًا. دُفع القرض بالسوفرينات (سوفرن Sovereign)* إلى بنك الشركة التجارية الهولندية ليميتد في جدة في 25 أغسطس 1933م[2]. وذكر M. Childs في إحدى مقالاته المنشورة في مجلة كوليرز Collier's Magazine بتاريخ 18 أغسطس 1945م والمعنونة بـــ All the King's Oil بأن قيمة المبلغ 35,000 جنيهًا ذهبيًا*. كانت المشكلة الوحيدة المتبقية هي كيفية الحصول على هذا القدر من الذهب. ولأن أمريكا كانت قد تخلت للتو عن معيار الذهب، فقد رفض مساعد وزير الخزانة دين آتشيسون Dean Acheson جهود شركة سوكال لإرسال الذهب مباشرة من الولايات المتحدة. ولكن في النهاية، تمكن مكتب صندوق الضمان في لندن، بالنيابة عن شركة سوكال، من الحصول على خمسة وثلاثين ألف جنيه إسترليني ذهبي من دار السك الملكية، وتم نقلها إلى المملكة العربية السعودية في سبعة صناديق على متن سفينة تابعة لشركة "بي آند أو" P & O. وقد حرصت الشركة على أن تحمل جميع العملات المعدنية صورة ملك إنجليزي ذكر، وليس الملكة فيكتوريا، وهو ما كان من شأنه أن يقلل من قيمتها في المجتمع الذي يهيمن عليه الذكور في المملكة العربية السعودية[3].

ووقع النفع من وراء هذا القرض وفاز ابن سعود بالمدفوعات النقدية الضخمة للغاية التي أرادها، حيث كانت السعودية وقتئذ في حاجة ماسة إلى الأموال نتيجة الأسباب سالفة الذكر. والجدير بالقول إنَّ الشركة الأمريكية قد جازفت وفعلت ذلك الأمر على مسؤوليتها الخاصة نظرًا لبعد شبه الجزيرة العربية وخصوصيه موقعها، ولعدم الاهتمام بها في الدوائر الرسمية الأمريكية، لكن سرعان ما ثبتت أهمية هذا العمل اقتصاديًا وسياسيًا، حيث عاد بالأرباح الوفيرة، وإقامة علاقات التفاهم وحسن النية بين الحكومة السعودية والأمريكية[4].

---

[1] - **أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت، ص 131،132.**

* - **السوفرن: عملة ذهبية بريطانية كانت مستخدمة في بريطانيا من عام 1817 إلى عام 1914 وكانت قيمتها 1 جنيهًا إسترلينيًا. (انظر:**

Sovereign (COIN): Retrieved from:https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/sovereign (date accessed 28.11.2024).)

[2] - **ك.س. تويتشل: المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة: شيكيب الأموي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1955م، ص 183، 184.**

* - **نص اتفاق عام 1933م على دفع 35 ألف جنيه إسترليني (175 ألف دولار) ذهبًا مقدمًا - 30 ألف جنيه إسترليني كقرض، و5 آلاف جنيه إسترليني كإتاوة السنة الأولى تُدفع مقدمًا. وبعد ثمانية عشر شهرًا، سيتم تقديم قرض ثانٍ بقيمة 20 ألف جنيه إسترليني (100 ألف دولار). وكان من المقرر سداد القرض الإجمالي فقط من أية إتاوات نفطية مستحقة للحكومة. بالإضافة إلى ذلك، ستقدم الشركة قرضًا آخر بقيمة 100 ألف جنيه إسترليني (500 ألف دولار) ذهبًا عند اكتشاف النفط. (انظر: Daniel Yergin; Op. Cit, p.291.)**

[3] - **Ibid, p.291,292.**

[4] - **جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ج2، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، العراق، 1956م، ص487،488.**

وبحسب التقارير المقدمة من قبل الشركة النفطية، دُفع المسئولون في الولايات إلى تعزيز العلاقات مع الجانب السعودي. فقامت العلاقات بين العربية السعودية والولايات المتحدة، على أساس اتفاقية موقتة، عقدت في لندن بتاريخ ٧ نوفمبر ١٩٣٣م بين الوزير المفوض السعودي في العاصمة البريطانية، والسفير الأمريكي فيها، لتأسيس العلاقات الدبلوماسية بينهما، تشمل بنودًا لعلاقات تجارية وملاحة السفن. وتطورت تلك الاتفاقية فيما بعد إلى تعاون شامل، وأهم ما اشتملت عليه:

١ - يتمتع الممثلون السياسيون لكلٍ من الدولتين بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولي . ويسمح للممثلين القنصليين، لكلٍ من الدولتين، بعد اعتماد براءتهم القنصلية، بالإقامة في ممتلكات الدولة الأخرى، في الأماكن المسموح بالإقامة فيها للممثلين القنصليين، بموجب القوانين المحلية. ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانة التي تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولي العام.

٢ - يقبل رعايا المملكة العربية السعودية ويعاملون في الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها، ويقبل رعايا الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها في المملكة العربية السعودية ويعاملون، حسب مقتضيات القانون الدولي.

٣- فيما يخص الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الضرائب والرسوم التي لها مساس بالتجارة والملاحة، وكذلك فيما يخص المرور والتخزين والتسهيلات الأخرى تولي المملكة العربية السعودية، الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها، وتولي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وممتلكاتها ومستعمراتها المملكة العربية السعودية بلا قيد ولا شرط، معاملة الدولة الأولى بالرعاية[1].

كان للاتفاقية المؤقتة تأثير إيجابي على حجم المصالح والاستثمارات المستقبلية لشركات النفط في المملكة، وقد استوجب ذلك من الولايات المتحدة زيادة تمثيلها حيث إنَّ الاتفاقية المؤقتة غير كافية للتمثيل بين البلدين، فقامت وزارة خارجية الولايات المتحدة بالإيعاز إلى قنصلها العام في الإسكندرية ليلاند موريس Leland Morris في عام 1936م بالتوجه إلى جدة للتحقيق في الظروف هناك وتزويد الوزارة بتوصياته بشأن ما إذا كان من المستحسن في ظل الظروف الحالية إنشاء تمثيل رسمي في جدة. إلا أن موريس لم يقتنع بإقامة علاقات دبلوماسية مع السعودية وبيَّن في تقريره لوزارة الخارجية بتاريخ 23مارس 1937م أن: "تطور المصالح الأمريكية لا يبرر إنشاء أي نوع من التمثيل الرسمي في جدة في الوقت الحاضر"[2].

وفي 8 نوفمبر من نفس العام 1933م وكنتيجة لتطبيق الاتفاقية، قامت شركة سوكال بإنشاء شركة "كاسوك CASOC" (كاليفورنيا أريبيان ستاندرد أويل كومباني California Arabian Standard Oil Company) كذراع لها لتدير وتنفذ باسمها ما تم الاتفاق عليه مع الجانب السعودي[3]، و تم حفر أول بئر اختبار في منطقة الظهران في عام 1935م، وقد جاء أول نجاح لها مع موقع الحفر السابع في ذات المنطقة في عام 1938م. وقد أنتج هذا البئر (بئر الدمام رقم 1، أو بئر الخير كما سماه الملك عبد الله بن عبد العزيز) على الفور أكثر من 1500 برميل يوميًا، مما أعطى

---

[1] - **خير الدين الزركلي: مصدر سابق، ص 685. ؛ علاقات عميقة وظفتها المملكة لصالح الأمة العربية والإسلامية: من لقاء «كوينسي» إلى قمة العشرين..صداقة سعودية أمريكية ضد الأنواء: الأربعاء 10 جمادي الآخر 1430هـ - 3 يونيو 2009م ، العدد 14954. متاح على الرابط https://www.alriyadh.com/434802**

[2] - **Foreign relations of the United States. Diplomatic papers (hereafter FRUS), 1939. The Far East; the Near East and Africa. Volume IV, 1939, United States Government Printing Office, Washington, 1955, p. 824.**

[3] - **تقرير أرامكو السعودية السنوي لعام 2022م، ص 6**

الشركة الثقة لمواصلة العمل، فاكتشفت الزيوت بكميات تجارية في حقول بقيق وأبو حدرية على مسافة عشرات الأميال من الظهران*. وجاوز الإنتاج والاحتياطي المقدر والمثبوت من النفط فيها أكثر الاحتمالات مبالغة وتقديرًا. وقد قدر حجم أول صادرات الشركة إلى الخارج بنحو 450 طنٍ، قامت بتصديرها من ميناء الخُبَر السعودي إلى الأسواق العالمية[1].

ومع نهايات العام 1934م وبالتحديد في 23 ديسمبر، اتُخذت خطوة أخرى لاستثمار الموارد النفطية والمعدنية في البلاد بتشكيل نقابة التعدين العربية السعودية Saudi Arabian Mining Syndicate والتي يقع مركزها بمدينة لندن، وتعرف اختصارا باسم "SAMS"، وهي شركة تعدين أسسها المهندس كارل سابن تويتشيل K.S. Twitchell عام 1937م، والتي أخذت على عاتقها استخراج شتى المعادن واستثمارها، بموجب حصوله (كمستأجر) على امتياز للتنقيب على المعادن من قبل الحكومة السعودية (كمأجر) عام 1934م (وقعها نيابة عن المملكة السعودية الوزير عبد الله السليماني الحمداني)، على أن يبدأ سريان الامتياز في 15فبراير عام 1937م ولمدة 58 سنة. ولقد شاركت في النقابة رؤوس أموال بريطانية وأمريكية، وبلغ رأسمال الشركة 20 ألف جنيه إسترليني، أو ما يعادل 100 ألف دولار أمريكي، وقد قسمت أسهم الشركة إلى 20 ألف سهم، بحيث تكون قيمة السهم الواحد جنيه إسترليني وهو ما يعادل 5 دولارات أمريكية. وفي12 فبراير 1935م صدر المرسوم الملكي رقم 6091 بتنفيذ نص الاتفاقية والمقاولة موضع الاتفاق[2].

وسرعان ما بدأ العمل على إنشاء بنية تحتية لدعم الحفر التجاري في الموقع السابع لمنطقة الظهران، ورَبط أول خط أنابيب تجاري حقل نفط سعودي (بئر الدمام) بمحطته للتكرير (محطة الدمام) على الخليج العربي. وبحلول نهاية عام 1941م، تم اكتشاف ثلاثة حقول نفط رئيسة في القطاع الشرقي من المملكة، لتصبح الدولة العربية السعودية أهم مقاطعة نفطية في هذا القرن. ولانعكاس بروز المملكة العربية السعودية الجديد بين الدول المنتجة للنفط بشكل أكثر دقة، تم تغيير اسم الشركة إلى شركة الزيت العربية الأمريكية "أرامكو" في عام 1944م[3]. وتنفيذًا لبنود اتفاقية عام 1933م قام أمير منطقة الأحساء سعود آل جلوي السعودي بأمر من الملك عبد العزيز بتقديم يد العون للأمريكان، وتوفير كل ما يحتاجه الحفَّارين وكافة الأعضاء من موظفي الشركة، فتم توفير الأدلاء من البدو ليسبر بهم مجاهل الصحراء، وكذلك توفير الجِمال للمساعدة في حمل المتاع وسحب السيارات العالقة. ومن جانب الشركة، أقام المهندسون مساكن مؤقتة بمنطقة الجبيل، كما عبَّدوا الطرق وشيدوا مراكز طبية، وقاموا ببناء رصيفٍ بحريٍ، ومهبطٍ للطائرات. وقد نجح الجيولوجيون الأمريكان في

---

* - **منذ العام 1938م ولمدة أحد عشر عامًا، عُثر في المملكة على سبعة حقول للنفط، هي: حقول (الدمام، والقطيف، والبقيق، وعين الدار، وأبي صدرية، والفاضلي وحمض). حُفر فيها مائة وتسعة آبار منتجة للزيت، وثلاثة آبار منتجة للغاز، ثم ازداد عدد هذه الآبار حتى بلغت مائة وأربعين بئرًا في منتصف الخمسينيات. وقد استدل الخبراء من كميات النفط التصاعدية المستخرجة من تلك الحقول على أن المملكة تأتي في الترتيب في المرتبة الرابعة من حيث الإنتاج النفطي بين ممالك العالم، حيث بلغ إنتاجها في العام 1952م ما يقدر بنحو 39.8 مليونًا من الأطنان. (انظر، عبد المنعم الغلامي: الملك الراشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود، ط3، الرياض، 1998م، ص240.) ؛ (انظر أيضًا: ملحق 2: خريطة أرامكو وعملياتها المحلية في المملكة السعودية، ص46.)**

[1] - **Ahmed, J. U., Sultana, H., & Khan, M. M.; Op. Cit, Loc, Cit.**

[2] - **اتفاقيات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن: المصدر السابق، ص38-60؛ جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص488.**

[3] - **Jaffe, A. M., & Elass, J.; Op. Cit, p.28.**

مهمتهم على عكس الجيولوجيين الإنجليز، وتدفق البترول بكميات تجارية، وأصبحت السعودية هي الخزانة التي تمد الولايات المتحدة بما تحتاجه من بترول[1].

وفي 31 مايو 1939م أبرم كل من وزير المالية السعودي عبد الله الحمداني نيابة عن حكومته، و "وليم ج. لينهان" William J. Linehan نيابة عن الشركة البترولية كاليفورنيا أربيان ستاندرد أويل، اتفاقية ثانية بالرياض، أُلحقت بالاتفاقية الأولى، وأهم ما اشتملت عليه الآتي: توسيع المنطقة التي منحت الشركة حق استثمار الزيت فيها وإضافة بعض الأماكن إليها (المادة 5، وحساب ريعه في المادة 6)، وأُلحق بهذه الاتفاقية جدول يبين حدود مناطق استثمار الزيت، حيث امتدت لتشمل البرية والمناطق البحرية السعودية باستثناء مكة والمدينة؛ وتمديد مدة الامتياز ست سنوات بعد انتهاء الستين سنة المتعلقة بالأولى؛ تعديل ما جاء في المادة 19 من الاتفاقية الأولى بشأن ما تقدمه الشركة للحكومة من المحروقات كالبنزين والغاز من دون مقابل بحيث تصبح كميته بعد مرور سنة على عقد هذه الاتفاقية الثانية مليونًا و300 ألف جالون* أمريكي من البنزين، و 100 ألف جالونٍ من الغاز، وفي السنة التي تليها تقدم مليونين و300 ألف جالونٍ من البنزين، و 100 ألف جالونٍ من الغاز (المادة 8)[2]. وسوف يتم دفع مبلغ نقدي أوَّلي بالذهب بقيمة 1.200.000 دولارٍ أمريكي إلى الملك في غضون 3 أو 4 أسابيع، وتُحصِّل الحكومة السعودية في المقابل رسوم تأجير سنوية بقيمة 170.000 دولارٍ أمريكي إلى أن يتم اكتشاف النفط بكميات تجارية، بالإضافة إلى حصولها على نسبة من الأرباح تدرجت لتصل إلى نحو 50% في بداية السبعينيات[3].

ولقد أثار اكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية جهودًا محمومة للحصول على امتيازات هناك، ليس فقط من جانب شركة النفط العراقية، بل وأيضًا من جانب المصالح الألمانية واليابانية والإيطالية. وبدا للمراقبين أن هناك حملة منظمة من جانب قوى المحور للحصول على حقوق الحفر في المملكة العربية السعودية. وقد أسست اليابان تمثيلًا دبلوماسيًّا في المملكة العربية السعودية وعرضت منذ العام 1937م مبالغ ضخمة، مقارنة بالشروط القائمة، مقابل امتياز داخل البلاد ومصلحة الملك في المنطقة المحايدة ـ وهو ما وصفه أحد المسؤولين السعوديين بأنه عرض "ضخم للغاية". كما قدم اليابانيون لابن سعود هدية عبارة عن درع عسكري كلاسيكي من طراز الساموراي. وفي محاولة لكسب موطئ قدم، قام الألمان باعتماد وزيرهم في بغداد دكتور جروبا Dr. Grupa لدى المملكة العربية السعودية وفتحوا بعثة دائمة؛ كما سعوا إلى عقد صفقة أسلحة مع السعوديين. وفي الوقت نفسه، واصلت إيطاليا حملة ثابتة من الضغط على السعوديين لحملهم على الحصول على امتياز. إلا أن ابن سعود الذي لا يثق بكل القوى الأوربية وقوى الشرق الأقصى، اعتبر أن هذه العروض قُدِّمت بدوافع واعتبارات سياسية، فآثر أن يستمر على اتصاله بالولايات المتحدة لأن ذلك – من وجهة نظره- فيه منفعة تأمين التقدم الاقتصادي لبلاده دون التعرض للتبعات السياسية.

---

[1] - توماس ليبمان: في دهاليز السراب؛ العلاقات الأمريكية - السعودية، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، 2007م، ص٢٢.

* - الجالون: أحد أنظمة قياس الحجوم، وتوجد ثلاثة تعريفات لحجم وحدة الجالون وهي: الجالون الإمبراطوري: يستخدم في المملكة المتحدة وكندا وبعض دول منطقة الكاريبي، ويساوي 4.5 لترًا، والجالون الأمريكي السائل ويُعادل 3.8 لتراً، والجالون الجاف ويعادل 4.4 لتراً. (انظر: الجالون: متاح على الرابط https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%BA%D8%A7%D9%84%D9%88%D9%86. تم الاطلاع عليه بتاريخ ٢٨-١١- ٢٠٢٤م)

[2] - خير الدين الزركلي: مصدر سابق، ص699،700.

[3] - FRUS, Op. Cit, Volume IV, 1939, p.826.

"فالأمريكيون ليست لديهم مخططات سياسية ضد بلاده". كما كانت "كاسوك" تتمتع بموجب الملحق السري لاتفاقية عام 1933م بحقوق تفضيلية في الأراضي السعودية، وقد مارستها بنجاح في الحادي والثلاثين من مايو 1939م، فوسعت المساحة الإجمالية لامتيازها الحصري إلى 440 ألف ميل مربع (كما ورد أعلاه) - أي ما يعادل نحو سدس مساحة الولايات المتحدة القارية. وبطبيعة الحال، كان هناك ثمن لابد من دفعه لمثل هذا الولاء. فمع تزايد الاحتياجات المالية السعودية، وجدت "سوكال" نفسها مضطرة إلى تقديم قروض متكررة، بلغ مجموعها عدة ملايين من الدولارات إلى المملكة[1].

وتقييمًا للوضع في الشرق الأوسط بعث المبعوث الأمريكي في القاهرة بيرت فيش Bert Fish رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي أوضح فيها فهمه للوضع في المنطقة في سياق الاتجاهات الرئيسة في السياسة العالمية. وأشار الدبلوماسي إلى أنه "في الآونة الأخيرة كانت هناك زيادة ملحوظة في النشاط على طول محور برلين-روما-طوكيو. حيث يقوم اليابانيون والألمان بتعزيز العلاقات مع ملك المملكة العربية السعودية... وتعتزم قوى المحور السيطرة على حقول النفط في شبه الجزيرة. إن سياسة الملك عبد العزيز الآن لا تهدف إلى تفاقم العلاقات مع الدول الغربية. ويرى الملك أن منح الامتيازات لشركة النفط بشروط أفضل سيكون له أثر إيجابي على ديناميكية العلاقات الأمريكية السعودية". ثم تقدم "ب. فيش" إلى "ك. هال" باقتراح لاعتماده في المملكة العربية السعودية كسفير، متعللًا "بأن هناك ضرورة حالية لافتتاح هذه الحكومة تمثيلًا دبلوماسيًّا وقنصليًّا دائمًا في المملكة العربية السعودية". وأصبح من الواضح أن الدبلوماسية الأمريكية لا يزال يتعين عليها حل المهمة الصعبة المتمثلة في تطوير المسار الأمثل تجاه المملكة العربية السعودية[2].

وقدم الممثل الدبلوماسي الأمريكي في العراق آي كنابينشو I. Knapinsho تعليقاته حول هذه القضية إلى وزارة الخارجية: "النفط السعودي يحظى باهتمام كبير بالنسبة للولايات المتحدة. وتحاول دول المحور الحصول على موطئ قدم في السعودية، ومن الضروري، في رأيي، إقامة علاقات دبلوماسية مع حكومة الإمارة النفطية"[3].

وفي هذا الصدد كتب نائب مدير البترول ك. ديفيس K. Davis مذكرة مؤرخة في 15 أكتوبر 1941م، وأشار إلى أن "الطلب على النفط داخل الولايات المتحدة ينمو بشكل ملحوظ، وهناك حاجة ملحة لتجديد احتياطيات النفط التي كانت لدينا منذ عام 1933م. وستواجه الولايات المتحدة حتمًا الحاجة إلى إنتاج النفط من الحقول الغنية لتلبية احتياجاتها بالكامل". يعني الاحتياجات العسكرية والمدنية في المستقبل القريب، بغض النظر عما إذا كانت هذه الاحتياطيات متوفرة في الولايات المتحدة أو في الخارج. وهذا يعني أن الولايات المتحدة يجب أن يكون لديها مصادر نفط خارج الحدود الإقليمية في الخليج العربي في حالة تجاوز الطلب على النفط في البلاد احتياطيات النفط الوطنية. وبالتالي، كانت الولايات المتحدة بحاجة إلى أسواق ومصادر موارد جديدة[4].

---

[1] - **Joseph M. Levy; U.S. Company Wins Arabian Oil Grant; California Standard Paying Ibn Saud $1,500,000 and Royalties--Axis and Rivals Lose, New York Times, Aug. 8, 1939, p.1; Daniel Yergin; Op. Cit, p.300,301.**

[2] - **Дербенёв Андрей Сергеевич; Саудовская Аравия в американской внешней политике в 1939–1941 годах, ЖУРНАЛ: Вестник Рязанского государственного университета им. С. А. Есенина, 2013, с. 3, 4.**

[3] - **FRUS, Volume IV, 1955, p.825,826.**

[4] - **Дербенёв Андрей Сергеевич; Там же, с.7**.

ومع زيادة حجم الاحتياطيات من النفط وُضعت السعودية على شاشة رادار الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت Franklin D. Roosevelt (1933–1945م) ووزير خارجيته كورديل هال. فكانت الحكومة الأمريكية راغبة في حماية مصالحها واستثمارات شركاتها، ومن جملة الأمور الامتيازات النفطية الضخمة، وخاصة عندما كانت أمريكا في حاجة ماسة إلى النفط الخام أثناء الحرب العالمية الثانية. وما لبثت مؤشرات سياسة الارتباط المباشر بالعربية السعودية في الظهور عبر مفردات الخطاب السياسي الأمريكي، حيث أعلن روزفلت في 18 فبراير 1943م أن أمن المملكة العربية السعودية "مصلحة حيوية" للولايات المتحدة، وأن الدفاع عن المملكة العربية السعودية ضروري جدًا للدفاع عن الولايات المتحدة الأمريكية ـ على الرغم من الحياد الرسمي السعودي في صراع دول المحور والحلفاء[1]. ولعل هذا الإعلان كان يهدف إلى وضع المملكة السعودية في خانة تتيح لها الحصول على المساعدات الأمريكية دون الحاجة إلى وساطة لندن[2].

ولعل ما يؤكد هذا الاستنتاج أنه في 8 فبراير 1943م تلقى وزير الداخلية الأمريكي هارولد إيكيس Harold Ickes مذكرة من شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا، والتي حددت الاعتبارات التالية: "هناك قلق متزايد بشأن الزيادة السريعة في النفوذ الاقتصادي البريطاني في المملكة العربية السعودية، حيث يمكن أن يؤثر ذلك بشكل كبير على الأنشطة المستقبلية للأمريكيين بعد الحرب. إن المساعدة المباشرة من حكومة الولايات المتحدة إلى حكومة المملكة العربية السعودية، بدلا من المساعدة غير المباشرة التي نقدمها حاليا عن طريق بريطانيا، من شأنها أن تضع حدا لهذا الاتجاه وستوفر ضمانة معينة بأن احتياطيات النفط في المملكة العربية السعودية ستظل تحت السيطرة الأمريكية. ويمكن لحكومة الولايات المتحدة تقديم مساعدة مباشرة لحكومة المملكة العربية السعودية، لا سيما من خلال الإعارة والتأجير Lend-Lease Act "[3].

---

[1] - **Zack Beauchamp, "Beyond Oil: the US-Saudi Alliance, Explained." Vox. January 6, 2016. Retrieved from: https://www.vox.com/2016/1/6/10719728/us-saudi-arabia-allies.**

[2] - **فؤاد شهاب: تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مكتبة فخراوي، المنامة، 1994م، ص26.**

[3] - **A. M. ВАСИЛЬЕВ; История Саудовской Аравии (1745 - 1973) , ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА», МОСКВА, 1982, с.249.**

في يناير 1941م، استجابة لطلب رئيس الوزراء البريطاني المنتخب حديثًا ونستون تشرشل المساعدة من الرئيس روزفلت للحصول على الأسلحة، اقترح روزفلت على الكونجرس مشروع قانون جديد للمساعدات العسكرية، وبعد شهرين من المناقشة، أقر الكونجرس قانون الإعارة والتأجير في 11 مارس 1941م، وأنشأ نظامًا يسمح للولايات المتحدة بإعارة أو تأجير إمدادات الحرب لأي دولة تعتبر "حيوية للدفاع عن الولايات المتحدة"، وانتهى في 20 سبتمبر 1945م. بموجبه: تم شحن ما مجموعه 50.1 مليار دولار (ما يعادل 672 مليار دولار في عام 2023م، أو 692.3 مليار دولار في عام 2024م عند احتساب التضخم) من الإمدادات، أو 17٪ من إجمالي نفقات الحرب للولايات المتحدة. وفي المجموع، ذهب 31.4 مليار دولار إلى المملكة المتحدة، و11.3 مليار دولار إلى الاتحاد السوفيتي، و3.2 مليار دولار إلى فرنسا، و1.6 مليار دولار إلى الصين، والباقي 2.6 مليار دولار إلى حلفاء آخرين. وكان هذا البرنامج بمثابة خطوة حاسمة بعيداً عن سياسة عدم التدخل التي هيمنت على العلاقات الخارجية للولايات المتحدة منذ عام 1931م. (انظر

William Hardy McNeill; America, Britain, & Russia: Their Cooperation and Conflict, 1941-1946, Volume 10, Johnson Reprint Corporation, Great Britain, 1970, pp. 14, 139, 241, 778.; See Kimball, Warren F; The Most Unsordid Act: Lend-Lease, 1939-1941, Johns Hopkins University Press, Baltimore, 2019.)

ولقد أصبح حجم احتياطيات أرامكو وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة أكثر وضوحًا مع مرور الوقت، وقد أدركت الحكومة الأمريكية الإمكانات الاستراتيجية لأرامكو بمجرد أن أصبح من الواضح أن الولايات المتحدة ستتحول قريبًا من مصدر صافٍ إلى مستورد صافٍ*، وأن مصدرًا قيمًا للغاية للإمدادات كان خاضعًا بموجب "الامتياز" لشركة أمريكية في المملكة العربية السعودية[1].

ولقد غيرت الحرب العالمية الثانية من طبيعة العلاقات الثنائية بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها عادت بالفائدة على الدولتين، إذ فتحت الباب أمام العربية السعودية للتقدم والتطور الذي كان جديدًا عليها بالمرة حيث إنها كانت لا تزال تعيش في جلباب القرون الوسطى، ولقد هيأت الأموال الأمريكية الموظفة في استخراج النفط نقطة البداية. فعندما اندلعت الحرب تعرضت شركة أرامكو لغارة إيطالية عام 1940م نجحت في أهدافها بضرب مصافي النفط في السعودية لغرض قطع إمدادات الوقود عن القوات البريطانية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[2]. وفقط بعد انتصار الحلفاء في العلمين في أكتوبر 1942م، توقف التهديد العسكري في الشرق الأدنى والأوسط، مما سمح لشركة كاسوك ببدء إنتاج النفط من خلال إعادة فتح الآبار التي تم إغلاقها في أوائل عام 1941م بسبب التهديد باحتلال المنطقة من قبل قوات الفيرماخت[3]. وفي الوقت نفسه عانت حركة الحجاج إلى أعتاب الأماكن المقدسة من نقص شديد. فوضع هذان العاملان ابن سعود في موقف صعب، إذ كانت المملكة العربية السعودية تعاني من مشاكل مالية خطيرة، حيث كانت الخزانة فارغة تقريبًا، وقد بلغ عجز الميزانية في عام 1941م حوالي 1,15 مليون جنيهٍ إسترليني، وترتب عليه إيجاد طريقة من الطرق للتغلب على الوضع، وتمثل ذلك في الحصول على معونة أجنبية من الحلفاء أو المحور. فاستغاث بشركة النفط العربية الأمريكية وبالحكومتين الأمريكية والبريطانية لإخراجه من المأزق، وطالب بقرض بقيمة 30 مليون دولار يقدم له على خمسة أقساط سنوية، وإلا ألغى الامتياز إذا لم يتحصل على المبالغ المطلوبة. وبعد الاجتماع بين ممثل شركة

---

* - **من أهم الدوافع الرئيسة التي دفعت بالحكومة الأمريكية إلى البحث عن مصادر خارجية للبترول هو التناقص الشديد في حجم الاحتياطي الأمريكي من النفط، وذلك طبقًا لما قام به الجيولوجي الأمريكي ديفيد وايت David White من إحصاء نسبة الاحتياطي للنفط الأمريكي، والذي قدره في العام 1919م بنحو 6.7 مليار برميل، وتنبأ بنفاد هذه الكمية خلال 17 عامًا. وبحلول العام 1925م، سوف تعتمد الولايات المتحدة على واردات البترول بواقع 150 مليون برميل سنويًا. كما أن توقعات الجيولوجي الأمريكي مكوي، الذي ذكر أنه بحلول عام 1941م سينضب النفط الأمريكي، أجبرت الحكومة الأمريكية على اتخاذ تدابير جدية. وقد أدى ذلك إلى تبديل الشركات الأمريكية لاستراتيجياتها بالاعتماد على الإنتاج الأجنبي من واردات الشرق الأوسط وأمريكا الوسطى واللاتينية. (انظر: أمل عبد الله الهشام: المخططات الأمريكية لنفط الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مجلة "وقائع تاريخية" العدد الثاني والثلاثون، الجزء الثاني، يناير 2020، الكويت، ص 67،68.؛**

Гулиева Айнур Анваровна; Американо-саудовские отношения: вчера, сегодня, завтра, ЖУРНАЛ: Актуальные проблемы современных международных отношений, 2017, с.41.)

[1]- **Irvine H. Anderson; Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950, Princeton: Princeton University Press, N.J., 1981, p.199.**

[2] - **Camille M. Cianfarra ;BAHREIN IS RAIDED; Rome Reports Fires Set on Island in Longest War-Time Flight TARGETS ALL U.S.-OWNED Holdings in Saudi Arabia Also Said to Have Been Bombed -Americans Periled, New York Times. Oct. 21, 1940.**

[3] - **Дербенёв Андрей Сергеевич; Там же, с.5**.

أرامكو جيمس موفت Moffett والرئيس الأمريكي روزفلت في أبريل 1941م تقرر مساعدة ابن سعود بشكل غير مباشر بأن: تطالب الولايات المتحدة الأمريكية الحكومة البريطانية بتوفير المبالغ اللازمة للمملكة العربية السعودية من آخر قرض تم منحه لها بقيمة 425 مليون دولار[1]. ولعل في ذلك ما يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية بالرغم من مصالحها الاقتصادية في المنطقة فإنها كانت ولا تزال تعترف بأولوية السيطرة السياسية والعسكرية البريطانية في منطقه الخليج. وفي الواقع، سواء في كاسوك أو في القيادة الأمريكية، لا يكاد أي شخص يشك في أنه إذا لم يتم دعم المملكة، فسوف تقع على الفور في حالة من الفوضى... ابن سعود شخصية قوية، وحليف جيد، ولا يوجد شخصية تعادل في العالم العربي شخصية تنتهج سياسة متوازنة[2]. وبذلك حصلت المملكة على المساعدات المالية التي جعلت من الممكن لها أن تتحاشى الإفلاس. أضف إلى ذلك، ما تم تقديمه إلى المملكة في أبريل 1943م بموجب قانون الإعارة والتأجير الأمريكي[3].

وبقبوله المساعدة المالية فإن عبد العزيز بن سعود قد بدأ أول خطوات إنهاء حياده والارتماء في أحضان الولايات المتحدة. وقد تعجلت هذه العملية في العام 1943م حينما قرر رؤساء أركان حرب الجيش الأمريكي الحصول على قاعدة جوية عسكرية "تستطيع استيعاب أكبر أنواع الطائرات" في الشرق تربط القاهرة بكراتشي لتسهيل مهمات الحرب ضد اليابان أي تكون نقطة توقف للرحلات الجوية لإمداد القوات والمنشآت الأمريكية في الهند وجنوب شرق آسيا. وبما أن واشنطن كانت لا تزال تنظر إلى أمن الشرق الأدنى والأوسط باعتباره مسؤولية بريطانية في المقام الأول، فقد تم إبلاغ المملكة المتحدة بالخطط الأمريكية. ولكن الشعور ساد في وايت هايل Whitehail "بأنه لا توجد ضرورة عسكرية لإنشاء المطار" حيث إن البريطانيين كانوا ينظرون إلى المملكة العربية السعودية باعتبارها جزءاً من دائرة نفوذهم، وكانوا مترددين في السماح لدولة أخرى بالتواجد هناك[4]، لذا فقد مرت الأشهر قبل أن تتلاشى المعارضة البريطانية. وفي الوقت الذي أنشأ فيه الأمريكان قاعدة (عبادان) الجوية على الساحل الإيراني، وقع اختيارهم على الظهران في العربية السعودية حيث توجد آبار آرامكو ومنشآتها، على أن تكون القاعدة الجوية على بُعد 3,5 ميل (5,775كم) من منشآت شركة أرامكو[5]. وبعد مقابلتين مع الملك أجراهما اللواء رالف رويس Ralph Royce والعقيد هارولد هوسكنز Harold Hoskins -كل على حدة- في عامي 1943/ 1944م، بُدأ في إنشاء القاعدة الجوية في عام 1944م -وقيل أن تاريخ البدء في أعمال بناء القاعدة هو 14 أغسطس عام

---

[1]- **Aaron David Miller; Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949, University of North Carolina Press, 1980, 36-45.** ;**А. М. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с.248, 249**

ذكر موفت أنَّ: «وزارة الخارجية بحاجة إلى الحصول على التزام من لندن بمواصلة تقديم المساعدة المالية لإبن سعود. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يكون دخل المملكة أكثر من 10،000،000 دولارٍ سنويًا. أما البريطانيون فأمامهم فرص جيدة... فهم يستخرجون النفط في العراق وإيران والبحرين". (انظر: Дербенёв Андрей Сергеевич; Там же, с. 6).

[2] - **Дербенёв Андрей Сергеевич; Там же, с.6.**

[3] - **جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص489،490؛ فؤاد شهاب: مرجع سابق، ص25.**

[4] - **See: Parker T. Hart; Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership, Indiana University Press, 1998.**

[5] - **Congressional Record - Senate, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, June 21 1957 to July 10 1957, Vol. 103, Part 8, Washington, 1957, p. 10937.**

1945م المعروف باسم يوم V-J اختصارًا للمصطلح" Victory over Japan Day" وهو يوم الاحتفال بتحقيق النصر على اليابان- وقد اكتمل البناء في مارس 1946م، وهو وقت متأخر للغاية بالنسبة لخدمة إعادة الانتشار. وقد نصت اتفاقية إنشائها على استعمال القاعدة الجوية من جانب السلطات العسكرية الأمريكية لمدة ثلاث سنوات وتسلم القاعدة بعد انقضائها إلى السعوديين[1].

وافق الملك عبد العزيز على نص الإتفاق المقترح شريطة الحفاظ على مظهر سيادته وسلطته القضائية، فأصر على أن العلم السعودي يجب أن يرفرف فوق المراكز الداخلية، وميدان الهبوط الاضطراري، والمحطات المعزولة حيث سيتم وضع المساعدات الملاحية، على الرغم من أن تشغيل الخدمات الفنية والتحكم فيها سيكون ملكًا لجيش الولايات المتحدة. وقد اقتنع الأمريكيون بشروط الملك كون هذا من شأنه أن يعزز أمن وكفاءة هذه المراكز، حيث سيحترم رجال القبائل الجامحين بالقرب من تلك المراكز مركزًا ينتمي إلى الملك، ولن يعتبروا وجود أفراد من جيش الولايات المتحدة المعزولين "غزوًا". وبينما يقر الملك باختصاص جيش الولايات المتحدة على جميع الأفراد غير السعوديين داخل حدود القاعدة الجوية، فإن الاختصاص القضائي على قضايا المحكمة الجنائية والجرائم المرتكبة خارج القاعدة الجوية، والتي تنطوي على مواطنين مختلطين، يجب أن يكون موضوع اتفاق يتم التوصل إليه بعد دراسة كاملة للمشاكل المعنية. كما أصر الملك على مذكرة إضافية (مذكرة المفوضية رقم 238) تنص على أنه إذا انتهت الحاجة العسكرية إلى القاعدة الجوية قبل نهاية السنوات الثلاث التي تلت الحرب، فإن تشغيل القاعدة الجوية وصيانتها في ذلك التاريخ سيعود إلى الحكومة السعودية. ووافقت الحكومة الأمريكية على ذلك[2]. وفي 8 أغسطس 1945م وقعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفاقية مطار الظهران، ونقحت الاتفاقية في 2 يناير1946م[3]. ويشكل الإبرام السريع للاتفاقية الموقعة استثناءً ملحوظًا للعادات الشرقية المتمثلة في التشاور والمساومة الهادئة[4].

ولتجهيز المطار الذي يمكنه استيعاب أكبر أنواع الطائرات شُرع في بناء مدرجين للهبوط بطول 7000 قدم، وحظائر طائرات ومرافق إصلاح أكثر من كافية، وتم إنفاق ما يقرب من 3.5 مليون دولار في الفترة ما بين 15 أغسطس 1945 ومارس 1946م، وقد تم تقدير التكلفة الإجمالية لبناء مرافق الظهران بنحو 50 مليون دولار، ليصبح مطار الظهران أفضل مطار في منطقة الخليج العربي[5].

وبعد أن أصبحت القاعدة الجوية في الظهران- الواقعة على مقربة شديدة من الحدود الجنوبية للاتحاد السوفييتي- مثقلة بالزعامة في التحالف الغربي لاحتواء العدوان السوفييتي فإنها اكتسبت أهمية

---

[1] **- جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص 491؛ ريتشارد بريس: أمريكا والسعودية تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، تقدير مقدم للجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكي، واشنطن، 1981م، ص11.؛ (انظر ملحق 4: خريطة موقع قاعدة الظهران الجوية (قاعدة الملك عبد العزيز الجوية) وباقى القواعد الأمريكية الأخرى، ص47.)**

[2]**- The Minister in Saudi Arabia (Eddy) to the Secretary of State, Jidda, August 8, 1945, FRUS: diplomatic papers, 1945. The Near East and Africa. Volume VIII 1945, United States Government Printing Office, Washington, 1969, p. 944.**

[3]**- Parker T. Hart; Op. Cit, p. 88.**

[4]**- FRUS; Op. Cit, p. 945.**

[5]**- Congressional Record - Senate, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session; Op. Cit, p.10937.**

استراتيجية جديدة. ومنذ عام 1948م قوبلت الجهود الأمريكية لتمديد عقود القاعدة الجوية باستقبال فاتر في المملكة العربية السعودية، ولعل ذلك كان نتيجة لحرب فلسطين 1948م، ووافق الملك ابن سعود في 23 يونيو 1949م على التمديد لمدة ستة أشهر، ثم تم تجديدها بصعوبة لفترات وجيزة مماثلة حتى أوائل عام 1951م، عندما بدأت الولايات المتحدة أخيراً في الضغط بجدية من أجل التوصل إلى اتفاق المساعدة الدفاعية المتبادلة في 18 يونيو 1951م[1].

طرأت في الوقت نفسه تطورات مهمة أخرى على العلاقات الثنائية بين البلدين. فبدعوة من الملك وصلت إلى المملكة السعودية في العام 1942م بعثة زراعية يرأسها "كي إيس تويتشيل" K.S. Twitchell لتقدم الخبرة والمشورة لتحسين أعمال الري والزراعة في واحة الخرج وتوسيع مساحة الرقعة المزروعة فيها. كما وصلت بعثة عسكرية أمريكية للرياض في العام 1943م بهدف تدريب الجيش السعودي. وفي السنة نفسها زار ابنا الملك – والمَلِكان المستقبليان خالد وفيصل- الولايات المتحدة[2]. وما حل عام 1945م إلا وكانت العلاقات بين البلدين قد وصلت إلى مستوى الود والصداقة، ووُجِد فيه من المناسب ترتيب لقاء بين الملك والرئيس الأمريكي روزفلت- والذي استند إلى "مصالح مشتركة، ولكن ليس إلى قيم مشتركة"- وتم ذلك في 14 فبراير 1945م على ظهر إحدى البوارج الأمريكية " يو أس أس كوينسي" Quincy CA-71 في البُحيرة المُرة الكبرى بمصر. وقد أسفر اللقاء عن اتفاق كوينسي Quincy Pact ، مما كان له الأثر البالغ في مضاعفة حجم الصلات بنواحيها المتعددة دبلوماسيًّا وعسكريًّا وفنيًّا واقتصاديًّا بين المملكة والولايات المتحدة الأمريكية، فكان اللقاء بين الزعيمين إيذانًا بانتقال العلاقات الثنائية بين البلدين من الطور التجاري إلى المرحلة السياسية، فصُنف اللقاء عند الكثيرين بأنه بداية العقد التاريخي بين البلدين الذي وضع أساس المعادلة "النفط مقابل الحماية" بمنطق تبادل المصالح. كما أظهر اللقاء مدى أهمية المكانة التي احتلتها المملكة العربية السعودية في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط[3]. ففي العام 1947م زار الأمير سعود -

---

[1]- **No.96. AIR BASE (DHAHRAN) AGREEMENT: SAUDI ARABIA AND THE UNITED STATES, 18 June 1951, - J.C. Hurewitz; diplomacy in the near and Middle East a documentary record 1914 -1956, volume II, D. Van Nostrand company, INC, New York, 1957, p.323.**

[2] **- تمت الدعوة بناءً على طلب أمريكي إلى الملك عبد العزيز آل سعود بزيارة الولايات المتحدة الأمريكية أو إرسال من يمثله. واختار الملك عبد العزيز ولديه الأميرين فيصل وخالد للقيام بتلك المهمة، وخلال الزيارة نزل الأمير فيصل في مدينة ميامي Miami بفلوريدا Florida قبل أن ينتقل إلى مقر الضيافة الرئاسي الرسمي المعروف باسم بلير هاوس Blair House المواجه للبيت الأبيض بواشنطن. وخلال الزيارة التقى بالرئيس روزفلت وعدد من نواب الكونجرس الأمريكي، واتفق الطرفان على عقد قمة تجمع الملك السعودي بالرئيس الامريكي، وجرى الاتفاق كذلك على إقامة الولايات المتحدة قاعدة عسكرية جوية قرب مدينة الظهران مقابل تلقي الرياض مساعدات قيمتها 100 مليون دولار امريكي. (انظر، محمد المنشاوي: العلاقات السعودية الأمريكية وتحولاتها: المخاطر والاحتمالات، مجلة سياسات عربية، العدد 40، سبتمبر 2019م، ص 86.)**

[3] **- A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с.250, 251.**

وفي اجتماعه مع روزفلت، أكد ابن سعود موافقته على الاستخدام الحر للموانئ السعودية في الخليج العربي من قبل السفن البريطانية والأمريكية، وكذلك على بناء قاعدة جوية قوية. لكنه اشترط ألا يتم احتلال السعودية تحت أي ظرف من الظروف مثل مصر أو سوريا أو العراق أو إيران، وألا يتم التفريط في أي جزء من أراضيها. وتم تأجير المناطق التي يحتاجها الجيش الأمريكي لمدة لا تتجاوز خمس سنوات. وبعد ذلك، كان من المقرر إعادتهم إلى الدولة السعودية مع جميع الهياكل المقامة. كما طلب ابن سعود نقل بعض الأسلحة الخفيفة المخزنة في إيران إلى السعوديين في نهاية الأعمال العدائية. وفي المقابل، أخذ ابن سعود على عاتقه واجب إعلان الحرب على قوى المحور. (انظر:

ولي عهد المملكة- الولايات المتحدة وتقلد وسام الاستحقاق الأمريكي إشارة إلى الخدمات الجديرة بالتقدير التي قدمتها بلاده للحلفاء أثناء الحرب. وفي العام التالي زار الأسطول الأمريكي الذي دخل مياه الخليج العربي لأول مرة مدينة الدمام[1].

واصلت المملكة العربية السعودية في سنوات ما بعد الحرب مباشرة الضغط من أجل الحصول على المساعدة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. فتم تقديم أول قرض للمملكة خارج إطار الإعارة والتأجير في أبريل 1945م بمبلغ 5 ملايين دولار لتمويل شراء البضائع في الولايات المتحدة؛ والثاني - في أغسطس 1946م بمبلغ 10 ملايين دولار لمدة 10 سنوات بفائدة 3% سنويًا لشراء المنتجات الغذائية والمعدات الزراعية الأمريكية؛ وكان القرض الثالث أيضًا في عام 1946م بمبلغ 25 مليون دولار لشراء المنتجات الزراعية. وحصلت المملكة العربية السعودية على مبلغ 10 ملايين دولار نقداً، والتي تم استخدامها لتجديد ميناء جدة وكهرباء المدينة نفسها. وقد تم تقديم جميع هذه القروض من قبل بنك التصدير والاستيراد الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، في مايو 1946م، حصلت المملكة العربية السعودية على قرض تجاري من إدارة الفائض العسكري الأجنبي الأمريكية بمبلغ 2 مليون دولارٍ لشراء معدات عسكرية[2].

وبحلول عام 1951م وبمساعدة أمريكية انتهت أرامكو من بناء خط سكة حديد بتكلفة 70 مليون دولار ليتم ربط الدمام والرياض بالسكك الحديدية، وقد استُخدم الخط تجاريًا بعد وفاة الملك، مما مكن الرياض من النمو لتصبح مدينة حديثة نسبيًا[3]. ووفقا للنقطة الرابعة من "برنامج ترومان"[4]، تعهدت الولايات المتحدة منذ عام 1952 بتقديم المساعدة للمملكة العربية السعودية في تطوير الزراعة والنقل والموارد الطبيعية. وهذه "المساعدة" عمليًّا لم تتجاوز نطاق العمل البحثي، وكان حجمها ضئيلًا بلغ (1.7 مليون دولار بحسب البيانات السعودية). في حين ذهبت معظم الأموال إلى صيانة البعثة الأمريكية نفسها. وفي هذا الصدد، قررت المملكة العربية السعودية في عام 1954 رفض التعاون مع الولايات المتحدة بموجب النقطة الرابعة من "برنامج ترومان"، مستشهدة رسميًّا بحقيقة أن إسرائيل حصلت على المزيد بموجب هذا البرنامج[5].

وبذلك تبدأ حركة التحديث والعصرنة في المناطق السعودية مع قدوم الأمريكيين، والذين أجبروا المحليين –بشكل أو بآخر- على اتباع نمط اجتماعي جديد مغاير للنمط البدوي السائد حينئذ وخاصة في المنطقة الشرقية من البلد. فبتأسيس أرامكو بدأ ينشأ في قلب المملكة المحافظة ما يمكن تسميته بـــ

Там же, с. 251.)

[1] **- جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص492 ،494.**

[2] **- А. М. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с.267.**

[3] **- Michel G. Nehme; Saudi Arabia 1950–80: Between Nationalism and Religion, Middle Eastern Studies, October 1994, Vol. 30, No. 4. P. 930.**

[4] **- برنامج النقطة الرابعة Point Four Program: برنامج أُعلن عنه لأول مرة في خطاب الرئيس الأمريكي هاري ترومان (1945 -1953م) في 20 يناير 1949م في فترة رئاسته الثانية 1949–1953م لتقديم المساعدات التقنية في مجالات الصناعة والزراعة وغيرها لدول العالم الثالث، وقد أُقر البرنامج من قبل الكونغرس الأمريكي في 5 يونيو 1950م وخصصت له ميزانية في العام المالي 1950-51 بقيمة 25 مليون دولار. وقد سمي البرنامج بالنقطة الرابعة لأنه كان في النقطة الرابعة للسياسة الخارجية الأمريكية. انظر:**

Point Four Program: Retrieved from:
https://web.archive.org/web/20201026072644/https://www.britannica.com/event/Point-Four-Program

[5] **- Там же, с.268.**

"الجيتو" الأمريكي والذي تحرر من القيود والأعراف القبلية لمجتمع الجزيرة العربية، فكأن أرامكو أصبحت قطعة من أمريكا غرست بصحراء المملكة، تلك الأرض التي بظهور النفط فيها انزاحت من عالم الصحراء والبداوة إلى عالم الحضر في أزمان قصيرة ومتسارعة، فتجد بالمجمع المحلات التجارية المفتوحة على مدار اليوم دون أن تغلق للصلاة، وكذلك المطاعم المختلطة، كما تستطيع المرأة داخل هذا المجمع من ركوب الدراجة والسيارة بكل تحرر وحرية وهو الأمر المنهي عنه بالكلية في أي بقعة أخرى من المملكة خارج المجمع. وبالإجمال صارت حياة الناس المقيمين في مجمع أرامكو بالظهران على سواحل شرق المملكة تختلف في طبيعتها عن سائر حياة باقي المواطنين السعوديين[1]. مع التنبيه على أن الإصلاح والتحديث في البنية التحتية من إنشاء المدارس والمستشفيات والموانئ والمطارات والسكك الحديدية وغيرها من المشاريع الشعبية قد تم بعد توقيع الامتياز بنحو نصف قرن، أو بعد حركة اضرابات العمال في منتصف عقد الخمسينيات ونهايته بربع قرن، وكان تطبيقها جزئيًا وبتحفظ، وقد جاءت في لحظة عندما لم يتبق للشركة من مدة امتيازها سوى عشرة أو بضع عشر سنة على انتهائه، حيث كان من المقرر أن تنتهي الاتفاقية التي تغطي حقوق الولايات المتحدة في الظهران في عام 1999م. وكانت هذه التحديثات لخدمة العائلة المالكة وترسيخ دعائم حكمها وتيسير استخراج النفط وتصديره، وترسيخ التحالف النفطي الذي قام بين البلدين منذ مطلع الثلاثينيات[2].

وقد تتعدد الأسباب وراء اختيار موقع الظهران ليكون مقرًا للشركة، إحداها أَمْر الملك بأن تقوم أرامكو ببناء مجتمعها المنعزل على الساحل والبعيد عن الواحات القريبة حمايةً لرعاياه من التغريب، كما يتفادى إشعال معارضة دينية لوجود الغربيين "الكفار" في الجزيرة الوهابية "المؤمنة". والثانية، هي الرغبة الأمريكية في حماية سكان المجمع من لفت انتباه الشرطة الدينية أو "المطاوعة" من فرض النمط المحلى عليهم، وبالتالي إذا لم تستجب أرامكو لأوامر الملك فسيتم تشكيل المجمع بطريقة مختلفة. ناهيك عن امتلاء المنطقة بثرواتها النفطية[3].

وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فقد غيرت سياسة التجاهل التي كانت تتعامل بها مع المملكة العربية السعودية، فحتى عام 1940م لم يكن لها تمثيل دبلوماسي في جدة، ولا دوائر قنصلية في البلاد، حيث كانت العلاقات بين المملكة والولايات المتحدة ضعيفة في تلك الفترة، حيث لم تنوِ الأخيرة القيام بأي مهام في السعودية، وفضلت التعامل مع الشأن السعودي عبر سفارتها في القاهرة، ولم ترسل سفيرًا لها يقيم في السعودية. وقد ظلت شركه النفط تقوم بعملياتها في القسم الشرقي من المملكة دون أن تنتفع بحماية حكومتها الرسمية لمدة سبع سنوات، حتى جاءت الحرب فبدلت كل هذا[4]. وكمردود لزيادة إنتاج النفط ووصول السلع الأمريكية إلى المملكة السعودية وزيادة أعداد الرعايا الأمريكان بها*، وافق الرئيس على تعيين بيرت فيش ممثلًا للولايات المتحدة في جدة، ليكون بذلك أول

---

[1]- للمزيد انظر: عبد الرحمن مُنيف: مدن الملح التيه، جـ ١، ط١١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر و المركز الثقافي العربي ، بيروت، 2005م.

[2] - روبرت فيتاليس: مملكة أمريكا صناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي، ترجمة سلطان العلي، جسور للترجمة والنشر، د.ت، ص509.

[3] - نفسه: ص 164.

[4] - جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص489.

*** - لوحظ من التقرير المعنون "مسح المصالح الأمريكية في المملكة العربية السعودية"، المؤرخ 1 أبريل 1939م، والذي قدمته القنصلية الأمريكية في القاهرة، أن هناك الآن حوالي 273 مواطناً أميركياً يقيمون في المملكة العربية**

وزير مفوض للولايات المتحدة بالمملكة، وقد تم اعتماد أوراق تعيينه من الحكومة السعودية في عام 1941م، وظل في عمله حتى مارس عام 1942م عندما عُين الكسندر كيرك Alexander Kirk[1]. وعندما تأسست بعثة دبلوماسية في جدة عُيّن جيمس سي موس James C. Moss قائمًا بالأعمال، وفي يوليو 1943م ارتفع حجم التمثيل الدبلوماسي ليصل إلى درجة وزير مقيم وكان ذلك تحت ضغط من أرامكو. وفي مارس عام 1944م قامت وزارة الخارجية الأمريكية بافتتاح قنصلية لها في مدينة الظهران في ساحل شرق المملكة، وعين ويليام اي إدي William E. Eddy أول وزير مقيم لدى المملكة وذلك في أغسطس 1944م[2]. وفي عام 1948م تم رفع التمثيل الدبلوماسي بين البلدين إلى مستوى السفارة، فتم إنشاء سفارة للولايات المتحدة بالمملكة، وكان جي. ريفز تشايلدز G. Reeves Childs أول سفير أمريكي بالأراضي السعودية، ثم خلفه المستر هير عام 1951م، وكانت العلاقات بين الدولتين قائمة على أوثق الدعائم[3].

وفي العام 1941م عَرض مالكو أرامكو بَيْع المنتجات النفطية إلى الحكومة الأمريكية بالأسعار المخفّضة مقابل أن تدفع الحكومة الأمريكية مبلغ ٦ مليون دولارًا سنوياً لمدة 5 سنوات إلى ملك العربية السعودية، ثمّ تَتعاقدُ أرامكو مع الملك لإنْتاج المُنتَجاتِ. ولقد كَانَ ترتيب ثلاثي الزوايا؛ فالدفعات المقدّمة تَعطي إغاثةً ماليةً إلى ملك العربية السعودية، والحكومة الأمريكية تَحْصلُ على المنتجات النفطية بالأسعارِ الخاصّةِ، وأرامكو سَيكونُ لديها سوق لمُنتَجاتِها؛ وبالإضافة إلى الإغاثةِ فإنها ستتجنب عبء الصدام مع الملك حينما تَتقدّمُ بمطالب مستقبلية تخل بشروط الاتفاقيات[4].

وبعد توقف صادرات النفط من بورما وإندونيسيا بعد استيلاء اليابان عليها. وبسبب الطلب على النفط من جيوش الحلفاء في مسارح الحرب في المحيط الهادئ والبحر الأبيض المتوسط. بدأ إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية في الارتفاع مرة أخرى، وقامت أرامكو بتزويد الحكومة الأمريكية بالمنتجات البترولية للأغراض العسكرية. وبلغ إنتاج النفط في السعودية عام 1943م بنحو 4.9 مليون برميل، وفي عام 1946م زاد أكثر من 10 أضعاف. في تلك الفترة، حددت شركة أرامكو موارد النفط السعودية بحوالي 20 مليار برميل، أي أنها تساوي كامل الاحتياطيات المؤكدة للولايات المتحدة. وكانت هذه أقوى حجة لشركات النفط لحشد الحكومة الأمريكية لدعم مصالحها. فقدرت لجنة مجلس الشيوخ لمراجعة برنامج الدفاع الوطني المساعدات الأمريكية المباشرة وغير المباشرة في زمن الحرب للمملكة العربية السعودية في شكل إعارة وتأجير وإمدادات أخرى بمبلغ 99 مليون

السعودية، منهم 263 موظفاً لدى شركة كاليفورنيا-أريبيان ستاندرد أويل (شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) وحوالي 10 موظفين لدى نقابة التعدين العربية السعودية. (انظر:
Foreign relations of the United States diplomatic papers, 1939. The Far East; The Near East and Africa, Op. Cit, Volume IV, 1939, p.824.)

[1] - نجاة عبد القادر الجاسم: العلاقات السعودية الأمريكية (1936-1945م)، جامعة الكويت، الكويت، 1998م، ص11.

[2] - فلاح عواد الشراري: العلاقات السعودية – الأمريكية وأثر النفط فيها للفترة (1974-2011م)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2011م، ص17. ؛ ولقد اعتمد موظفي القنصلية قليلي العدد والمكلفين بالكثير من الأعمال في رفع تقاريرهم عن منطقة الظهران وما حولها على تنظيم وخبرة أرامكو، بل قامت الأخيرة بتوفير المساكن لموظفي القنصلية. روبرت فيتاليس: مرجع سابق، ص126.

[3] - خير الدين الزركلي: مصدر سابق، ص684،684؛ ريتشارد بريس: المصدر السابق، ص11.

[4] - المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث: رؤية في تأسيس شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) ARABIAN AMERICAN OIL، 2024م، متاح على الرابط: https://www.nasr-i.net/%D8%A7.....، اطلع عليه بتاريخ ١٤-٩-٢٠٢٤م الساعة ١١:٢٨م

دولار، منها ما يقرب من 27 مليون دولار فقط مستحقة السداد. ووفقاً لهذه اللجنة، فإن هذا المبلغ حرر أرامكو من الحاجة إلى تلبية احتياجات ميزانية المملكة العربية السعودية، كما "أزال خطر وقوع جميع الامتيازات والإيرادات تحت السيطرة المالية لبريطانيا العظمى". تمكنت حكومة الولايات المتحدة، واحتكارات النفط الأمريكية من تحييد نفوذ منافسيها البريطانيين[1].

كانت هذه هي بداية التغلغل المتزايد لرأس المال الأمريكي في المملكة العربية السعودية. وكان الامتياز العربي بمثابة جائزة كبرى لم تكن الشركة الكاليفورنية لتحلم بها. فقد قدم للشركة فرصة رائعة ـ ولكنه كان يعني أيضاً، كما رأى رئيس شركة سوكال هاري كولير Harry Collier، مخاطر اقتصادية وسياسية هائلة. وبحلول عام 1946م، بلغ إجمالي استثمار شركة ستاندرد أوف كاليفورنيا في امتياز أرامكو 80 مليون دولار، وكان من المقرر أن يتطلب الأمر عشرات الملايين الأخرى. وللوصول إلى الأسواق الأوروبية، أرادت سوكال وتكساكو بناء خط أنابيب عبر الصحراء من الخليج العربي إلى البحر الأبيض المتوسط.[2]

كان ذلك في الأساس نفس مشروع خط الأنابيب الذي حث هارولد إيكيس الحكومة الأمريكية على تمويله، ولكن الآن كان لزاماً على الشركات نفسها أن تقدم 100 مليون دولار لتغطية تكاليفه. وواجهت سوكال تحدياً آخر أكثر صعوبة. فما إن يصل النفط إلى أوروبا، كيف سيتم تسويقه؟ كان كولير يدرك أن شراء أو بناء نظام تكرير وتسويق المنتج في أوروبا بحجم كافٍ سيكون مكلفاً للغاية وسوف يدفع سوكال وتكساكو إلى معركة مميتة للحصول على حصة في السوق ضد منافسين راسخين. وقد تزايدت المخاطر بسبب الظروف السياسية غير المستقرة. فقد كانت الأحزاب الشيوعية الكبيرة ممثلة في الحكومات الائتلافية في كل من إيطاليا وفرنسا، وكان مستقبل ألمانيا المحتلة غير مؤكد إلى حد كبير، وفي بريطانيا كانت حكومة حزب العمال مشغولة بتأميم "القطاعات المهيمنة" للاقتصاد "commanding heights of the economy"[3].

ولكن شركة سوكال لم يكن أمامها خيار سوى السعي إلى مستويات إنتاج أعلى فأعلى، حيث أدركت الحكومة السعودية إمكانات الاحتياطيات، وكانت ستسعى إلى زيادة الإنتاج والإيرادات بما

---

[1]- **A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с.250.**

[2] - **Daniel Yergin; Op. Cit, p.411.**

بحسب رأي المشاركين في أرامكو فإن خط أنابيب النفط من المملكة العربية السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط -والذي تم البدء في تنفيذه منذ عام 1945م وتم إنشاؤه في عام 1950م بتكلفة 230 مليون دولار- يمكن أن يقلل من تكلفة نقل النفط إلى أوروبا بما يتراوح بين ثلث ونصف تكلفة النقل بالناقلات، حيث إن خط الأنابيب عبر الجزيرة العربية من شأنه أن يمكّن الشركة من التخلص من رسوم المرور عبر قناة السويس التي تتراوح بين 0,13 و 0,18 دولار للبرميل وهو ما قد يوفر ما بين 15 ألف دولار و30 ألف دولار عن كل شحنة ناقلة. ونظرًا لإمكانات الإحتياطات السعودية لم يكن بوسع أرامكو إلا أن تدرك أن خط الأنابيب سوف يكون المفتاح إلى التحكم في تدفق جزء كبير من النفط في العالم. وتقرر بناء خط أنابيب قطره 30 بوصة (762 ملم) من منطقة بقيق النفطية في المملكة العربية السعودية إلى الساحل اللبناني بالقرب من صيدا، بطول 1712 كيلومتراً وبطاقة 15 مليون طن سنوياً، على أن يتم التوسع لاحقاً ورفعت إلى 25 مليون طن. ولكن إذا كانت الشركات الإنجليزية والحكومة البريطانية عاجزة عن منع نمو إنتاج نفط أرامكو، فقد حاولت منع خط أنابيب النفط الأمريكي من الوصول إلى ساحل البحر= =الأبيض المتوسط، لأنه فتح إمكانية تصدير النفط للأمريكيين بشكل أسرع وأرخص إلى أوربا الغربية. وببنائه سيخسر البريطانيون جزءًا من الدخل الذي كانوا يحصلون عليه مقابل نقل النفط على ناقلاتهم، فضلا عن الرسوم المدفوعة لنقل النفط عبر قناة السويس. (انظر:

;) A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с.253, 254. Aaron David Miller; Op, Cit, p, 155. ; (انظر ملحق 2: خريطة خط التابلاين الممتد من القيصومة إلى صيد، ص47.)

[3] - **Daniel Yergin; Op. Cit, Loc, Cit**.

يتناسب مع حجم الموارد. وكان الامتياز سيظل دائمًا في خطر إذا لم تتمكن أرامكو من تلبية توقعات ومطالب ابن سعود والعائلة المالكة. وهذا هو الاعتبار الأول لشركة سوكال، وكان ذلك يعني أن أرامكو ستضطر إلى نقل كمية كبيرة من النفط، بطريقة أو بأخرى، إلى أوروبا. ولكن قبل أن يصل إلى هناك، كان يتعين على خط الأنابيب عبر شبه الجزيرة العربية، المسمى تابلاين Tapline – اختصارًا من Trans- Arabian pipe line أي خط الأنابيب عبر البلاد العربية- أن يعبر عدة كيانات سياسية، بعضها يتحرك للتو نحو إقامة دولة. فكان من الممكن أن يتم إنشاء وطن يهودي في فلسطين قريبًا، بدعم أميركي محتمل، وقد تندلع الحرب في المنطقة. كما بدت المنطقة أيضًا عرضة للتدخل والاختراق السوفييتي في تلك الأيام الأولى من الحرب الباردة[1].

ثم كانت هناك مسألة الملك نفسه، نفس الاهتمام الذي ساعد في جلب رئيسي شركتي سوكال وتكساكو إلى واشنطن في عام 1943م. كان ابن سعود وقتها في منتصف الستينيات من عمره، وقد عُمِيَ في إحدى عينيه، وتدهورت صحته. كانت قوته الشخصية ودوافعه هي التي خلقت المملكة وحافظت عليها. ولكن ماذا سيحدث عندما ترحل تلك القوة؟ لقد أنجب ما يزيد على خمسة وأربعين ابناً، كان من المعتقد أن سبعة وثلاثين منهم على قيد الحياة، ولكن هل سيكون هذا عاملاً للاستقرار أم للصراع والفوضى؟ وفي حالة حدوث مشاكل سياسية، فما نوع الدعم الذي يمكن أن تعتمد عليه سوكال من الحكومة الأمريكية؟

وعندما تم جمع كل المخاطر، أصبح من الواضح أن سوكال سوف تضطر إلى متابعة سياستها الخاصة في "تثبيت" دوافعها لتأمين الأسواق بطرق أخرى. وكان الحل للعديد من مشاكل أرامكو هو مشروع مشترك أوسع نطاقاً لتوزيع المخاطر. وربط شركات النفط الأخرى التي من شأن وجودها أن يضيف إلى الكثافة السياسية، وتجنب دخول معركة (خاسرة) باهظة التكاليف، وبدلًا من ذلك يمكن أن توفر رأس المال والخبرة الدولية والأسواق على وجه الخصوص[2]. وكان هناك شرط آخر ضروري أيضاً؛ عندما أصر ابن سعود على أن تظل أرامكو أمريكية بنسبة مائة بالمائة، وفي هذه الحالة لم يكن هناك سوى شركتين مؤهلتين: ستاندرد أويل أوف نيوجيرسي وسوكوني فاكيوم. وفي النصف الشرقي من الكرة الأرضية، كان بوسع الشركتين أن تقدما-كما يتذكر جوين فوليس Gwin Follis الذي تولى الأمر نيابة عن سوكال- "أسواقاً لم يكن بوسعنا أن نلمسها"[3].

وبعد الحرب فوجئت الشركتان بالحجم الهائل للمشروع، فبحثتا عن شركاء إضافيين، وأشركتا الحكومة الأمريكية عن كثب في البحث. والواقع أن إدارة ترومان فكرت في مرحلة ما في الاستحواذ على أرامكو دون تردد، فحذت حذو تشرشل بل وتفوقت عليه. وفي نهاية المطاف اعتُبِر هذا الأمر غير مقبول سياسياً، وتحدد الشكل النهائي لشركة أرامكو مع نهايات العام 1946م، عندما تدخلت شركتا جيرسي ستاندرد ونيويورك ستاندرد، بمشاركة 30 و10 في المائة على التوالي (تاركة كاليفورنيا وتكساكو بنسبة 30 في المائة لكل منهما). ولقد كان التدخل الحكومي المباشر واضحاً جداً في ولادة شركة أرامكو وكذلك الشركات الرئيسة الأخرى في المنطقة[4]. وعُرف الاتفاق بين الشركاء

---

[1] - **Ibid**.
[2] - **Jaffe, A. M., & Elass, J.; Op. Cit, p.28.**
[3] - **Daniel Yergin; Op. Cit, p.411, 412.**
[4]- **Giacomo Luciani; 6 Corporations vs. States in the Shaping of Global Oil Regimes, Global Resources, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited, 2013, p.122, 123.**

الأربعة باسم اتفاقية التابلاين، والتي تم توقيعها بتاريخ 11يوليو 1947م. وقد التزمت الشركة بموجبها بنقل كميات كبيرة من الزيت السعودي إلى الأسواق العالمية.

وأدرك عبد العزيز أن فتح طريق لتصدير النفط السعودي من الساحل الشرقي للبحر المتوسط إلى مناطق استهلاكه في أوروبا وأمريكا الشمالية إنما يفتح المجال لتقوية القدرة التنافسية للزيت السعودي حيال صادرات البترول عبر خط أنابيب آخر تمتلكه شركة بترول العراق، والذي يمتد إلى طرابلس في لبنان عبر الأراضي السورية، علاوة على الفوائد المحلية الأخرى التي توفرها محطات الضخ الأربع (النعيرية والقيصومة ورفحاء وبدنة) التي كانت نواة التعمير للمناطق المحيطة بها، وظهور مدن جديدة في شمال المملكة، وإيذاء هذه الفوائد أصدر الملك قراره بالمصادقة على الاتفاقية (التابلاين) في24 أكتوبر 1949م[1].

لقد كان منطق المشاركة الأوسع واضحًا لبعض الوقت، وليس فقط لكولير وغيره من رجال النفط. فقد شجع العديد من المسؤولين في وزارة الخارجية والبحرية الأمريكية أرامكو على جلب شركاء إضافيين "لديهم أسواق كافية للتعامل مع الامتياز" وبالتالي المساعدة في الحفاظ عليه. وقد صُدمت شركة سوكال "بالحماس المدهش الذي تلقت به وزارة الخارجية إخطارها بأن مثل هذه الصفقة قيد الدراسة". وسواء كان واشنطن قد تتصرف بالفعل كوسيط "زواج" صريح أم لا، فقد كان من الواضح أن توسيع المشاركة من شأنه أن يعزز الأهداف الأساسية للاستراتيجية الأمريكية المتمثلة في: زيادة الإنتاج في الشرق الأوسط، وبالتالي الحفاظ على موارد نصف الكرة الغربي، وتعزيز العائدات التي تذهب إلى ابن سعود، وبالتالي ضمان بقاء الامتياز في أيدي الأمريكيين[2].

وطبقًا لاتفاقية الخط الأحمر Red Line Agreement الموقعة بين الشركاء في شركة نفط العراق (IPC) في 31 يوليو 1928م تم التوقيع على اتفاق بين «الشركة الانجلو فارسية» (Anglo-Persian Company) (التي سميت لاحقا بريتيش بتروليوم British Petroleum)؛ ورويال داتش / شل Royal Dutch/Shell؛ وشركة البترول الفرنسية (أعيدت تسميته لاحقًا باسم توتال Total)، وشركة الشرق الأدنى للتنمية (سميت لاحقًا: إكسون موبيل Exxon Mobil) وكالوست جولبنكيان Calouste Gulbenkian (رجل أعمال أرمني، معروف برجل الـــ 5%)، وقد نصت على أن المشاركين في اتفاقية النفط الدولية لا يمكنهم العمل بشكل مستقل في أي مكان داخل الخط الأحمر الذي قال كالوست جولبنكيان إنه رسمه على الخريطة في عام 1928م. وكانت المملكة العربية السعودية تقع بالتأكيد داخل الخط الأحمر، وكان البند العاشر من اتفاقية النفط الدولية "شرط الإنكار الذاتي" self-denial clause يحظر فعلياً على جيرسي وسوكوني الدخول في أرامكو ما لم يأخذوا معهم كل الآخرين ـ شل، والأنجلو إيرانية، والشركة الفرنسية الحكومية (CFP)، والسيد جولبنكيان نفسه[3].

---

[1] - **عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص20؛ مطر عابد العنزي: الحدود الشمالية أصالة وحضارة، نادي الحدود الشمالية الأدبي الثقافي، السعودية، 1439هـ، ص89 وما بعدها.**

[2] - **Daniel Yergin; Op. Cit, p. 412.**

[3] - **Ibid, p. 413.**

بعد تشكيل شركة نفط العراق، أصر جولبنكيان على أن يوقع المشاركون في الكونسورتيوم على ما أصبح يُعرف باتفاقية الخط الأحمر. وقد رُسم الخط الأحمر على خريطة لتحديد الأراضي التي كانت خاضعة في السابق لسيادة الإمبراطورية العثمانية، ونصت الاتفاقية على أن المشاركين في كونسورتيوم شركة نفط العراق تعهدوا بالمشاركة في استغلال أي نفط يتم اكتشافه داخل الخط الأحمر حصريًا من خلال كونسورتيوم بنفس تكوين شركة نفط العراق. وبالتالي، إذا اكتشف أحد أعضاء كونسورتيوم شركة نفط العراق أي نفط أو حصل على امتياز في مكان آخر داخل

ولتوفير التنسيق بين الشركات المساهمة وتبسيط التوجه الاستراتيجي لأرامكو تم تشكيل لجنة تنفيذية والتي تُعرف اختصارًا بـــإكسكوم (ExCom). وقد انضم ممثلون سعوديون إلى اللجنة في عام 1950م، (كما اجتمعت مجموعة سرية أخرى من الشركة الأمريكية منذ عام 1959م في لجنة الاتفاقيات والمفاوضات والتي عُرفت اختصارًا بأنكوم AnCom ولم يكن السعوديون أعضاء بها ولا يعلمون عنها)[1]. وقد أثر هيكل صنع القرار الذي تم إنشاؤه للكونسورتيوم الأمريكي[2] American Consortium ، والذي يدور حول هذه اللجنة التنفيذية، على التطورات التنظيمية والثقافية اللاحقة لشركة أرامكو السعودية التي تديرها الدولة، والتي أصبحت في نهاية المطاف تتمحور حول شكل مماثل للجنة القيادة الإدارية ومجلس الإدارة المصوت. كما أرست الجذور الأمريكية للشركة الأساس لاستمرار وظيفة التخطيط المؤسسي ذات الإدارة الجيدة والمحترمة، وبرامج الإعداد التنفيذي القائمة على التحديد المبكر لإمكانات القيادة، ونظام الترقية القائم على الجدارة[3].

وفي عام 1948م تخلت أرامكو عن حقوق امتيازها في المنطقة المحايدة بين المملكة العربية السعودية والكويت مقابل الجزء السعودي من الجرف القاري في الأحساء. وكان أحد الأسباب هو أنه في هذا الوقت تم إبرام اتفاقية امتياز في هذه المنطقة بين شركة النفط الأمريكية المستقلة The American Independent Oil Company المعروفة اختصارًا بـــ (امين- أويل - Amin oil) والحكومة الكويتية بشروط أفضل بكثير من تلك بين أرامكو والمملكة العربية السعودية. وفضلت أرامكو الانسحاب من المنطقة المحايدة، خشية أن تجبرها الموافقة على المطالب الكويتية على زيادة المدفوعات للسعودية بشكل كبير مقابل الامتياز الرئيس. لكن السبب الأهم هو اكتشاف مكامن نفطية ضخمة في الجرف القاري مملوكة للسعودية. وفي أكتوبر من نفس العام، تم التوقيع على اتفاقية إيجار جديدة لإنتاج النفط البحري عُرفت باتفاقية المنطقة المغمورة. ووافقت أرامكو على دفع نفس الإيجار المنصوص عليه في اتفاقية الامتياز الأصلية، بالإضافة إلى 5 سنتات أمريكية عن كل برميل يستخرج من الرف. وضمنت أرامكو حدًّا أدنى للإيجار السنوي لعمليات الجرف القاري قدره 2 مليون دولار، يُدفع مقدمًا في أول كل سنة ميلادية ابتداء من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، على أن تضمن الشركة دفع ذلك الحد الأدنى لمدة 4 سنوات حتى ولو تخلت عن رقعة ذلك الامتياز. ووافقت الشركة على تحديد فترة 22 عامًا للنقل الدوري لتلك الأجزاء من منطقة الحقوق الخاصة التي لا تنوي إجراء المزيد من التنقيب عن النفط فيها[4].

الخط الأحمر، فسيتعين عليه عرض هذا الأصل على الأعضاء المتبقين بنفس "الهندسة" كما هو الحال في شركة نفط العراق. (انظر: Giacomo Luciani; Op, Cit, p.122.)

[1] **- Anthony Cave Brown; Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings, Houghton Mifflin, N.Y.,1999, p.160.**

[2] **- الكونسورتيوم: كلمة لاتينية تعني "شراكة" أو "اتحاد" أو "اتحاد شركات". قد يكون الاتحاد بين كيانين أو أكثر بهدف المشاركة في نشاط مشترك أو تجميع الموارد لتحقيق هدف مشترك. (انظر:**

ALBERT BLAISE; DICTIONNAIRE LATIN - FRANÇAIS DES AUTEURS DU MOYEN-AGE, TVRNHOLTI, TYPOGRAPHI BREPOLS EDITORES PONTIFICI ,MCMLXXV (1975), p. 239, 240.

[3] **- Jaffe, A. M., & Elass, J.; Op. Cit, p.29.**

[4] **- عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص16،17؛ A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, c.254, 255.**

وفي عام1951م تم اكتشاف حقل السفانية أكبر حقل زيت في المنطقة المغمورة في العالم، وفي عام 1956م، أكدت الشركة نطاق حقلي الغوار والسفانية ليصبح حقل الغوار أكبر حقل نفط في العالم، فيما يحتل حقل السفانية

وكانت أرباح استغلال موارد النفط في حوض الخليج العربي مرتفعة للغاية لدرجة أن "الغرباء" بدأوا في التغلغل هنا، وكانوا على استعداد لتقديم تنازلات بشروط أكثر ملاءمة للحكومات المحلية. وكان من بينها شركات أمريكية مستقلة لا يمكن تجاهل ثقلها. لقد تجاوزت أكبر الشركات في أوروبا الغربية أو اليابان من حيث الأصول وحجم التداول. أظهر ظهور "الغرباء" للحكومة السعودية مدى انخفاض أجورها من قبل أرامكو وعزز موقفها في المساومة على مراجعة اتفاقيات الامتياز.

وفي عام 1949م تم نقل امتياز- عُرف باتفاقية امتياز المنطقة المحايدة وشركة جيتي- مدته 60 عامًا في المنطقة المحايدة إلى شركة باسيفيك ويسترن أويل the Pacific Western Oil Corporation (أعيدت تسميتها لاحقًا بشركة جيتي أويل the Getty Oil Company) مع حصة المملكة العربية السعودية. ومقابل حق التنقيب واستغلال مخزون الوقود السائل على مساحة ألفي ميل مربع، بما في ذلك الجرف القاري على مسافة 6 أميال من الساحل، وافقت الشركة على[1]:

- دفع 9.5 مليون دولار كعلاوة عن توقيع الاتفاقية.
- دفع مبلغ قدره 55 سنتًا لكل برميل من النفط الخام و12.5% من إيرادات بيع الغاز ومنتجاته.
- الحد الأدنى للريع المدفوع مقابل الإنتاج هو مليون دولار سنويًا. بمعنى، تقديم سلفة قدرها مليون دولار للإيجار المستقبلي.
- إذا كان الإيجار الكامل أقل من هذا المبلغ، فإن الحكومة غير ملزمة بإعادة الدفعة الأولى.
- إنشاء مصفاة لتكرير الزيت بطاقة 12 ألف برميل يوميًا، وأن تسلم الحكومة من تلك المصفاة بعد إنشائها ما مقداره 100 ألف جالون من البنزين، و50 ألف جالون من الكيروسين بدون مقابل.
- وفي حال رفضت الشركة الامتياز تنتقل كافة هياكلها إلى ملكية المملكة العربية السعودية.
- توفير معاملة تفضيلية للمواطنين السعوديين في التوظيف، وكذلك إنشاء المدارس والدورات التدريبية المهنية للعمال والموظفين السعوديين، وتقديم الرعاية الطبية المجانية لهم.

(مشاركة الشركة في كل الأعمال والأرباح): ومع انخفاض استهلاك النفط في سنوات ما بعد الحرب انخفضت إيرادات أرامكو، وبالتالي انخفضت إيرادات الحكومة بأكملها بشكل خطير. فحاول ابن سعود استخلاص فوائد جديدة من الشركة. وبتكرار يُحسد عليه، وصلت طلبات جديدة إلى مكتب المنظمة: يجب على أرامكو تمويل مشاريع البناء، والمساهمة بالمال في صندوق الرعاية السعودي، وتقديم قروض جديدة. وافقت شركة سوكال وتكساكو على هذه الشروط، لكن الصبر كان ينفد. وأصبحت الرياض مهتمة باستخراج الأموال دون إزعاج أرامكو. وكان ابن سعود يدرك جيداً الوضع في فنزويلا. علاوة على ذلك، أمر بترجمة المواد المتعلقة بالصفقة إلى اللغة العربية[2].

كان التورط المباشر من جانب الحكومات الأم واضحًا في الدعم الذي قدمته الشركات عندما اصطدمت مع الحكومات المضيفة أو اختلفت معها بشأن مسائل رئيسة. وكانت هناك حالات لا حصر

صدارة أكبر حقول النفط في المنطقة المغمورة في العالم. (انظر تاريخنا: المضي قدمًا بدافع الفضول العلمي، متاح على الرابط: https://www.aramco.com/ar/about-us/our-history تم الإطلاع عليه بتاريخ ١٤-٩-٢٠٢٤م، الساعة 28: 10م)

[1] - عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص17،18؛ A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, c.255.

[2] - Ирина Слободская; Там же.

لها تؤكد هذا الادعاء، ولكن الحالة الأكثر وضوحاً تمثلت في: قرار أرامكو بقبول زيادة في ضرائب الدخل تصل إلى 50%. ومع توسع إنتاج النفط، وظهور ضخامة حقول النفط التي اكتشفتها أرامكو، طالبت الحكومة السعودية في 20 أغسطس 1950م بتعديل شروط الامتياز الأصلي المؤرخ في 29 مايو 1933م، وزيادة حصتها من الفوائد، مشيرة إلى سابقة فنزويلا والعراق وإيران بالمطالبة بجزء من أرباح إنتاج النفط. وقاومت أرامكو في البداية معتبرة أن ذلك يتعارض مع حقوق الامتياز والحصانات التي تتمتع بها الشركة، لكنها بعد ذلك توجهت إلى الحكومة الأمريكية للبحث عن مخرج. وحيث إن كلًّا من الحكومة وأرامكو تدركان ضرورة حل جميع المسائل محل النزاع حتى تتمكن أرامكو من المضي قدمًا في تطوير الموارد النفطية في مناطق امتياز أرامكو بالاتفاق الكامل مع الحكومة والتعاون الكامل معها، ولذلك فقد تم الاتفاق على ما يلي[1]:

1. على الرغم من أي شيء ورد في المادة 21 من اتفاقية امتياز أرامكو [الصادرة في 29 مايو 1933]، تخضع أرامكو لضرائب الدخل المنصوص عليها في المرسومين الملكيين رقم 17/28/2/3321 ورقم 17/28/2/7634 مع العلم بأن:

أ. لا يجوز في أي حال من الأحوال أن يتجاوز مجموع هذه الضرائب وجميع الضرائب الأخرى والإتاوات والإيجارات والمطالبات الحكومية لأي سنة خمسين في المائة (50٪) من إجمالي دخل أرامكو، بعد خصم هذا الدخل الإجمالي من خلال تكلفة تشغيل أرامكو، بما في ذلك الخسائر والاستهلاك، وضرائب الدخل- إن وجدت- المستحقة لأي دولة أجنبية ولكن لا يتم خصمها من خلال أي ضرائب أو إتاوات أو إيجارات أو مطالبات حكومية أخرى عن هذه السنة.

ب. وفي جميع النواحي الأخرى، تظل الإعفاءات والحصانات التي تتمتع بها أرامكو والمنصوص عليها في المادة 21 من اتفاقية الامتياز سارية المفعول بالكامل.

2. يُفهم كذلك أن: أ. يحق لشركة أرامكو أن تدفع الضرائب المفروضة بموجب المرسومين رقم 3321/28/2/17 ورقم 7634/28/2/17 بعملات المملكة العربية السعودية أو بعملات أخرى بالنسب التي تحصل بها أرامكو على هذه العملات من مبيعاتها.

ب. يشمل مصطلح "مستحقات الحكومة" exactions of the Government مبلغ جميع الرسوم والتكاليف مقابل الخدمات المقدمة إلى أرامكو والتي تتجاوز تكلفة هذه الخدمات وجميع الرسوم على الواردات التي تفرضها أرامكو لصالح الشركة ومنظماتها الخدمية واستخدام موظفي أرامكو ومنظماتها باستثناء الرسوم على المواد الغذائية والأصناف التي تستوردها أرامكو للبيع في مقاصفها.

3. تعترف الحكومة بالطبيعة المستمرة لأحكام المادتين 1 و2 من هذه الاتفاقية، وتوافق على أن الترتيب الجديد الموصوف فيها يشكل إرضاءً كاملاً لجميع المطالبات والطلبات القائمة للحكومة فيما يتعلق بالماضي والمستقبل؛ وتوافق الحكومة على أن أرامكو قد تستمر في إدارة عملياتها وفقًا لاتفاقيات الامتياز مع أرامكو بنفس الطريقة كما في الماضي.

4. فيما يلي أمثلة على تأثير المادة 3:

أ. تم الوفاء بالكامل بمطالب خطاب الحكومة المؤرخ 20 أغسطس 1950م، ونقاط المناقشة التي طرحتها الحكومة في 5 سبتمبر 1950م.

ب. إن ممارسات أرامكو في استخدام الطن الإنجليزي البالغ 2240 رطلاً في حساب الإتاوات، واختيار مواقع قياس الإتاوات، وأخذ الملح الطبيعي لاستخدامه في عمليات أرامكو، واستخدام النفط

[1]- **J.C. Hurewitz; Op. Cit, volume II, p.314-317.**

الخام والغاز ومنتجات البترول الخالية من الإتاوات في عمليات أرامكو ومرافقها في المملكة العربية السعودية، تتفق مع شروط اتفاقية الامتياز.

ج. توافق الحكومة على أن أرامكو قد تقيس وتسلم النفط إلى شركة خطوط الأنابيب عبر الجزيرة العربية في القيصومة Qaysumah.

د. إن اتفاقية جدة للإذاعة المؤرخة في 6 مارس 1949م سارية المفعول بالكامل*.

ولا تحد هذه المواد بأي حال من الأحوال من عمومية المادة 3 الشاملة.

5. توافق الحكومة على ما يلي:

أ. على الرغم من الاتفاق المبرم في شهر مارس 1948م، فإن جميع عمليات التبادل النقدي والعملات بين أرامكو والحكومة، بما في ذلك المكافئات الذهبية التي تدفعها أرامكو للحكومة، يجب أن تتم بأسعار رسمية معترفٍ بها من قبل صندوق النقد الدولي أو من قبل أي سلطة أخرى مقبولة دوليًا في حالة توقف صندوق النقد الدولي عن العمل أو توقفه عن اقتباس أسعار الصرف.

ب. ستوفر الحكومة لأرامكو العملات العربية السعودية، بما في ذلك العملات الذهبية والفضية والمعادن الأساسية بنفس الأسعار التي يتم بها توفيرها للجمهور. ويكون لأرامكو الحق في: شراء العملات العربية السعودية في السوق المفتوحة بالأسعار الجارية. وإذا ارتفع سعر الريال السعودي عن تكلفة سك الريالات الجديدة بالإضافة إلى رسوم النقل والتأمين، فإن الحكومة تتعهد بتزويد أرامكو بمتطلباتها المنافسة بتكلفة مضافًا إليها تلك الرسوم.

6. تتم زيادة البنزين والغاز المجانيين اللذين سيتم تقديمهما للحكومة بموجب المادة 8 من الاتفاقية التكميلية المؤرخة 31 مايو 1939م اعتبارًا من 1 يناير 1951م إلى مليوني وستمائة وخمسين ألف (2.650.000 جالون أمريكي من البنزين سنويًا ومائتي ألف (200.000 جالون أمريكي من الكيروسين سنويًا، كلها بالجملة في رأس التنورة. وتوافق أرامكو أيضًا على أن تعرض على الحكومة اعتبارًا من 1 يناير 1951م سبعة آلاف وخمسمائة (7.500) طن سنويًا من أسفلت الطريق في رأس التنورة، على أن يتم توريد الأسفلت المذكور في براميل. شريطة أن تكون البراميل متاحة بتكلفة معقولة. لا يتم دفع أي إتاوة على النفط الخام المطلوب لتصنيع البنزين والكيروسين والإسفلت الذي تقدمه أرامكو مجانًا وتأخذه الحكومة. تعتبر تكاليف إنتاج النفط الخام المذكور وتصنيع البنزين والكيروسين والإسفلت المجاني المذكورين بمثابة نفقات عمليات وليس ابتزازًا وفقًا لمعنى المادة 2 (ب) من هذه الاتفاقية. ومن المفهوم أن كل ما ورد أعلاه من البنزين والكيروسين والإسفلت المجاني مخصص للمتطلبات العادية للحكومة وليس للبيع خارج أو داخل المملكة العربية السعودية.

7. توافق أرامكو، اعتبارًا من 1 يناير 1951م، على دفع سبعمائة ألف دولار (700.000 دولار) سنويًا للحكومة لتغطية نفقات ودعم ممثلي الحكومة المعنيين بإدارة عمليات أرامكو. ويتم دفع المبلغ المذكور وهو سبعمائة ألف دولار (700.000 دولار) على أقساط متساوية في يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل عام، ويُنظر إليه على أنه نفقات عمليات وليس ابتزازًا وفقًا للمادة 2 (ب) من هذه الاتفاقية. وتقبل الحكومة تعهد أرامكو بدفع المبلغ المذكور وهو سبعمائة ألف دولار (700.000 دولار) سنويًا كتعويض كامل عن جميع المطالبات والطلبات المتعلقة بالنفقات والدعم والصيانة لممثلي الحكومة المعنيين بإدارة عمليات أرامكو، بما في ذلك جميع ممثلي الحكومات الوطنية والإقليمية

* - **for Jeddah Radio Agreement, March 6, 1949 see,Gordon Hensley Barrows; Middle East Basic Oil Laws and Concession Contracts: Original Texts, Volume 1, Petroleum Legislation, 1959.**

والبلدية، ورجال الشرطة والحرس والمرشدين والجنود ومسؤولي الجمارك والهجرة والحجر الصحي. ومن المفهوم أن الدفع المذكور دون الحد من عمومية ما تقدم سيكون بدلاً من جميع المطالبات بالرواتب والأجور والنفقات والنقل والخدمات المجانية والإقامة والبناء من كل نوع، وجميع المدفوعات والخدمات المستحقة بخلاف ذلك بعد 1 يناير 1951م وفقًا للمادة 20 من اتفاقية الامتياز المبرمة مع أرامكو.

8. تؤكد أرامكو سياستها في إدارة عملياتها وفقًا لممارسات حقول النفط من الدرجة الأولى ومحاسبتها وفقًا للمعايير المعترف بها عمومًا. وتؤكد الحكومة من جانبها ثقة الحكومة في إدارة أرامكو في إدارة عمليات أرامكو.

9. تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارًا من تاريخه وتظل سارية المفعول بالكامل طوال مدة اتفاقية الامتياز.

ومع ذلك، فإن نقطة الضعف في هذه الاتفاقية هي أن هذه الإيرادات تم حسابها على أساس إجمالي دخل أرامكو. وكان الظلم الأكثر وضوحا هو تخفيض المدفوعات للمملكة العربية السعودية إذا تم فرض ضريبة على الشركة في دولة أخرى (راجع النقطة 1-أ من الاتفاقية أعلاه). وقد تم إلغاء هذا الشرط في 13 فبراير 1952م[1].

ونتيجة لإدراك ابن سعود لأهمية نفط أراضي دولته بالنسبة للأسواق العالمية، فقد أصبح لزامًا تصحيح تلك الاتفاقيات لتتحصل المملكة على حصة أكبر من أرباح النفط، وخصوصًا أن ربحية هذا الزيت معزاه إلى وفرة كمياته ورخص تكاليفه أكثر مما يعزى إلى قدرات الشركات التسويقية. لذلك أصدر ابن سعود في ضوء هذه المستجدات المرسومين السابقين (راجع النقطة 2-أ من الاتفاقية أعلاه) في العام 1950م بالموافقة على إحداث ضريبة دخل إضافية على كل الشركات المشتغلة بإنتاج الوقود الحفري بنسبة 50% من صافي دخل تشغيل هذه الشركات، وتخضع أرامكو لهذا التعديل في ضريبة الدخل أيضًا[2].

وقد قبلت الحكومة الأمريكية خصم الضرائب على الدخل التي تدفع للحكومة السعودية من التزامات أرامكو الضريبية في الولايات المتحدة، والتي بلغت نحو 50% من الأرباح. وقد سمح هذا لأرامكو بقبول زيادة في معدل ضريبة الدخل السعودية بنسبة تصل إلى 50%، الأمر الذي أدى إلى ما يسمى بتقسيم الفوائد بنسبة 50/50 (قاعدة المناصفة في الأرباح، وهو أول تطبيق للمبدأ الفنزويلي في أقطار الخليج العربي). وكان الاتفاق في جوهره بمثابة نقل للدخل الضريبي من الولايات المتحدة إلى الحكومة السعودية، مع تأثير ضئيل على الشركة[3].

بصيغة أخرى: كان السعوديون قلقين للغاية بشأن مدفوعات أرامكو الضريبية للخزانة الأمريكية - فقد بلغت 43 مليون دولار، وهو ما يزيد بمقدار 4 ملايين دولار عن الإيجار وثلاثة أضعاف دخل الجزيرة العربية بأكملها. ووصف المندوبون الأمريكيون خطاب السعوديين بشأن دفع الضرائب إلى الخزانة الأمريكية بأنه استياء شديد، وكان هذا هو التعبير الملطف الأكثر اعتدالًا والأكثر انتقادًا. بالإضافة إلى ذلك، أصبح المختصون السعوديون مهتمين بالتشريعات الأمريكية. ووجدوا هناك نقطة مثيرة للاهتمام للغاية: بموجب تشريع يعود تاريخه إلى عام 1918م، كان بوسع أي شركة أمريكية تعمل في الخارج أن تخصم من ضريبة الدخل الأمريكية ما تدفعه من ضرائب أجنبية. وكان الهدف

---

[1] - **A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 256.**

[2] - **عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص19.**

[3] - **Giacomo Luciani; Op, Cit, p.124,125.**

من ذلك تجنب معاقبة الشركات الأمريكية التي تعمل في الخارج. ولم يكن من الممكن خصم الإتاوات والمدفوعات الثابتة الأخرى ـ تكاليف ممارسة الأعمال ـ بل كان من الممكن خصم الضرائب المدفوعة على الدخل فقط. وكان هذا التمييز بالغ الأهمية. لأنه يعني أنه إذا كانت المملكة العربية السعودية قد جمعت ليس فقط 39 مليون دولار من الإتاوات في عام 1949م، كما فعلت، بل وأيضاً 39 مليون دولار أخرى من الضرائب، فإن فاتورة الضرائب البالغة 39 مليون دولار كان من الممكن خصمها من فاتورة الضرائب البالغة 43 مليون دولار التي تدين بها أرامكو للحكومة الأمريكية. ونتيجة لهذا، كان لزاماً على أرامكو أن تدفع 4 ملايين دولار فقط إلى وزارة الخزانة الأمريكية ـ الفرق بين 43 مليون دولار و39 مليون دولار ـ وليس 43 مليون دولار. ومن جانبها، كانت المملكة العربية السعودية لتتلقى ليس 39 مليون دولار، بل ضعف ذلك المبلغ ـ 78 مليون دولار. وبعبارة أخرى، كان من الممكن أن تظل الضريبة الإجمالية المفروضة على أرامكو كما هي، ولكن أغلبها كان من المفترض أن يتم تحصيله في الرياض، وليس في واشنطن. وبالنسبة للسعوديين، كان من المفترض أن تكون الأمور على هذا النحو، لأن النفط في نظرهم كان ملكًا لهم.[1]

وبعد ذلك، أدركت أرامكو أن الصفقة أمر لا مفر منه. ولم تدعم وزارة الخارجية الأمريكية الشركة فحسب، بل أقنعتها أيضًا ببدء المفاوضات. وفي 26 ديسمبر 1950م، تم وضع تاريخ صناعة النفط في العالم. فتم توقيع صفقة بين وزارة الخارجية الأمريكية وابن سعود والشركات المؤسسة[2].

وبتفنيد بنود العقدين السابقين (امتياز 1933م، واتفاقية تقاسم الإنتاج 1950م) نجد أن حكومة المملكة قد فرضت ثلاث مسائل مهمة تتعلق بالقضايا السياسية للدولة في حينها وفي تواريخ لاحقة وهي: الأولى، استطاعة الحكومة فرض تغييرات على العقد من جانب واحد، والثانية، فرض أحد احتمالين: التأميم أو المصادرة، والثالثة، مسألة امتلاك الدولة لمواردها المعدنية، فلم تتخل الدولة عن حقوقها في مواردها المعدنية طوال مدة العقد[3].

(الحركة العمالية): طبقًا للمادة الثالثة والعشرين من اتفاقية الامتياز العربي السعودي التي نصت على أن تستخدم الشركة على قدر الاستطاعة والإمكان رعايا الحكومة العربية السعودية. وطالما كان بإمكان الشركة إيجاد موظفين لائقين من رعايا الحكومة العربية السعودية فإنها لا تستخدم رعايا أي حكومات أخرى. فلقد حافظت الشركة على مبدأ توظيف السعوديين في الشركة قناعة منها بأن توظيف السعوديين يحتل جانباً اجتماعياً مهماً بالنسبة لحكومة المملكة وشعبها[4].

وقد بلغ عدد الموظفين السعوديين الملتحقين بالشركة منذ العام 1934م حوالي 240 عاملٍ، ثم وصل عددهم في العام 1939م إلى 3178 عاملٍ، معظمهم من المنطقة الشرقية[5]. وبالرجوع إلى إحصائيات الموظفين السعوديين العاملين في الشركة في الفترة بين 1938 – 1950م نجد أن عدد الموظفين السعوديين كان قليلاً نسبياً في فترة الحرب العالمية الثانية نظراً لانخفاض أعمال الشركة، وقد ازداد عدد الموظفين السعوديين في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ازدياداً ملحوظاً بسبب

---

[1] - **Daniel Yergin; Op. Cit, p. 446; Ирина Слободская; Там же**.

[2] - **No.94. AGREEMENT (JIDDAH) FOR EQUAL SHARING OF THE PROFITS: THE SA'UDI ARAB GOVERNMENT AND ARAMCO 30 December 1950: J.C. Hurewitz; Op. Cit, volume II, p.314.**

[3] - **Kirsten Bindemann; Production-Sharing Agreements: An Economic Analysis, Oxford Institute for Energy Studies, WPM 25, October 1999, p.8.**

[4] - **اتفاقيات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن: المصدر السابق، ص14.**

[5] - **أمل عبد الله الهشام: مرجع سابق، ص386.**

الطاقة الإنتاجية للشركة، حيث إنَّ من ضمن برامج الشركة المساعدة في تنمية الصناعة والمشروعات المحلية. ومع السنة الثانية لخمسينيات القرن العشرين، استخدمت الشركة في مصالحها أكثر من عشرين ألف عامل ثلثاهم من السعوديين والثلث الباقي من جنسيات مختلفة أغلبهم من الأمريكان والطليان والهولنديين والهنود والباكستانيين والفلسطينيين. علاوة على نحو ألفي عامل يشتغلون مع المقاولين، وأكثرهم من رعايا الدول العربية والإسلامية[1].

ولم يقتصر دور الشركة على توظيف السعوديين وإنما تعدى ذلك إلى تعليمهم فاستحدثت مدارس تعلم أبناء الموظفين السعوديين وغيرهم، وتدريبهم على المهن والصناعات البترولية، وقد شملت الشركة الموظفين بالرعاية الطبية، كما وظفت عدداً من السعوديين والسعوديات في وظائف التمريض وغيرها[2]. لقد امتدت أرامكو كالأخطبوط إلى شتى جوانب ومجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في أرض المملكة السعودية. لكن هذه الإصلاحات جاءت متأخرة كما تم ذكره سابقًا، وبمستوى متدنٍّ إذا ما قيست بالخدمات المقدمة للغير.

ومع ذلك، مارست شركة آرامكو ضغوطًا شديدة على الحكومة والسلطات القضائية في المملكة العربية السعودية سعياً وراء مصالحها الخاصة، لا سيما عند حل النزاعات بين العمال المحليين والشركة. لقد وضعت أرامكو السعودية في موقف من الاعتماد على رأس المال الأمريكي، وخضعت التجارة الداخلية والخارجية والنظام المصرفي ومرافق الاتصالات في المملكة العربية السعودية لسيطرة 15 شركة أمريكية، كما تأتي معظم واردات المملكة من الولايات المتحدة[3].

كما مارست الشركة سياسة الفصل الاجتماعي العرقي بين الإثنيات المختلفة في مجمع أرامكو، حيث عاشو في أحياء مفصولة على أساس عنصري في تكوين هرمي يتربع على رأسه البيض ويحتل قاعدته الخدم الهنود ثم السعوديين، وكلما نزلت سلم الهرم من القمة إلى القدم تأتي ظروف المعيشة أسوأ فأسوأ. فبينما عاش موظفو الشركة ومدراؤها الأمريكيين وعائلاتهم منعزلين داخل ما يعرف بـ " الحي أو الكامب الأمريكي" في الظهران الذي تم تشييده خصيصًا لإقامتهم يتمتعون فيه بكل وسائل المتعة والتسلية، نجد الهنود يعيشون فيما يسميه بعضهم "بحي الخدم"، ونجد العمال السعوديين والعرب يعيشون في ظروف متدنية داخل ما صار يعرف باسم "الحي السعودي" خلف أسلاك الشائكة للكامب الأمريكي وفي منطقة شمال شرق الحي السعودي في مكان أطلقوا عليه النهدين.وليس أدل على ممارسة تلك السياسة العنصرية من قِبل بعض موظفي الشركة الأمريكان من تسمية الحي الأمريكي باسم "مخيم كبار الموظفين" والحي السعودي باسم "المخيم العام" بحيث يبدو الأمر كما لو

---

1 - عبد المنعم الغلامي: مصدر سابق، ص241. ؛ وطبقًا لدراسة نُشرت في العام 2018م فقد بلغ عدد موظفي المنظمة أكثر من 65 ألف موظف في جميع أنحاء العالم. و تقع شركاتها التابعة والشركات التابعة لها في الصين ومصر واليابان والهند وهولندا وجمهورية كوريا وسنغافورة والمملكة المتحدة وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية. انظر:

Ahmed, J. U., Sultana, H., & Khan, M. M.; Op. Cit, p.91.

2 - عبد الله بن إبراهيم العسكر: النفط في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، بحث مقدم لندوة الملك سعود، إدارة الملك عبد العزيز، وزارة البترول والثروة المعدنية، جامعة الملك سعود، 2006م، متاح على الرابط: https://kingsaud.org/ar/archives/press/999/

3 -Л. Н ВАТОЛИНОЙ, Е. А. БЕЛЯЕВА ; АРАБЫ В БОРЬБЕ ЗА НЕЗАВИСИМОСТЬ (НАЦИОНАЛЬНО-ОСВОБОДИТЕЛЬНОЕ ДВИЖЕНИЕ В АРАБСКИХ СТРАНАХ ПОСЛЕ ВТОРОЙ МИРОВОЙ ВОЙНЫ), ГОСУДАРСТВЕННОЕ ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, Москва, 1957, с.338, 339 .

أن مكان المعيشة ودرجة رفاهيته يرتبطان بالعرق وليس بالكفاءة والمهارة. وفي محاولة روي ليبكيشرRoy Lipkisher الإصلاحية اعترف بقوله: "إننا سنواجه يومًا ما بسؤال عن سبب تزويدنا الأمريكيين بمساكن مجانية مرفهة وعدم القيام بالأمر نفسه للعرب"[1].

وتسهم أرامكو من خلال نهب النفط السعودي في الحفاظ على الاستغلال الإقطاعي في البلاد، حيث يزود شيوخ القبائل أرامكو بالعمالة شبه المجانية مقابل قروض الاستعباد الأمريكية. فإن شروط الامتيازات النفطية الممنوحة من جانب الحكومات العربية للشركات والدول الأجنبية هي في جوهرها نهب استعماري على يد رأس المال الاحتكاري الأجنبي، كما ترتبط أيضًا بطبيعة البلدان المالكة لمنابع النفط، فالصناعة النفطية في الشرق الأوسط بدأت في أراضي دول اقطاعية مع وجود بقايا قوية للعلاقات الأبوية[2] العشائرية وبدايات علاقات رأسمالية. وكما يقول بريماكوف: إن الدول المنتجة للنفط بقيت عرضة للاستغلال من جانب الدول الاستعمارية أو الاحتكارية الكبرى دون مقاومة تذكر من جانبها ولفترات طويلة من الزمن، ويعود ذلك لأسباب تاريخية عدة من بينها تخلف أنظمتها الاجتماعية. ولا يعني توافق المصالح في إطار التحالف غير المحدد توافق مصالح الكارتل[3] النفطي مع المصالح الوطنية لدول الشرق الأوسط التي تتفجر أرضها بالزيت عيونًا، بل مع مصالح فئة ضيقة من زعاماتها الإقطاعية أو شبه الإقطاعية[4]. وقد أشار مندوب المملكة العربية السعودية عبد الهادي صالح في حديثه في مؤتمر الدفاع عن حقوق شعوب الشرقيْن الأدنى والأوسط الذي عُقد في بيروت في ديسمبر 1953م إلى أن شعبه يعيش في فقر ويعاني الجوع والجهل، على الرغم من حقيقة أن منابع الزيت تضرب أرضه. فلقد أدت الآثار الإقطاعية وهيمنة الاحتكارات الأجنبية على اقتصاد البلاد إلى حقيقة أن سكان المملكة العربية السعودية لديهم دخل سنوي منخفض، مقارنة بالدول العربية الأخرى، وكان هذا الدخل في عامي 49 /1950م أقل بحوالي 39 مرة من الدخل السنوي للفرد في الولايات المتحدة[5].

علاوةً على ذلك، عاش العمال السعوديون شروط عمل قاسية من التمييز العنصري وانعدام المساواة، فلهم مساكن متواضعة، وساعات عمل طويلة، وأجور منخفظة جدًا، وقلة في وسائل المواصلات. في حين تمتع باقي العمال والموظفين من الجنسيات الأخرى بالكثير من المميزات. وليس أدل على ذلك مما ورد عن الملك عبد العزيز أثناء لقائه مع الكولونيل ويليام ألفريد بيل إدي William Alfred "Bill" Eddy _ وزيرًا أمريكيًا للسعودية (1944-1946)- في التاسع من أغسطس 1945م حين صرح قائلًا: " أشعر بالأسى لأن أرامكو لم تعد وفية لنا مؤخرًا، لقد اكتشفت أن المدير أوهليجر Ohliger كذاب، وأن بعض شعبي تتم مخاطبتهم بطريقة لا يمكن أن يخاطب بها

---

[1] - روبرت فيتاليس: مرجع سابق، ص 217-220؛ 223،224.

[2] - الأبوية Paternalism : وصف للسياسة التي يقوم من خلالها من يمتلك السلطة بالحد من حريات المحكومين لسبب ما يراه هو أنه في مصلحتهم. انظر: روبرت فيتاليس: مرجع سابق، ص 98.

[3] - الكارتل: مصطلح اقتصادي يعني عقد أو اتفاق ناتج عن اتحاد -غير دائم أو وقتي على عكس الترست Trust الذي يأخذ صفة الدوام- مجموعة مؤسسات إنتاجية كشركات وطنية أو دولية أواتحاد دول تعمل معًا للتأثير في سعر سلعة معيّنة وفي تسويقها، بمعنى آخر فرض السيطرة الكاملة على السوق، ومن أشهر الأمثلة على الكارتل منظمة الدول المصدرة للنفط المعروفة اختصارًا أوبيك OPEC. انظر: أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م، ص 952.

[4] - ألكسندر بريماكوف: نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة، بسام خليل، ط١، بيروت، 1984م، ص 5،8.

[5] -Л. Н ВАТОЛИНОЙ, Е. А. БЕЛЯЕВА ; Там же, с.339, 340.

البشر، بل هي طريقة تشبه مخاطبة الكلاب". ولقد أبرق والتر بريج Walter Brige – مساعد القنصل الأمريكي في الظهران- في تقريره إلى واشنطن بأن "الحفارين السعوديين كانوا يتقاضون أجورًا ليس فقط أقل من العمال الأمريكيين بل حتى من الهنود والعراقيين، على الرغم من أنهم على حد وصفه من أصحاب الكفاءة العالية ولايختلفون بشيء من حيث الأهمية عن العامل الهندي أو العراقي الذي يتم التعاقد معه في الخارج"[1].

وعلى الرغم من زيادة الإتاوات المقدمة لحكومة المملكة العربية السعودية، فإن التكلفة المنخفضة بشكل استثنائي لإنتاج النفط وانخفاض تكلفة العمالة وفرت لاحتكارات النفط أرباحًا هائلة. وكان النفط المنتج في المملكة العربية السعودية يكلف شركة أرامكو حوالي عشر مرات أرخص من النفط المنتج في الولايات المتحدة، وأرخص بخمس مرات من نفط فنزويلا، فقد بلغ صافي دخل أرامكو بعد دفع الضرائب للحكومة السعودية في الفترة من 1952-1963م ما قيمته 2.8 مليار دولار، أو ما يعادل 57.6% في المتوسط من رأس المال المستثمر؛ وفي عام 1961م كانت هذه النسبة 81.5%. وفي الولايات المتحدة، قدر صافي الدخل بنحو 10-12% على رأس المال المستثمر[2].

ولقد وقعت الجماهير العاملة في المملكة تحت نير رأس المال الاحتكاري الأجنبي وما يمكن تسميتهم باللوردات الإقطاعيين المحليين. وحفز ظهور رأس المال الإحتكاري الأجنبي في المملكة على النمو السريع للبترولیتاريا الصناعية[3]، وفي الوقت نفسه عجلت من خراب المهن الحرفية وأثارت استياء البرجوازية التجارية التي كانت عاجزة عن محاربة تدفق المنتجات الأجنبية القابلة للتسويق وخاصة في المنطقة المنتجة للنفط.

هذا وقد أسفر التفاوت الاجتماعي مع وجود صناعة النفط عن ولادة نوع من المعارضة السياسية لم يعرفه السعوديون من قبل عبر تاريخهم القصير، وساعد في تأجيجها اختلاط السعوديين بغيرهم من عرب فلسطين وسوريا ومصر ولبنان وغيرها من دول، ومزامنتها لفترة تاريخية حساسة جاءت مع الاجتياح اليهودي لفلسطين. ولم يكن الاحتكاك بين السعوديين وغيرهم من العرب هو العامل الوحيد الذي يحركهم، بل تأثر السعوديون نتيجة ظهور الصحافة وانتشار أجهزة الراديو والانفتاح على الخارج بالشعارات القومية المناهضة للإستعمار. وتحت عباءة النضال التحريري لشعب المملكة السعودية، توحدت الطبقة العاملة، والبرجوازية التجارية الوطنية والحرفيون، والمثقفون التقدميون والفلاحون، والبدو وعمال شركة أرامكو الأمريكية ضد المستعمرين ممثلة في شركة النفط الأمريكية. ونتيجة سلسلة من الاضرابات والاحتجاجات التي قام بها العمال والموظفون المحليون في 1945 - 1947م اضطرت شركة أرامكو والحكومة السعودية للإعلان عن تحديد ساعات العمل، والموافقة على نظام زيادة المرتبات، وإقامة يوم عطلة أسبوعية مدفوعة الأجر واختيار يوم الجمعة موعداً لها، وتوفير أجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها أسبوعان للعمال والموظفين، وتوسيع نطاق خدمات النقل، وتوفير خدمة علاجية مناسبة بتحسين مستوى مستشفى العمال السعوديين، وتم حظر استخدام عمل الأطفال، وتطوير ما يسمى بلوائح العمل... إلخ[4].

---

[1] - روبرت فيتاليس: مرجع سابق، ص 226 ،228.

[2] - А. М. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 256.

[3] - تم الدمج بين لفظ البترول ولفظ البروليتاريا لتظهر البترولیتاريا وهي الطبقة العاملة في مجال النفط وما يتعلق به من أعمال. الباحث

[4] - عبد الله ناصر السبيعي: مرجع سابق، ص112؛ Н ВАТОЛИНОЙ, Е. А. БЕЛЯЕВА; Там же, с.341, 342.

وفي عام 1952م أنشأ عمال أرامكو لجنة بدأت في أداء مهام النقابة، وفي العام التالي، 1953م، اتخذوا إجراءات حاسمة فتشكلت ما أطلق عليه "جبهة الإصلاح الوطني" وهي منظمة ديمقراطية ثورية غير شرعية معارضة للنظام، والتي أنشأها شباب سعوديون - عسكريون، ومسؤولون، وموظفون في شركة أرامكو، وأعلنت الجبهة أهدافها والتي يمكن اختزالها في النقاط التالية: 1) التحرير الكامل للبلاد من الهيمنة الإمبريالية، وكذلك من الهيمنة الاقتصادية لشركة أرامكو وشركات النفط الأخرى؛ 2) تقديم دستور يضمن انتخاب البرلمان ويضمن الحريات العامة كحرية الصحافة والتجمع وحرية إنشاء الأحزاب والنقابات وحرية التظاهر والإضرابات؛ 3) تطوير الصناعة الوطنية، وتزويد الفلاحين بالبذور والأسمدة والآلات الزراعية بأسعار منخفضة؛ 4) القضاء على العبودية؛ 5) مراجعة وتعديل الاتفاقيات مع شركات النفط لضمان حق استخدام ثروات البلاد لتحقيق تقدمها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي؛ 6) مكافحة الأمية وإنشاء المؤسسات التعليمية النسائية والتوسع في التعليم العالي والفني. واعتبرت جبهة الإصلاح الوطني أنشطتها جزءًا لا يتجزأ من النضال التحرري لكافة الشعوب العربية ضد الإمبريالية من أجل التعاون والوحدة على أساس حر ديمقراطي. وفي مجال السياسة الخارجية، دعت هذه المجموعة إلى تعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الدول العربية وإقامة علاقات اقتصادية مع الدول الاشتراكية، من أجل سياسة الحياد الإيجابي والتعايش السلمي، ضد المذاهب والتحالفات الإمبريالية. ورفضت إدارة أرامكو الانصياع لهذه المطالب، وحظيت بدعم لجنة ملكية خاصة أنشأها الأمير سعود (وريث العرش آنذاك)، وتم اعتقال 12 عضوًا من لجنة العمل. وفي 17 أكتوبر، أضرب ما يقرب من 20 ألف عامل في شركة أرامكو العربية. وأعرب سكان المنطقة الشرقية عن تعاطفهم مع المضربين. وكانت المواقف تجاه الأمريكيين وثرواتهم وأسلوب حياتهم سلبية أو عدائية[1].

وأعلنت الأحكام العرفية في حقول النفط. وتم نقل عدة آلاف من الجنود إلى المنطقة الشرقية، ولكنهم مثل الشرطة المحلية كانوا مترددين في تنفيذ أوامر التحرك ضد المضربين. وكان للإضراب في السعودية صدى في عدد من الدول العربية الأخرى. وأصبح الوضع خطيرًا لدرجة أن إدارة أرامكو اضطرت للتفاوض مع لجنة العمال وقبول العديد من مطالب المضربين: مثل زيادة الأجور بنسبة 12-20٪، وتزويد العمال بالملابس الخاصة والطعام والنقل، وزيادة مؤهلاتهم. وتم إطلاق سراح أعضاء اللجنة المعتقلين وإعادتهم إلى مناصبهم. لكنهم لم يحصلوا على الحق في تنظيم نقابة عمالية. وفي 1 نوفمبر انتهى الإضراب[2].

ويبدو أن هذا الحراك كان بمثابة بداية مرحلة نوعية جديدة في الحركة العمالية في المملكة العربية السعودية. وبالفعل، على مدى السنوات الثلاث التالية، استمرت المفاوضات بين ممثلي العمال والشركات، وتم النظر في النزاع من قبل لجنة ملكية خاصة، شارك فيها عم الملك سعود، الأمير مساعد بن عبد الرحمن. لكن الرغبة في منع وجود حركة عمالية منظمة كانت شائعة بين السلطات والشركات السعودية. وأنشأت إدارة أرامكو ما يسمى بـ" لجان الاتصال"، وكانت مهامها رسميًّا دراسة مطالب العمال والنظر فيها لتجنب النزاعات العمالية. وفي الواقع كانت هذه اللجان منخرطة في تحديد الأشخاص "غير الموثوقين" واضطهاد الناشطين العماليين.

في عام 1956م عندما تكثفت الحركة المناهضة للإمبريالية في الدول العربية الأخرى تحت تأثير الأحداث الثورية في مصر، أصبحت المنطقة الشرقية مركزًا طبيعيًا لمثل هذه الاحتجاجات. ولأول

[1]- **А. М. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 261-263.**
[2] - **А. М. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 260.**

مرة في تاريخ نجد تم إنشاء منظمة طلابية من مدن عنيزة وبريدة وشقرة والرس. وكان من أهم مطالبها تصفية "عصبة الأخلاق العامة" التي أنشئت في العشرينيات، وطالب الطلاب بتوحيد الأساليب والمناهج مع نظام التعليم في مصر وسوريا، وفتح مؤسسات التعليم العالي في بريدة. واشتبك الطلاب مع متعصبين من الرابطة ومع الشرطة وتم القبض على عشرات الأشخاص وجلدهم. واتهم الملك الطلاب "باعتناقهم الشيوعية". وفي 9 يوليو 1956م، استقبل الملك سعود، الذي وصل إلى الظهران، مظاهرة حاشدة تحت شعارات مناهضة للإمبريالية، طالب المشاركون فيها بتصفية القاعدة الأمريكية، وإيقاف تدخل أرامكو في الشؤون الداخلية للمملكة، والاعتراف رسميًّا باللجنة المنتخبة من قبلهم، وزيادة علاوة الغلاء، وزيادة الأجور، وتقصير يوم العمل، ووقف الفصل التعسفي، وتوفير ظروف متساوية للعمال المحليين والأمريكيين. للقضاء على التمييز العنصري، وإصدار قانون يضمن حقوق العاملين في أرامكو ويحمي كرامتهم الإنسانية[1].

وبعد يومين، في 11 يوليو، أصدر الملك مرسوما يحظر جميع الإضرابات والمظاهرات تحت التهديد بالسجن لمدة تصل إلى ثلاث سنوات. بدأت عمليات الاعتقال والضرب للناشطين العماليين بناءً على قوائم أعدها جهاز استخبارات أرامكو. وفي 17 يوليو أعلنت لجنة العمال المركزية العربية الإضراب العام. ومن بين المطالب التي طرحتها الشريحة الأكثر وعيًا من العمال، وضع الدستور، والسماح بنشاطات الأحزاب السياسية والمنظمات الوطنية، ومنح الحق القانوني في تشكيل النقابات العمالية، وإلغاء المرسوم الملكي. حظر الإضرابات، إنهاء تدخل أرامكو في الشؤون الداخلية للبلاد، تصفية القاعدة الأمريكية في الظهران، تحرير جميع المعتقلين. لكن من غير المرجح أن يكون هذا المستوى العالي من الوعي البروليتاري والسياسي قد انتشر على نطاق واسع بين العمال الأحساء.

وتصرفت اللجنة المركزية للعمال العرب بشكل غير قانوني لبعض الوقت، فأرسلت برقيات احتجاج إلى اللجنة التنفيذية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وزعماء عدد من الدول العربية وغيرها، كما قامت بحملة تضامن مع مصر خلال ذلك أيام العدوان الثلاثي، فقام عمال حقول النفط بجمع الأموال لصالح المصريين. ثم باءت أنشطة اللجنة المركزية للعمال العرب بالفشل. ووقع أول إضراب منذ صدور مرسوم عدم الإضراب عام 1956م في عام 1958م، عندما توقف سائقو أحد المقاولين عن العمل احتجاجًا على العمل الإضافي. لكن من المهم أن نلاحظ أن الاضطرابات العمالية عام 1956م كانت آخر انتفاضة كبرى للبروليتاريا السعودية في الخمسينيات والسبعينيات[2].

ولقد أسهمت مجموعة عوامل في التخفيف من ثقل الحراك العمالي والسياسي حتى تم القضاء عليه. كان أهمها: حملات الاعتقال التي بدأت منذ عام 1956م واستمرت حتى عام 1970م والتي أسفرت عن هرب البعض إلى الخارج وتوقف البعض الآخر تمامًا أو متابعة النشاط سرًا خوفًا من الاعتقال. كذلك تركيبة المجتمع السعودي القائم على النظام القبلي. كما أسهم توظيف النظام السعودي للخطاب الديني مدعومًا بالمؤسسات الرسمية منذ أوائل الستينيات في كبح جماح التيارات القومية واليسارية ومنعها من الإنتشار. ويأتي على رأس هذه العوامل ارتفاع عائدات النفط منذ السبعينيات واتساع قاعدة المستفيدين من ريوعه، واستبدال العمالة المحلية بعمالة وافدة أقل أجرًا وغير مسيسة وتعمل بنظام الكفالة والذي يمكن الكفيل من طرد العامل لأي سبب وبدون سبب[3].

---

[1]- **Там же, с. 261,263.**

[2] - **Там же, с. 261.**

[3] - **علي القحطاني: الحركة العمالية في شرق السعودية، السفير العربي، 2014م. متاح على الرابط**

وبذلك يمكن القول أن أرامكو إذا كانت العامل الرئيس في ظهور جيل من القادة العماليين والأدباء والساسة المعارضين وغيرهم من المنشقين والمنفيين والذين انصبت احتجاجاتهم حول مجمع أرامكو وممارسات الشركة. فإنها أيضًا السبب في ظهور جيل من التكنوقراط الذين ارتبطت مصالحهم بالغرب وسُمح لهم بترقي درجات السلم الوظيفي قبل تأميم الشركة منتصف السبعينيات.

(التعاون العسكري المتبادل: قاعدة الظهران): على إثر احتدام الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي والغربي بقيادة الولايات المتحدة، وبدء الحرب الكورية، صارت الحاجة ماسة إلى القاعدة الجوية. ولعل من الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة الاهتمام بالقاعدة هي: ما صرح به الرئيس الأمريكي ترومان في مارس 1947م من أن بريطانيا لم تعد في مقدورها تحمل النفقات العسكرية في الشرق الأوسط وأن الولايات المتحدة قد وقع عليها عبء القيام بالمسؤوليات التي كانت لبريطانيا في شرقي البحر المتوسط، وكذلك قيام العسكريين السوفييت بوضع خطة شاملة لعمليات عسكرية تتضمن شن هجوم صاعق على الخليج العربي، وعُرضت الخطة في المؤتمر الذي عقدته هيئة أركان الحرب السوفيتية العليا في نوفمبر 1948م بحضور أعضاء المكتب السياسي للحزب الشيوعي، وبذلك ازداد الأمريكيون قناعة بأهمية المنطقة، وتأكدوا أن الخليج لم يعد مجالًا للنفط فقط بل أصبح يشكِّل القاعدة الكبرى التي يمكن أن ينطلق منها هجوم جوي ضد منابع النفط السوفيتي في باكو Baku وباطوم Batumi[1].

التقت المصالح الأمريكية مع المصالح السعودية في هذه النقطة، فلقد جعلت طبيعة النظام السعودي من البلاد عدواً طبيعياً للشيوعية السوفييتية. فالحكومة السعودية ملكية وثيوقراطية في الوقت نفسه: فقد تنازلت العائلة المالكة السعودية عن السلطة على قطاعات معينة، مثل النظام القضائي، لرجال الدين السنة من الطائفة الوهابية الإصلاحية. وكانت السياسة السوفييتية في دعم الماركسيين والحركات القومية في الشرق الأوسط تشكل تهديداً مباشراً لكلا نصفي الحكومة السعودية: فقد كان الملوك يخشون المشاعر الثورية اليسارية في حين كان الوهابيون يكرهون العلمانية السوفييتية[2]. وبعد تحالفهما ضد هذا العدو المشترك، وسّعت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية علاقتهما النفطية الأولية إلى تحالف أمني أكثر اتساعاً. ففي 18 يونيو عام 1951م، أبرمت الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة، وهي أول اتفاقية دفاع رسمية بين البلدين*. وقد تألفت بنود الاتفاقية من 20 مادة متبوعة بملحق، وتحددت في بنودها الإطار المكاني

---

https://assafirarabi.com/ar/4052/2014/11/20/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9/

[1] - **جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع (تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربي ووصولها إلى الاستقلال 1945- 1971م)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م،ص 16.**

[2]- **Zack Beauchamp; Op, Cit, Loc. Cit.**

* - **مع اقتراب العام 2024م للانتصاف، أُعلن من قِبل المتحدث الرسمي باسم الخارجية الأمريكية ماثيو ميلر Matthew Miller: إن الرياض وواشنطن تقتربان من اتفاق تاريخي من شأنه أن يوفر ضمانات أمنية للمملكة بإتمام اتفاقية دفاع ثنائية بين البلدين ستحمل اسم "التحالف الاستراتيجي". وفي تصريحات لصحيفة فايننشال تايمز Financial Times الأمريكية أكد مستشار الأمن القومي في البيت الأبيض جيك سوليفان Jake Sullivan أن اتفاقية الشراكة الدفاعية الأمريكية مع السعودية لا يمكن فصلها عن اتفاق بين الرياض وتل أبيب. وبحسب**

للمطار، والحدود التي ستستعملها القوات الجوية الأمريكية، وسيادة المملكة السعودية، وسلطات وصلاحيات والتزامات وواجبات الطرفين فيها، ومنشآت الخدمات الملاحية واستعمالها، وحماية الطائرات، والتجهيزات الملاحية، وتعليم الطيران، وعمليات النقل الجوي، والأشغال الجوية من القواعد والتعليمات الواجب تطبيقها، وغيرها[1].

وبمقتضى الاتفاقية تم مد استئجار قاعدة الظهران الجوية لمدة خمس سنوات بدءًا من تاريخ الاتفاقية (البند 20)- كان ذلك هو التجديد الأول 1951م، وتظل سارية المفعول لمدة خمس سنوات إضافية ما لم يقدم أي من طرفي الاتفاقية إلى الطرف الآخر إشعارًا بنية تعديل الاتفاقية أو إنهائها قبل ستة أشهر من انتهاء فترة الخمس سنوات الأولى (وكان هذا هو التجديد الثاني في عام 1957م) ، وفي مارس 1961م، أبلغت المملكة العربية السعودية الولايات المتحدة بأنها لن تجدد اتفاقية قاعدة الظهران الجوية، والتي كان من المقرر أن تنتهي خلال عام. وذكر الملك سعود والذي اقترنت شكوكه الخاصة بالأمريكيين بقومية "الأمراء الأحرار أو شباب نجد 1958- 1964م وفقًا للتسمية المصرية" أن السبب الرئيس لذلك هو المساعدات الأمريكية لإسرائيل. وقد غادرت القوات الأمريكية القاعدة في 12 مارس 1962م[2]. وقد أهلت المملكة العربية السعودية نفسها للحصول على المساندة بموجب اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة أو الدفاع المشترك باعتبارها أمة تعد قدراتها على الدفاع عن نفسها أو الاشتراك في الدفاع عن المنطقة شيئًا مهمًا لسلامة الولايات المتحدة[3].

ووفقًا لما ورد في نص الاتفاقية بخصوص قاعدة الظهران العسكرية[4]: فقد تم تحديد المدى المكاني بالإتفاق على تحديد مصطلح مطار الظهران كما هو مستخدم في هذه الاتفاقية "يعني مساحة الأرض فيما يسمى بقطع الدمام التي يبلغ قياسها خمسة أميال قانونية على كل جانب من مربع يقع مركزه في مبنى المحطة للمطار الحالي.

صحيفة وول ستريت جورنال Wall Street Journal الأمريكية فإن إدارة بايدن Biden تقترب من وضع اللمسات النهائية على اتفاقية مع السعودية تلتزم واشنطن بموجبها بالمساعدة في الدفاع عن المملكة في إطار صفقة تهدف إلى دفع العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وإسرائيل. ونقلت الصحيفة، عن مسؤولين أمريكيين وسعوديين قولهم إن مسودة المعاهدة صيغت على غرار الاتفاقية الأمنية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان. كما ذكرت الصحيفة، أن مسودة المعاهدة تنص على منح واشنطن إمكانية استخدام الأراضي السعودية والمجال الجوي للمملكة من أجل حماية المصالح الأمريكية وشركائها في المنطقة مقابل التزام الولايات المتحدة بالمساعدة في الدفاع عن السعودية في حالة تعرضها لهجوم. ونقلت عن مسؤولين قولهم إن المعاهدة تهدف أيضا إلى توثيق الروابط بين الرياض وواشنطن من خلال منع الصين من بناء قواعد في المملكة أو مواصلة التعاون الأمني مع الرياض. والغريب أن هذه الاتفاقية تحمل نفس توقيت اتفاقية الدفاع المشترك للعام 1951م والتي كانت موجهة ضد الاتحاد السوفياتي. (انظر: وكالات – أبو ظبي: صحيفة: أمريكا والسعودية تقتربان من اتفاقية دفاعية غير مسبوقة 9 يونيو 2024، متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1720626... . - اطلع عليه بتاريخ ٢-٩-٢٠٢٤م، الساعة ٠٢:٣٦ م)

[1] **United States Treaties and Other International Agreements, Volume 2, Part 2, 1951, United States Government Printing Office, Washington DC, 1952. P. 1466. ; انظر ملحق5: صدر اتفاقية مطار الظهران 18 يوليو 1951م.**

[2] **- فؤاد شهاب: مرجع سابق، ص27؛**

Березкина А.В.; Саудовско-американское сотрудничество в военной сфере, ЖУРНАЛ: Преподаватель XXI век, 2011, с.263.

[3] **- جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص494،495.**

[4] **- No.96. Air Base (Dhahran) Agreement: Saudi Arabia and the United States, 18 June 1951, - J.C. Hurewitz; Op. Cit, pp.324, 325,327,328.**

كما توافق حكومة الولايات المتحدة -وفقًا لطلب الحكومة السعودية- على إرسال بعثة إلى مطار الظهران على نفقتها الخاصة لتدريب المواطنين السعوديين وتنظيم عمليات الإدارة الفنية لمطار الظهران. وسيتم تحديد عدد أعضاء البعثة بناءً على طلب رئيس البعثة وموافقة وزير الدفاع السعودي، وستتم مراجعة مثل هذه المواصفات في أعداد الأفراد من وقت لآخر في ضوء الظروف المتطورة. ولعل ذلك يرجع إلى رغبة المملكة في التعرف على هوية الأشخاص لمنع أي شخص من غير المرغوب فيهم من قبل الحكومة السعودية أن يكون من ضمن أعضاء البعثة، فاشترطت المملكة على البعثة تنفيذ ترحيل أي موظف لا ترغب المملكة في بقائه.

كما ورد في الاتفاقية بأن يُسمح للطائرات الأمريكية باستخدام مطار الحكومة السعودية في الظهران للهبوط والإقلاع للتزود بالوقود وغير ذلك من الخدمات الفنية مثل الصيانة والإصلاح. ويُسمح للطائرات الأمريكية أيضًا بالتحليق فوق الطرق الجوية في المملكة العربية السعودية التي تسمح الحكومة السعودية باستخدامها. وكذلك بإجراء عمليات إنقاذ جوي للطائرات التي تحتاج إلى مساعدة، وذلك بعد إخطار الحكومة السعودية. وفي أداء عمليات الإنقاذ الجوي هذه، يجوز استخدام المركبات وقوارب الإنقاذ بالقدر اللازم لعمليات الإنقاذ الجوي. وسيتم تحديد عدد الطائرات التي يُسمح لها بالتمركز في مطار الظهران والتي سيتم استخدامها للإنقاذ الجوي والعمليات الأخرى المصرح بها بناءً على طلب من بعثة الولايات المتحدة وموافقة وزير الدفاع السعودي. وستتم مراجعة مثل هذه المواصفات في عدد الطائرات من وقت لآخر في ضوء الظروف والمتطلبات المتطورة.

كما توافق حكومة الولايات المتحدة على تقديم الخدمات التالية للحكومة السعودية:

- برنامج تدريب عسكري، سيتم الاتفاق على تفاصيله في اتفاقية منفصلة، وبموجب هذا البرنامج سيتم إرسال بعثة عسكرية أمريكية إلى المملكة العربية السعودية.
- تدريب على صيانة وتشغيل المطارات بحد أقصى مائة طالب سعودي تختارهم الحكومة السعودية في وقت واحد. "ستختار الحكومة السعودية من بين هؤلاء الطلاب- بالتشاور مع البعثة- عشرين طالبًا سعوديًا لمواصلة التدريب الفني المتقدم في تشغيل وصيانة المطارات في مدارس القوات الجوية الأمريكية في الولايات المتحدة- وفقًا للشروط المضمنة في الملحق المرفق. وسيتم النظر في الطلاب السعوديين في بعثة التدريب الذين أكملوا دورة تدريبية فنية في مدارس الولايات المتحدة والذين ثبت تأهيلهم بالكامل في تخصصهم الفني إلى أقصى درجة ممكنة وإعطائهم الأولوية للتوظيف في مطار الظهران. كما سيتم اغتنام كل فرصة لزيادة تدريب وخبرة هؤلاء الخريجين المتقدمين إلى الدرجة التي سيكونون فيها قادرين على إدارة وتشغيل المطارات الدولية في المملكة العربية السعودية. وستكون معدلات الأجور على نفس مقياس الآخرين من ذوي المؤهلات المتساوية.
- في حالات الطوارئ ستوفر الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية لطائراتها المملوكة للدولة بسعر تكلفة التسليم كل ما تحتاجه من أجزاء الطائرات بما في ذلك المحركات عندما يمكن توفير هذه الأجزاء من المخزون في مطار الظهران. وفي حالة عدم إمكانية توفير مثل هذه الأجزاء في مطار الظهران، فإن الولايات المتحدة ستساعد المملكة العربية السعودية في الحصول عليها من مصادر تجارية.
- ستوفر البعثة ضمن قدرات مرافقها العاملة في مطار الظهران خدماتها للطقس والاتصالات اللاسلكية والإنقاذ الجوي وخدمات تشغيل الطائرات لاستخدام الطائرات المدنية التي أذنت لها الحكومة السعودية باستخدام مطار الظهران.

- ستوفر بعثة الولايات المتحدة أفضل ما في وسعها وفي حدود قدراتها في مطار الظهران خدمات العلاج الطبي والتأمين الصحي للمواطنين السعوديين. وفي حالة ظهور أمراض وبائية أو معدية، ستساعد بعثة الولايات المتحدة الحكومة السعودية قدر الإمكان لمكافحة الموقف.

واشتملت باقي البنود على: ملكية الحكومة السعودية لجميع منشآت وممتلكات المطار بعد انتهاء مدة الاتفاقية الأولى؛ والقيام بالأعمال ذات الصبغة الفنية الضرورية؛ ومسألة إجراء التحسينات اللازمة في المطار؛ وإنشاء خط سكة حديد للربط بين المطار ومدينة الظهران وتحديد ملكية الخط لحكومة المملكة؛ ومناقشة المسائل المتعلقة بمراعاة البعثة لتقاليد وأنظمة الحكم في المملكة، وسلطة الأخيرة داخل وخارج المطار، وتنظيم الحراسة، وتوقيع العقوبات؛ وحفر الآبار وبناء الخزانات لتخزين المياة الكافية للمطار؛ والتعاقد مع المقاولين لتنفيذ الأعمال المسموح بها في المطار؛ وسيادة وسلطة المملكة على المطار، وتحديد الأماكن التي يمنع الطيران فوقها لأي سبب من الأسباب؛ وانتهت المعاهدة بالمادة 20 والتي حددت مدة الاتفاقية وتجديدها[1].

وأصبحت المملكة العربية السعودية المحور الرئيس للسياسة الأمريكية. وكما قال الرئيس ترومان: "ربما كانت أصولها هي الأصول الاقتصادية الأكثر قيمة في العالم في مجال الاستثمار الأجنبي". في أكتوبر 1950م، كتب هاري ترومان رسالة إلى الملك ابن سعود: "أود أن أجدد لجلالتك التأكيدات التي أعطيتها مراراً وتكراراً في السابق بأن الولايات المتحدة مهتمة بالحفاظ على استقلال المملكة العربية السعودية وسلامة أراضيها. وأي تهديد لمملكتكم سيتم النظر إليه على الفور على أنه يتطلب اهتمام ورعاية الولايات المتحدة". وكانت هذه الرسالة ضمانة لاستقلال السعودية. وبطبيعة الحال، تم عرض العلاقات الوثيقة والودية بين الولايات المتحدة والسعوديين على أرامكو. وأصبح التوقيع على اتفاقية متبادلة المنفعة أمرًا لا مفر منه. ولقد كان تحالفاً غير متوقع بين اتحاد البدو وعمال النفط في تكساس، واتحاد الأصولية الإسلامية التقليدية مع الرأسمالية الأمريكية الحديثة ـ وكان مقدرًا له البقاء[2].

ومهما كان مقدار انتقاد السعوديين للأحلاف الموجهة ضد السوفييت لا يستطيعون تجاهل أن وجود هذه الاتفاقية والقاعدة فوق أراضيهم يعتبر من أقوى الروادع لأي اندفاع سوفيتي محتمل نحو منطقة الخليج الغنية بالنفط. ومن هذا المنطلق فليس من المؤكد أن تقوم المملكة بكامل إرادتها وحريتها إلى رفض مثل هذه الحماية لنظامها القائم. وأخذت السعودية كباقي دول الخليج تمارس اللعبة السياسية حينما أذاعوا على الملأ العرض السوفيتي بتقديم السلاح لها في أواخر صيف 1955م، وكان الغرض من وراء ذلك استخدامه وسيلة للمساومة بعلاقتهم بالغرب أكثر منه رغبة جدية في قبول الاقتراح[3].

غير أن العلاقات السعودية الأمريكية قد عانت شيئًا من التردي جراء المشكلة التي نشأت بسبب ناقلات النفط. فقد تعاقدت حكومة المملكة في فبراير 1954م مع أحد أقطاب الشحن اليونانيين أريستوتل أوناسيس Aristotle Onassis على نقل النفط بالناقلات المملوكة له، فادعت شركة أرامكو أن هذا ينافي الشروط الواردة في امتيازها. ومع عرض المشكلة على التحكيم، أخذ رجال الملك في تشجيعه على اتخاذ موقف عدائي ضد الأمريكان وانتهاج سياسة مناوئة لهم (القصد هنا تأميم الشركة)، إلا أن سياسة الملك كانت أذكى من أن يقع فيما وقع فيه مصدق وحكومته بإيران في العام

[1] - **جريدة أم القرى: العدد 1370، 13يوليو 1951م، ص 1-3.**

[2] - **Ирина Слободская; Там же.**

[3] - **جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص505.**

1951م، حيث عجزت طهران آنذاك عن تسويق بترولها. وفُرض عليه حظر في الأسواق العالمية. وبالتالي سقط نظام مصدق وفشلت تجربة التأميم[1].

وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست هي المنتفع الوحيد في هذه الصفقة، لأن العربية السعودية تنتفع من الصفقة هي أيضا، وذلك بتدريب ضباط قواتها الجوية على يد مدربين أمريكان، علاوة على تسلم بدل إيجار القاعدة نفسها. وأصبحت الظهران مقرًا للمستشارين الأمريكيين الذين وصلوا إلى المملكة العربية السعودية عام 1952م. وقاموا بتدريب القوات الجوية السعودية في جدة والطائف. وقد أدى توسع أنشطة المتخصصين العسكريين إلى نزوح البريطانيين من المملكة العربية السعودية، الذين كانوا يدربون الجنود السعوديين منذ عام 1947م[2].

وجاءت معظم المساعدات الأمريكية على شكل منح. وكانت السنوات الأولى للبرنامج تتميز بشحنات متواضعة نسبيًا من العتاد الحربي غير المتطور وتدريب محدود للقوات السعودية داخل المملكة أو في المدارس العسكرية الأمريكية[3].

وفي بداية الأحداث اليمنية، لجأت الرياض إلى واشنطن طلبًا للمساعدة. وأشار الرئيس الأمريكي جون كينيدي في رسالة وجهها إلى رئيس الوزراء فيصل بعد توليه السلطة (الفترة الأولى 1954 – 21 ديسمبر 1960)، (وفترة الحكم الثانية 1962 – 25 مارس 1975م) ، إلى أن "المملكة العربية السعودية يمكنها الاعتماد على الولايات المتحدة في الحفاظ على أمن المملكة وسلامتها ". وفي 16 نوفمبر 1962م، أجرى الأمريكيون رحلات استعراضية لمقاتلاتهم فوق الرياض وجدة والظهران. وفي أوائل يناير 1963م، أعلنت الولايات المتحدة إرسال سفنها الحربية وطائراتها إلى المملكة العربية السعودية. وبعد ذلك بقليل، وافقت الحكومة الأمريكية على مساعدة المملكة العربية السعودية في إنشاء نظام دفاع جوي على طول الحدود اليمنية بالقرب من نجران. وفي 6 فبراير، بدأت التدريبات المشتركة للمظليين الأمريكيين والسعوديين في منطقة جدة. وشارك فيها 100 مظلي أمريكي وصلوا من ألمانيا[4].

وفي العام 1965م حدث تحول مهم في العلاقات وذلك عندما تم الاتفاق بين البلدين على برنامج مشترك سمي بمشروع "البساط السحري" بهدف تحديث القوات السعودية نتيجة الهجمات المصرية على أراضي المملكة أثناء الحرب الأهلية اليمنية. وفي نوفمبر من ذات العام تم إبرام اتفاقية لتوريد

---

[1] - **جورج لنشوفسكي: مصدر سابق، ص 504؛ A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 256,257.**

[2] - **A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 268.**

[3] - **فيما يلي الشروط التي تغطي تدريب الطلاب السعوديين في الولايات المتحدة (ملحق اتفاقية 18 يوليو 1951م):**
ا. سيتم توفير النقل من الظهران إلى الولايات المتحدة والعودة من قبل القوات الجوية للولايات المتحدة عبر طائرات عسكرية دون أي تكلفة للحكومة السعودية. وسيكون السفر داخل الولايات المتحدة على نفقة الحكومة السعودية، وتقوم القوات الجوية للولايات المتحدة بتقدم جميع المشورة والمساعدة للمتدربين.
ب. سيتناول الطلاب السعوديون الطعام على نفقتهم الخاصة على أساس التكلفة في مآدب الضباط بالأسعار المحلية المعمول بها.
ج. في حالة توفر أماكن الإقامة، سيتم توفيرها على نطاق يعادل نطاق الضباط المعتمدين في القوات الجوية للولايات المتحدة. ولن يتم تقديم أي تعويض للولايات المتحدة عن هذه الخدمة. أما في حالة عدم توفر أماكن الإقامة، سيقوم الضابط المتدرب أو الحكومة السعودية بإجراء الترتيبات الخاصة بهم على نفقتهم الخاصة دون أي تكلفة لحكومة الولايات المتحدة.
د. سيتم إجراء جميع التدريبات دون أي تكلفة للحكومة السعودية باستثناء ما هو منصوص عليه أعلاه. (انظر.
J.C. Hurewitz; Op. Cit, volume II, p.328, 329.)

[4] - **A. M. ВАСИЛЬЕВ; Там же, с. 292.**

معدات عسكرية من الولايات المتحدة للمملكة بمبلغ 400 مليون دولار. واستمرت الولايات المتحدة في تنفيذ عدد من البرامج الدفاعية مع العربية السعودية كنتيجة لاتفاقية المساعدة الهندسية الثقافية للعام 1965م والتي تمت بالتنسيق بين المملكة وسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي[1]. ومن العوامل التي أسهمت في تنفيذ هذه البرامج هو النمو المطرد للعائدات النفطية، خاصة منذ منتصف السبعينيات. وبناءً عليه:

- في 19 مارس 1973م تم التوقيع على مذكرة التفاهم التي تضمنت قرار شراء أسلحة أمريكية منها نحو 200 مقاتلة فانتوم.
- وفي 8 يونيو 1974م تم إنشاء -وفقًا لاتفاقية التعاون العسكري والاقتصادي- لجنتين: لجنة التعاون الاقتصادي ولجنة القضايا العسكرية. وبحسب الاتفاقية وافقت الولايات المتحدة على بيع أسلحة عالية التقنية للسعودية. وفي المقابل، وافقت الأخيرة على استثمار فائضها النقدي في سندات الخزانة_سيتم ذكر ذلك لاحقًا.
- وفي 4 يناير 1975م تم توقيع-بموجب الاتفاقية أعلاه- اتفاقية لبيع طائرات مقاتلة للسعودية بمبلغ 766 مليون دولار وتدريب الولايات المتحدة للطيارين السعوديين. شكلت هاتان الاتفاقيتان بداية مرحلة جديدة في التعاون العسكري الاستراتيجي الأمريكي السعودي، والتي تميزت بزيادة كبيرة في حجم مشتريات المعدات العسكرية الأمريكية والتي قُدرت في الفترة 1950:1972م - بمبلغ 1.2 مليون دولار، وفي الفترة من 1973: 1980م - بمبلغ 34 مليار دولار)[2].
- وفي 13 فبراير 1975م، تم التوقيع على اتفاقية التعاون الفني (TC)، التي حددت إجراءات تقديم الخدمات الفنية والاستشارية المتفق عليها بشكل متبادل إلى المملكة العربية السعودية من قبل الولايات المتحدة على أساس سداد التكاليف[3].

ولقد توصل صناع السياسات الأمريكية إلى استنتاج مفاده أن "الدين قد يكون أداة لوقف توسع الشيوعية الملحدة"، وقد انتهج هذا المبدأ راشيل برونسون Rachel Bronson من مجلس العلاقات الخارجية. وقد قادهم هذا إلى السعوديين: "فكانت إدارة أيزنهاور تأمل في جعل الملك سعود (1953-1964) زعيماً إسلامياً معترفاً به عالمياً وتحويله إلى "الشريك الأقوى للفريق الغربي".

ومع انسحاب بريطانيا من منطقة الخليج العربي أوائل السبعينيات، اندفعت الولايات المتحدة – يحركها عقيدة نيكسون Nixon Doctrine - نحو المنطقة لملء الفراغ الذي سينشأ عن هذا الانسحاب ، ولربما حاول الاتحاد السوفياتي استثمار الموقف لصالحه، فإن السوفييت لديهم أهداف بعيدة المدى في المنطقة وهم قادرون على استيعاب النكسات القصيرة الأجل مع العرب. فمن مصلحة المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة أن تعملا معًا لمواجهة هذه المخاطر، وهذا لا يعني معاهدة أو ميثاقًا، بل يعني ببساطة التعاون في حماية والدفاع عن شبه الجزيرة العربية ومنطقة البحر الأحمر والخليج العربي. وكانت الولايات المتحدة تسعى إلى الاعتماد على الحلفاء المحليين لضمان المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا يعني الاعتماد على إيران والمملكة السعودية كركيزتين للأمن

---

[1] - فلاح عواد الشراري: مرجع سابق، ص19؛ **Березкина А.В.; Там же, с.263**.

[2]- **Березкина А.В.; Там же, с.263.**

[3] - **Абдулкарим Ибрахим; ФЕЙСАЛ И ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА КОРОЛЕВСТВА САУДОВСКАЯ АРАВИЯ, Диссертация на соискание ученой степени кандидата исторических наук, Москва, 2014, с137, 138.**

الإقليمي. فقدمت الولايات المتحدة في العام 1970م ما لا يقل عن 16 مليون دولار كمساعدات عسكرية للعربية السعودية، وقد ارتفع هذا الرقم بحلول العام 1972م إلى 312 مليون دولار. كما حاولت الولايات المتحدة في سياق استراتيجية الركيزتين تحسين العلاقات بين السعودية وإيران مثل إقناع الأخيرة بإزالة مطالبها الإقليمية نحو البحرين، كما يجب على المملكة العربية السعودية أن تتعاون مع دول الخليج والأردن وتقدم الدعم لليمن الشمالي وعمان، لأن وجود دول صديقة على حدودها هو الأساس الوحيد للتخطيط لأمن المملكة العربية السعودية على المدى البعيد[1].

وقد حاول الملك فيصل (1964 –1975م) القضاء في بلاده من ناحية على الإلحاد وإنكار التقاليد القديمة التي رآها هو نفسه في الأيديولوجية الشيوعية ، ومن ناحية أخرى ضغوط العقلانية والمصلحة الذاتية التي تكمن وراء بعض مصالح الدول الغربية. وتحقيقًا لهذه الغاية، لم يكن فيصل خائفًا من اتخاذ أو تنفيذ قرارات صعبة للغاية في إطار المنظمات الإقليمية حتى فيما يتعلق بحلفائه الذين وجدوا في النهاية تفاهمًا بينهم وتم حل النزاعات. ومن الأمثلة على ذلك رد فعل المملكة على حملة سيناء (العدوان الثلاثي) عام 1956م* أو حرب أكتوبر العربية الإسرائيلية عام 1973، عندما تم في الحالة الأولى قطع العلاقات الدبلوماسية مع عدد من الدول، وفي الحالة الثانية تم تطبيق عقوبات شديدة، بما في ذلك الحظر النفطي على المبيعات إلى الولايات المتحدة والذي تم فرضه للاحتجاج على دعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر/ يوم الغفران Yom Kippur War في ذلك العام[2].

صحيح أن الملك فيصل ملك المملكة العربية السعودية- على الرغم من آرائه المناهضة للصهيونية- يعارض خلط النفط بالسياسة في الشرق الأوسط، وقد ساقه إلى ذلك: أن المملكة العربية السعودية لم تكسب من خفض صادرات النفط خلال العدوان الثلاثي 1956م وحرب الأيام الستة في عام 1967م. كما كان فيصل يخشى صعود المتطرفين العرب في اليمن وليبيا والسودان، وكان يعتقد أن الولايات المتحدة هي الحليف الرئيسي لبلاده. ومع ذلك في عام 1973م ولإثبات "رعايته للعالم

---

[1] - **No.160. Memorandum From the President's Assistant for National Security Affairs (Kissinger) to President Nixon :FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES 1969–1976, VOLUME XXIV (MIDDLE EAST REGION AND ARABIAN PENINSULA, 1969–1972; JORDAN, SEPTEMBER 1970), DEPARTMENT OF STATE, Washington, 2008, p. 512, 513.**

*** - يُذكر أنه في عام 1956م وقفت المملكة السعودية بكل ثقلها إلى جانب مصر أثناء العدوان الثلاثي، فأصدر الملك سعود أوامره إلى أرامكو بوقف تصدير البترول إلى انجلترا وفرنسا، واستجابت الشركة فامتنعت عن شحن وتموين السفن الإنجليزية والفرنسية وكذلك السفن التي تتجه بحمولتها إلى هذين البلدين، وقررت المملكة جعل إمكاناتها النفطية في خدمة الاحتياج المصري، فشحنت إلى مصر ما مجموعه 95 ألف طن من النفط، لتثبت أن البترول السعودي ملك للعرب وللدفاع عنهم. وقدمت 40 مليون دولار ومليوني ريال سعودي إلى مصر بعد سحب الولايات الأمريكية في 19 يوليو 1956م عرضها لبناء السد العالي. وفي 30 أكتوبر أعلنت حكومة المملكة التعبئة العامة لجنودها لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر، فوضعت جميع مطاراتها تحت تصرف الطيران المصري والتي أُرسل إليها عدد غير قليل من طائرات "اليوشن" حاملات القنابل، كما استقبلت موانيها قطع الأسطول المصري الحربي والتجاري، وفي 8نوفمبر 1956م وتضامنًا مع دول المواجهة مع إسرائيل أصدر وزير الدفاع والطيران الأمير مشعل أوامره بتحرك قوات الجيش السعودي إلى الحدود الأردنية وذلك بناءً على طلب الرئيس جمال عبد الناصر. انظر: نبيل رياض عبد المولى: موقف المملكة العربية السعودية من أحداث السياسة المصرية 1952-1956 دراسة في تاريخ العلاقات السعودية المصرية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارة المصرية، قسم التاريخ – كلية الآداب، بني سويف، عدد خاص (2021)، ص 71- 73.**

[2] **- محمد المنشاوي: مرجع سابق، ص87.؛ Там же, с.5, 6 ;Абдулкарим Ибрахим.**

الإسلامي" غير رأيه بشأن استخدام النفط كسلاح وكان هذا بسبب ثلاثة تغييرات رئيسية في سوق النفط: فقد أصبح المنتجون الخليجيون وخاصة المملكة العربية السعودية هم وحدهم القادرون على تلبية الزيادات في الطلب الدولي؛ وكان اعتماد أمريكا على الواردات في تزايد؛ وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي في عامي 1971م و 1973م مما أدى إلى انخفاض قيمة الأصول المالية لمنتجي النفط والتي كانت إلى حد كبير بالدولار. هنا أصبح منتجو النفط الخليجيين أمام السؤال التالي: لماذا مبادلة النفط بالدولار الذي يفقد قيمته؟ ولماذا لا يتم خفض صادرات النفط وتجنب الخسارة؟ لذلك في ربيع عام 1973م دعا فيصل الولايات المتحدة علناً إلى تغيير سياساتها المؤيدة لإسرائيل. ولقد دفع التوتر المتزايد المحيط بتصريحات فيصل وتشديد سوق النفط جمهورية ألمانيا الاتحادية واليابان في عام 1973م إلى الإعلان عن سياسات أمن إمدادات الطاقة لأول مرة[1]. وبطريقة أو بأخرى، تم الاستماع إلى موقف المملكة العربية السعودية، وبالتالي زادت سلطة البلاد على الساحة الدولية بشكل كبير، واكتسبت المملكة المزيد من القوة التفاوضية في تعاملاتها مع الدول المستهلكة للنفط، كما ظهرت منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك OPEC) ككارتل قوي في أسواق النفط العالمية*.

كانت صدمة النفط في عامي 1973-1974م بمثابة فترة شهدت ارتفاعًا سريعًا في أسعار النفط واضطرابات اقتصادية حادة كان لها آثار بعيدة المدى على الاقتصادات في جميع أنحاء العالم، وخاصة في صناعة الطاقة. وبرز النفط كمصدر رئيسي للتوتر الجيوسياسي ونقطة محورية للانتباه العالمي في كل من المجالين الاقتصادي والسياسي كنتيجة مباشرة لصدمة النفط والتي كانت بمثابة بداية عصر جديد في قطاع الطاقة العالمي. فقد أسفر الحظر الذي فرضته الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك[2] - رداً على المساعدات العسكرية الأمريكية للإسرائيليين - عن مضاعفة أسعار النفط

---

[1] - **Paul Rivlin; World Oil and Energy Trends: Strategic Implications for the Middle East ,Tel-Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) ,no. 57, 2000, p. 16.**

* - **إن وجهة النظر القائلة بأن "أوبك عبارة عن كارتل" لها عدة أشكال. والصورة الأكثر شيوعًا هي أن أوبك (أو مجموعة فرعية منها) عبارة عن كارتل يختار مسارًا سعريًا بين الفترات الزمنية لتعظيم القيمة الحالية لثروته النفطية، مع مراعاة القيود التي يفرضها وجود هامش تنافسي من المنتجين وتوافر التقنيات البديلة. انظر:**

Yannis Stournaras; Are oil price movements perverse? A critical explanation of oil price levels 1950-1985. Oxford Institute for Energy Studies, 1985, WPM 6, p. 18.

[2] - **تأسست منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في بغداد بالعراق، بتوقيع اتفاقية في سبتمبر 1960م من قبل خمس دول هي جمهورية إيران الإسلامية والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا. وكان من المقرر أن تصبح هذه الدول الأعضاء المؤسسين للمنظمة. وانضمت= =إلى هذه الدول فيما بعد قطر (1961م)، وإندونيسيا (1962م)، وليبيا (1962م)، والإمارات العربية المتحدة (1967م)، والجزائر (1969م)، ونيجيريا (1971م)، والإكوادور (1973م)، والجابون (1975م)، وأنجولا (2007م)، وغينيا الاستوائية (2017م)، والكونغو (2018م). وقد علقت الإكوادور عضويتها في ديسمبر 1992م، وانضمت مجددًا إلى أوبك في أكتوبر 2007م، لكنها قررت سحب عضويتها من أوبك اعتبارًا من 1 يناير 2020م. كما علقت إندونيسيا عضويتها في يناير 2009م، وأعادت تنشيطها مرة أخرى في يناير 2016م، لكنها قررت تعليق عضويتها مرة أخرى في الاجتماع 171 لمؤتمر أوبك في 30 نوفمبر 2016م. وأنهت الجابون عضويتها في يناير 1995م. ومع ذلك، انضمت مجددًا إلى المنظمة في يوليو 2016م. أنهت قطر عضويتها في 1 يناير 2019م. انسحبت أنجولا من عضويتها اعتبارًا من 1 يناير 2024م. وهذا يعني أنه في الوقت الحالي، تضم المنظمة ما مجموعه 12 دولة عضو. متاح على الرابط ؛ https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm**

David E. Spiro; The Hidden Hand of American Hegemony: Petrodollar Recycling and International Markets, Cornell University Press, 1999, p. 1.

أربع مرات، فإرتفع سعر برميل النفط الخام بأكثر من 400٪ بين سبتمبر 1973، عندما كان يباع مقابل 3 دولارات، ويناير 1974، عندما كان يباع بأكثر من 12 دولارًا وانقلب التسعير رأسًا على عقب تمامًا، وفي تلك الفترة، ارتفعت معدلات التضخم، الأمر الذي تسبب في حدوث انخفاض لاحق في الإنفاق الاستهلاكي حيث أصبح لدى الأفراد أموال أقل متاحة لشراء منتجات وخدمات إضافية. وأدى هذا إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث واجهت الشركات انخفاضًا في الطلب على السلع والخدمات التي تقدمها. بالإضافة إلى ذلك ونتيجة لارتفاع أسعار النفط اضطرت الشركات إلى دفع مبلغ أكبر مقابل موارد الطاقة اللازمة لإنتاج سلعها وخدماتها، مما أدى إلى زيادة في نفقات التشغيل[1]، وانهارت سوق الأوراق المالية، ودخل الاقتصاد الأمريكي في حالة من الركود، وبلغ الخلل في الميزانية حوالي 10 مليار دولار[2].

ولقد تفاعلت الحكومات المختلفة في مختلف أنحاء العالم مع صدمة النفط بطرق مختلفة ومتنوعة. فقد بذلت العديد من الدول، بما في ذلك الولايات المتحدة، جهودًا لتقليل اعتمادها على النفط من خلال تنويع مصادرها من الطاقة لتشمل الفحم، والطاقة النووية، والطاقة الكهرومائية، من بين مصادر الطاقة البديلة الأخرى. كما بذلت دول أخرى، مثل اليابان، جهوداً لتحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال تعزيز تقنيات الحفاظ على الطاقة وكفاءتها. وبالإضافة إلى ذلك فرضت العديد من الدول قيودًا على الأسعار وخططًا للتقنين في محاولة للتخفيف من الآثار السلبية المترتبة على زيادة التكاليف على شعوبها[3]. ورسميًّا قامت وزارة الخزانة الأمريكية بإعداد خطة طوارئ للتحرك الأمريكي في حالة انقطاع النفط بحلول مساء الثلاثاء 9 أكتوبر 1973م[4]، وفي 8 يوليو من العام التالي تم الإعلان عن رحلة الأسبوعين لوليام سايمون William Simon _ وزير الخزانة الأمريكي المعين حديثًا (9 مايو 1974 – 22 يناير 1977م) والذي قدم نفسه "كقيصر نيكسون النفطي" _ باعتبارها جولة دبلوماسية اقتصادية عبر أوروبا والشرق الأوسط، ولكن المهمة الحقيقية التي ظلت سرية للغاية داخل الدائرة الداخلية للرئيس نيكسون كانت ستتم خلال توقف لمدة أربعة أيام في مدينة جدة الساحلية في المملكة العربية السعودية، وكان هدف الرحلة تحييد النفط الخام كسلاح اقتصادي وإيجاد طريقة لإقناع المملكة بتمويل العجز المتزايد في الولايات المتحدة بثروتها النفطية الجديدة. ولقد كان سايمون الأكثر فهمًا لاستحقاق ديون حكومة بلاده وكيف يمكنه إقناع السعوديين بفكرة أن أمريكا هي المكان الأكثر أماناً لإيداع أموالهم النفطية أو "بترودولاراتهم". ووفقًا لجيري بارسكي Barsky- أحد المسؤولين القلائل الذين كانوا مع سايمون أثناء المحادثات السعودية - أوضح نيكسون أنه "لا يمكن العودة خالي

---

[1] - **Nijat Misirli; The economic impact of the Oil Crises on the US, Petrodollar recycling, Master's Degree in Comparative International Relations, Università Ca' Foscari Venezia, 2022 / 2023, p. 11, 13.**

[2] - **No. 360. Memorandum of Conversation, Washington, July 9, 1974, 10 a.m., FRUS, 1969–1976, Volume XXXVI, Energy Crisis, 1969–1974, U.S. Government Press, Washington, 2011, p. 1022-1025.**

[3]- **Ibid, p. 12.**

[4] - **No, 121. Minutes of Washington Special Actions Group Meeting Washington, October 7, 1973, FRUS, 1969–1976, Volume XXV, Arab-Israeli Crisis and War, 1973, United States Government Printing Office, Washington, 2011, p. 352.**

الوفاض. فلن يؤدي الفشل إلى تعريض السلامة المالية الأمريكية للخطر فحسب، بل قد يمنح الاتحاد السوفييتي أيضًا فرصة لمزيد من التوغل في العالم العربي"[1].

وبفهمها لهذه الحقيقة، وضعت الإدارة الأمريكية خطة غير مسبوقة أسمتها خطة "حياة أو موت"، والتي كان لها تأثير كبير على كل جانب من جوانب العلاقات الأمريكية السعودية على مدى العقود الأربعة التالية. وكان الإطار الأساسي بسيطاً بشكل لافت للنظر. ستقوم الولايات المتحدة بشراء النفط من المملكة العربية السعودية وتوفر للمملكة المساعدات والمعدات العسكرية. وفي المقابل، كان السعوديون يستثمرون مليارات الدولارات من عائداتهم من النفط في سندات الخزانة وتمويل الإنفاق الأمريكي، وعُرف هذا النظام باسم "اتفاقية إعادة تدوير البترودولار" أي إعادة تدوير أرباح النفط، والتي تتلخص باختصار في قيام الدول المنتجة للنفط بإيداع فائض دخلها من النفط في البنوك الأمريكية، والتي تُستخدم لاحقًا لتمويل عجز الحكومة الأمريكية وتمويل المشاريع الاقتصادية. وقد أسس هذا الترتيب آلية إعادة تدوير البترودولار ورسخ الشراكة الأمريكية السعودية كركيزة للنظام المالي العالمي. وما أشبه الليلة بالبارحة، لقد كان هذا الإطار الأساسي أشبه ما يكون باتفاق كوينسي التاريخي لعام 1945م. وبعد عدة أشهر من المفاوضات بقيت مسألة واحدة أساسية تتمثل في طلب الملك فيصل أن تبقى مشتريات سندات الخزينة سرية بصورة تامة، حيث كان الملك السعودي متخوفًا من أن مال النفط السعودي يمكن أن يصل بطريق مباشر أو غير مباشر إلى أيادي أكبر أعدائها - إسرائيل - كمساعدات إضافية من الولايات المتحدة. وقد حل المسؤولون الماليون هذه المعضلة للسعوديين، فسمحت الولايات المتحدة للمملكة العربية السعودية بتجاوز عملية المزايدة التنافسية العادية لشراء سندات الخزانة من خلال إنشاء "إضافات". وقد أخفت هذه المبيعات، التي تم استبعادها من إجمالي المزادات الرسمية، كلَّ آثار وجود المملكة العربية السعودية في سوق الديون الحكومية الأمريكية[2].

لقد أسفرت خطة إعادة تدوير البترودولار عن فوائد اقتصادية هائلة للولايات المتحدة. ومن بين أعظم مزايا النظام أنه ساعد في تمويل عجز الحكومة الأمريكية، مما سمح للبلاد بدفع تكاليف برامجها العسكرية والمحلية دون اللجوء إلى تدابير التقشف. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت آلية إعادة تدوير البترودولار في تمويل المشاريع والبنية الأساسية في الولايات المتحدة، الأمر الذي حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومن المزايا الأخرى لخطة إعادة تدوير البترودولار أنها ساعدت في الحفاظ على مكانة الدولار باعتباره العملة الرائدة في التجارة الدولية. وهذا له تداعيات مهمة على الاقتصاد العالمي، حيث يستخدم الدولار الأمريكي من قبل العديد من البنوك المركزية كعملة احتياطية وهو العملة المفضلة للتجارة الدولية والتمويل. كما ساعدت آلية إعادة تدوير البترودولار في استقرار الاقتصاد الأمريكي من خلال تزويد البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية بإمدادات ثابتة من المال[3].

وعلى الرغم من مزاياه العديدة، فإن نظام إعادة تدوير البترودولار كان له تأثيرات شديدة على الاقتصاد الأمريكي. ومن أكثر عيوب النظام الأساسية أنه أسس للاعتماد على الدول الأجنبية المنتجة

---

[1] - **The untold story behind Saudi Arabia's 41-year US debt secret: The Economic Times, Retrieved from: https://economictimes.indiatimes.com/news/international/business/the-untold-story-behind-saudi-arabias-41-year-us-debt-secret/articleshow/52528470.cms**

[2] - **Ibid.**

[3] - **Nijat Misirli; Op. Cit, p. 67.**

للنفط، أي دول أوبك. وقد جعل هذا الاعتماد الولايات المتحدة عرضة للتقلبات في أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، الأمر الذي خلق مخاطر اقتصادية وسياسية كبيرة. وقد أسهمت آلية إعادة تدوير البترودولار في اختلال التوازن التجاري الأمريكي، وهو تأثير سلبي إضافي. وقد أدى هذا الترتيب إلى تدفق كبير من النقد الأجنبي إلى الولايات المتحدة، مما ساعد في دعم عجز الحكومة واستثماراتها. ومع ذلك، فقد أدى تدفق رأس المال هذا أيضًا إلى زيادة الواردات، مما أسهم في اختلال التوازن التجاري الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك، أسهم نظام إعادة تدوير البترودولار في إزالة التصنيع من الاقتصاد الأمريكي، حيث أصبحت البلاد تعتمد بشكل متزايد على السلع والخدمات الأجنبية[1].

وفي يناير 1975م اعتمد الكونجرس الأمريكي لوائح جمركية جديدة التي بموجبها حُرمت جميع دول أوبك من جميع فوائد تصدير بضائعها إلى الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطوة لم يكن لها أي تأثير تقريبًا على التجارة السعودية الأمريكية، حيث كان النفط هو المركز المهيمن في صادرات المملكة العربية السعودية. وكان الفصل الأخير لسياسة الملك فيصل الاقتصادية في كتاب سياسته الخارجية هو الاجتماع الأول للجنة المشتركة للتعاون الاقتصادي في 27 فبراير 1975م (قبل شهر تقريبًا من وفاة الملك المأساوية). وشارك في أعمال اللجنة مسؤولون رفيعو المستوى من الجانبين، واستنادًا إلى نتائج دورة فبراير، تم إعداد وثيقة مطولة- البيان المشترك للجنة- والتي وضعت الأساس لمزيد من توسيع التفاعل بين البلدين في مختلف مجالات الاقتصاد. وتضمن البيان عدة أقسام في المجالات التالية: التصنيع والتجارة، والتدريب المهني، والتعليم العالي، والزراعة، والموارد المائية واستخدام الأراضي، والعلوم والتكنولوجيا، والأشغال العامة[2].

ووفقا للتقارير المقدمة في اجتماع اللجنة فإن العلاقات التجارية بين المملكة والولايات المتحدة تتطور بوتيرة متسارعة. تضاعفت الصادرات من الولايات المتحدة إلى المملكة العربية السعودية تقريبًا بحلول عام 1971، ونمت بنسبة 40٪ أخرى في عام 1973، ثم تضاعفت مرة أخرى في عام 1974، لتصل إلى 835 مليون دولار. وكان من المتوقع أن تستمر الصادرات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية في النمو تدريجيًا. وكان من المفترض أن يلعب المصدرون الأمريكيون دورًا مهمًا في توريد المعدات والآلات والتكنولوجيا والخدمات[3].

بخلاف مخاوف فيصل حول السرية، فقد نمت العلاقة بين البلدين بقوة كافية للبقاء على الشراكة. وكان التعاون الأمريكي السعودي واسع النطاق إلى حد كبير. وقد شمل "تسهيل الاتصالات بين وكالة الاستخبارات المركزية والحجاج الدينيين الذين يزورون مكة من آسيا الوسطى السوفييتية ذات الأغلبية المسلمة" فضلاً عن "إرسال جهاز الاستخبارات السعودي الهائل للعمل جنباً إلى جنب مع عملاء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الأجزاء المسلمة من أفريقيا لتقويض النفوذ السوفييتي هناك".

---

[1]- **Ibid, p. 67.**

[2]- **Agreement Between the United States of America and Saudi Arabia. Economic Cooperation ,Treaties and Other International Acts Series 8128. Washington, Febr. 27, 1975. Washington, Government Printing Office, 1975. P. 2-5.**

[3]- **Абдулкарим Ибрахим; Там же, с.140 141.**

وعلى نمط ما حدث لسوق النفط عام 1973م فإن سوق النفط مع نهايات عقد السبعينيات أصبح يغري حكومات القوى النفطية المتوسطة الحجم بتهديد سلاح النفط، وهو ما يؤدي إلى مضاعفة أهمية الاضطرابات السياسية في الدول المصدرة للنفط. وهناك عدة حالات ترسم الخطوط العريضة للمستقبل وقتئذ: فالرئيس النيجيري أوباسانجو Olusegun Obasanjo (13 فبراير 1976 – 30 سبتمبر 1979) يهدد بإنهاء "التفضيل" الأمريكي في سوق تصدير النفط النيجيرية إذا ما أحبطت الحكومة الأمريكية المشروع المشترك الذي طال انتظاره لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة . وتعلن ليبيا أن حكومة القذافي تفكر في حرمان الولايات المتحدة من النفط رداً على رفض الأخيرة منح تراخيص التصدير للطائرات التجارية الكبيرة للنقل. والثورة في إيران والتي تعد السبب الرئيسي وراء تدهور سوق النفط، وهددت بتقليص إمدادات النفط العالمية بشكل أكبر*. كما أن فرض حظر مستهدف ضد الولايات المتحدة من جانب جميع الدول العربية الأعضاء في منظمة أوبك - إذا لم يقترن بخفض إجمالي صادراتها النفطية- من شأنه أن يرسل موجات صدمة عبر الاقتصاد العالمي، ولكن نظام تقاسم الطاقة الذي وضعته وكالة الطاقة الدولية من المرجح أن يعمل على الحد من الضائقة الاقتصادية الفعلية. ولكن خفض الإنتاج من جانب الدول الأعضاء في منظمة الدول المصدرة للنفط في نفس الوقت سوف يكون مختلفاً وأكثر خطورة من الحظر الذي فرض في عامي 1973 و1974. فسوف تصبح إيران حليفة للعرب بدلاً من أن تكون متعاونة مع الولايات المتحدة، وسوف تصبح شركات النفط العالمية أقل حرية في زيادة إنتاج الدول الأخرى مقارنة بما كانت عليه قبل خمسة أعوام[1].

وفي بحثها عن مخرج من مأزق العرض والسعر قادها إلى المملكة العربية السعودية، التي يبدو أن خفض إنتاجها النفطي إلى مستوياته الطبيعية كان مصمماً جزئياً لتعزيز نفوذها في عملية السلام في الشرق الأوسط. وبينما كانت الولايات المتحدة تخطط لدعوة جديدة لزيادة الإنتاج السعودي، إلى جانب فرض قيود أكثر مصداقية على واردات النفط من جانب الدول الصناعية، تعين عليهم أن يفكروا في الثمن السياسي الذي قد يُطلب منهم أن يدفعوه حينئذ أو في الشتاء المقبل. وعلى ما يبدو فإن استراتيجية زعماء شبه الجزيرة العربية تتلخص في ممارسة ضغوط أكثر دهاءً، تهدف إلى فرض الألم على الدول الصناعية القادرة على التأثير على السياسات الأمريكية فضلاً عن التأثير المباشر على واشنطن. ويتلخص هدفهم في تحقيق مكاسب سياسية تتمثل في التحرك لصالح المصالح العربية

*** - أسفر إضراب العمال الإيرانيين والثورة الإيرانية في أوائل عام 1979م إلى انخفاض إمدادات النفط الإيرانية من 6 ملايين برميل إلى 1.5 مليون برميل، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار وأزمة نفطية ثانية في العالم عام 1979م. وفي هذه الحالة بالذات، ارتفع سعر النفط العربي الخفيف من 12.7 دولارًا للبرميل في مارس 1979 إلى 24.5 دولارًا للبرميل في ديسمبر من نفس العام، وهو ما يمثل زيادة كبيرة. كنتيجة مباشرة للصراع الذي اندلع بين إيران والعراق في نوفمبر 1981، تعطل إنتاج النفط بشدة، مما تسبب في ارتفاع الأسعار إلى أكثر من الضعف. بلغ إجمالي إنتاج النفط في البلدين مليون برميل فقط يوميًا، مما أدى إلى انخفاض إنتاج النفط الخام في جميع أنحاء العالم بنسبة 10% وتسبب في ارتفاع الأسعار من 14 دولارًا للبرميل في عام 1978 إلى 35 دولارًا للبرميل في عام 1981. انظر: Nijat Misirli; Op. Cit, p. 13, 14.**

[1]- No, 212. Paper Prepared by the National Security Council Staff, Washington, undated. FRUS, 1969–1976, Volume XXXVII, Energy Crisis, 1974–1980, United States Government Printing Office, Washington, 2012, p. 659.

في الضفة الغربية وغزة والقدس، وفي تحقيق مكاسب اقتصادية وهي الحد من وتيرة استنزاف احتياطيات النفط العربية[1].

ولكن ربما كان الحدث الأكثر أهمية في تاريخ هذا التحالف في حقبة الحرب الباردة هو الغزو السوفييتي لأفغانستان في عام 1979م. فقد كان صناع السياسات السعودية قلقين من أن هذه كانت الخطوة الأولى نحو دفع سوفييتي أوسع نطاقا إلى الشرق الأوسط. ورأت الولايات المتحدة في ذلك فرصة لتورط منافستها في حرب كحرب فيتنام. وتعاون البلدان لشحن الأسلحة سرًا إلى المتمردين المجاهدين المناهضين للسوفييت[2].

ولقد كان البرنامج ضخمًا، فلقد أنفقت كل من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ما لا يقل عن ثلاثة مليارات دولار، لتوجيه المساعدات إلى الأصوليين الإسلاميين المسلحين المناهضين للاتحاد السوفيتي". وقد تطلب هذا تنسيقاً استخباراتيًا وثيقًا بين البلدين. وفيما يلي وصف ستيف كول Steve Coll من مجلة نيويورك لهذا الأمر في كتابه الموثوق "حروب الأشباح" Ghost Wars:

"توصل الأمير السعودي تركي الفيصل إلى اتفاق رسمي مع وكالة الاستخبارات المركزية في يوليو1980م لمضاهاة التمويل الذي يقدمه الكونجرس الأمريكي للمتمردين الأفغان. وفي كل عام كان السعوديون يرسلون نصيبهم من المال إلى سفارتهم في واشنطن. ثم قام السفير السعودي في واشنطن، بندر بن سلطان، بتحويل الأموال إلى حساب مصرفي سويسري تسيطر عليه وكالة الاستخبارات المركزية. واستخدمت الوكالة حسابها السويسري لإجراء مشترياتها السرية من أسواق الأسلحة الدولية. وكان قسم الشرق الأدنى في لانجلي Langley، الذي تولى الاتصال السعودي، مضطراً إلى المساومة باستمرار مع دائرة المخابرات العامة التابعة لتركي بشأن المدفوعات المتأخرة". وقد أدى هذا إلى عصر جديد من التعاون بين البلدين: وبشكل عام، لا تعمل الولايات المتحدة كجهة لغسل الأموال لصالح قوى أجنبية إلا إذا كانت تعتقد حقًا أن ذلك مهم[3].

وفي عام 1979م، بعد الثورة المناهضة للملكية في إيران، أصبحت المملكة العربية السعودية تلعب دورًا أكبر في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. لقد بذلت أمريكا قصارى جهدها لاختبار مبدأ الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، الذي أعلنه في 27 يناير 1980م. وكان الغرض من هذا المبدأ هو رغبة الولايات المتحدة في تركيز جميع احتياطيات النفط الأكثر أهمية في العالم بين يديها. ووفقاً لمبدأ كارتر، كانت منطقة الخليج العربي حيوية للاقتصاد، لذلك سعت الولايات المتحدة باستمرار إلى وجود عسكري أمريكي مباشر في المنطقة[4].

كما أسهمت المملكة العربية السعودية بدور مهم في الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي في الثمانينيات. والحقيقة هي أن صادرات النفط مثلت مصدر دخل مهم للاتحاد السوفيتي، والتي قررت واشنطن ضربه وإلحاق الضرر به. وبعد "إشارتها"، كما لاحظ الخبراء، قامت المملكة العربية السعودية حرفيًا "بإغراق" السوق العالمية بالنفط. وللمقارنة: قبل عام 1985م، كان حجم إنتاج النفط حوالي 2 مليون برميل يوميا، في عام 1985م - 6 ملايين، وبعد ذلك بقليل - 9 ملايين.

---

[1] - **Ibid, p.660**
[2] - **Zack Beauchamp; Op, Cit, Loc. Cit.**
[3] - **Ibid**.
[4] - **Березкина А.В.; Там же, с.263,264.**

وبطبيعة الحال، تسبب هذا في انخفاض عالمي في الأسعار، وألحق ضررًا لا يمكن إصلاحه باقتصاد الاتحاد السوفييتي[1].

إذًا يرتبط تاريخ النفط ارتباطًا وثيقًا بتاريخ السياسة والاقتصاد العالمي. فخلال القرن الماضي توسع اعتماد العالم على النفط بشكل كبير، حيث أصبح النفط المصدر الرئيسي للطاقة وللنقل والصناعة والزراعة. وقد أدت المنافسة الشديدة بين الحكومات للسيطرة على رواسب النفط مرارًا وتكرارًا إلى توترات وصراعات جيوسياسية نتيجة للحاجة العالمية إلى النفط. وكان لأزمات النفط في السبعينيات تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وكشفت عن قابلية النظام المالي العالمي للتأثر بتقلبات أسعار النفط. وأدت أزمة النفط إلى تحول كبير في النظام الاقتصادي العالمي، حيث فقدت الولايات المتحدة مكانتها كقوة اقتصادية رئيسية، وبزغت دول أوبك كجهات فاعلة رئيسية في الاقتصاد العالمي.

(اتجاه المملكة زمن الملك سعود نحو الامتلاك الكامل للشركة): منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين تواجدت النية لدى السعوديين لشراء أسهم في أرامكو. فقد أبلغ وزير المالية السعودي لأول مرة بشكل غير رسمي مديري أرامكو أن رجال الأعمال السعوديين الأثرياء، إلى جانب ولي العهد نفسه، مهتمون بشراء أسهم في أرامكو. لكن إدارة أرامكو لم تعجبها هذه المبادرة. وحتى ذلك الوقت، كانت أربع شركات أمريكية -متعددة الجنسيات- مؤسسة فقط لا تزال تمتلك أسهمًا في الشركة.

ومع تنامي الشعور القومي والوطني في منطقة الشرق الأوسط بشكل أكبر وأعلى من أن تتجاهله الولايات المتحدة الأمريكية التي خشيت أن يؤدي تصلب موقف أرامكو من مطالب المملكة إلى تصفية المصالح الأمريكية وربما الغربية في المنطقة. إزاء هذا الوضع حثت حكومة الولايات المتحدة شركة أرامكو على تحقيق مطالب الحكومة السعودية.

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية تفسر استعداد شركة النفط لإعادة التفاوض على العقود التي خدمتها جيدًا وهي: أولًا: نظرًا لعلمهم بأن الشروط الأصلية كانت غير معقولة، فقد خشوا أن يؤدي رفض التفاوض على شروط جديدة إلى زيادة العداء تجاه الشركات الأجنبية، وهو ما قد يؤدي إلى تأميم الصناعة وخسارة الأصول. ثانيًا: كانت الامتيازات مربحة للغاية وكانت الشروط الأقل ملاءمة تعني مع ذلك إنتاجًا مربحًا؛ ومن ثم فإن أي ترتيب من شأنه أن يسمح للشركات النفطية بجني فوائد موارد النفط الهائلة كان مقبولًا. ثالثًا: كانت شركات النفط الكبرى متكاملة رأسيًا وهو ما يعني أن سلسلة التوريد للشركة ممتلكة من قبل تلك الشركة ذاتها وبالتالي كان الوصول إلى الاحتياطيات أكثر أهمية من انخفاض الأرباح طالما تم ضمان الربحية[2].

ولقد اتجهت حكومة الملك سعود في وقت مبكر لمشاركة أرامكو وغيرها من الشركات البترولية العاملة في البلاد، على أن تكون المشاركة مقدمة منطقية لتملك الشركة برمتها، آخذة بأسلوب التدرج في تحقيق السيطرة الكاملة على الصناعة البترولية في المملكة، من خلال استراتيجية تميل إلى التحفظ والتمهل ورفض أسلوب القفزات في إنجاز السيطرة. ولقد شهدت حقبة حكم سعود مفاوضات مضنية وطويلة استمرت سبع سنوات 1956-1963م مع شركة أرامكو من أجل التوصل إلى اتفاقية بشأن إشهار شركة التابلاين والمشاركة في الأرباح (وليس إتاوات) التي تحققها من جراء نقل النفط عبر

[1] - **Гулиева Айнур Анваровна; Там же, с.42.**

[2] - **Kirsten Bindemann; Op. Cit, p. 9, 10.**

خط التابلاين[1]. وقد وجهت المملكة خلال ذلك طلبًا خطيًا إلى الشركة بدفع 103 ملايين دولار لخزينة الدولة على أساس أن هذا المبلغ هو نصيبها من مناصفة الأرباح منذ مد خط التابلاين حتى تاريخ هذا الطلب وهو عام 1957م. وبعد مزيد من المفاوضات والمباحثات التي استمرت بين الطرفين حتى عام 1963م أقرت شركة أرامكو بحق المملكة العربية السعودية في مناصفة أرباح التابلاين بموجب اتفاقية وافقت عليها شركة أرامكو تنص على " أن ترفع شركة أرامكو سعرها لكل برميل من البترول الخام المسلم في ميناء الزهراني بلبنان على البحر المتوسط في المدة الواقعة بين عامي 1953-1962م بمقدار بسيط يزيد عن السعر المعلن في صيدا، وعلى مجموع السعر المقابل المعلن في ميناء رأس تنورة لكل برميل من البترول الخام، وأن تدفع شركة أرامكو ضريبة دخل سنوية 50% من المبالغ التي حصلت عليها نتيجة لهذه الزيادة في خلال أعوام الخلاف[2]. وهكذا نفذت المملكة العربية السعودية مبدأ مناصفة الأرباح مع شركة التابلاين، إلا أن السعر المحقق كان أقل من السعر الأصلي المباع[3]. أي أن الزيادة التي حصلت عليها الحكومة السعودية كان نتيجة لزيادة الضخ، وليس نتيجة لزيادة الأسعار، في حين حققت الشركة الربح مرتين: مرة بسبب زيادة الإنتاج، ومرة أخرى بسبب رفع سعر البيع وهو المشار إليه بالسعر المحقق.

كانت اتفاقية المناصفة تعني في الوقت نفسه أن المملكة العربية السعودية قد قطعت نصف الطريق باتجاه امتلاك ثرواتها البترولية، وبحلول السبعينيات في أثناء تطلع بعض الدول المجاورة إلى تأميم بترولها أو السيطرة المبكرة على ثرواتها البترولية، كاستراتيجية لمواجهة الغرب، كقيام العقيد معمر القذافي بتأميم أصول شركة بريتيش بتروليوم في ليبيا في عام 1971م، واستحواذ الحكومة العراقية على كونسورتيوم من عدة شركات أجنبية يسمى شركة نفط العراق في عام 1972م، كانت حكومة المملكة تستعد في هدوء لذلك اليوم الذي تستكمل فيه سيطرتها الكاملة على ثرواتها البترولية وتبقي على مصالحها الكبيرة مع الشركات البترولية على أعلى مستوى من التعاون المفيد والمثمر، فتعددت خيارات حكومة الملك سعود بين:

أ- الصعيد الداخلي: وفيه

1- خيار تأميم البترول كما حدث في بعض الدول البترولية.

2- أو خيار ترك الأمر على ما هو عليه مع المطالبة بزيادة نسبة عوائد المملكة من مبيعات أرامكو للبترول.

3- أو خيار التحول التدريجي الواعي باتجاه التملك الكامل لكافة عمليات الشركة وموجوداتها وعملياتها عن طريق المشاركة في الأرباح أولًا، ثم التدخل في رفع الأسعار ثانيًا، ثم المشاركة في العمليات المكملة ثالثًا.

---

[1] - **FO 371/168903,1963, With the compliments of Mr. J.E. Lucas, Treasury Chambers, 752, 2-F 259/110/05, April, 1963, RECEIVED INST ARCHIVES No.41, 9 APR 1963, Aramco, p.15. Retrieved from: https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/catalogue/tna/fo/371/168903/n/15**

[2] - **عبد الله بن إبراهيم العسكر: المرجع السابق.**

[3] - **ملخص خطة التنمية الثالثة في المملكة العربية السعودية 1400- 1405هـ/ 1980- 1985م، ط1، تهامة، السعودية، ١٩٨١م، ص١١٧. تختصر بعد ذلك إلى (خطة التنمية ...). (انظر ملحق 6: جدول التغيرات في أسعار الزيت الخام العربي السعودي، ص48)**

وبعد الدراسة والتأني اقتنعت المملكة بفشل الخيار الأول مسترشدة بتجربة مصدق بإيران، فاستبعدت فكرة التأميم مدخلًا للسيطرة الكاملة على ثروات البلاد. وكان الخيار الثاني: يعني أن تظل سيطرة المملكة على ثرواتها البترولية سيطرة غير كاملة. لذلك وجدت الحكومة السعودية أن الخيار الثالث: هو الخيار الذي يكفل للمملكة إعداد جيل كامل من الكوادر الوطنية المدربة على كافة العمليات البترولية، بدءًا بالتنقيب عن البترول واستخراجه وانتهاءً بالإدارة والتسويق مما يضمن لها تحقيق سيطرتها الكاملة على ثرواتها البترولية دون أي مخاطر[1].

ب- الصعيد الخارجي: وفيه

حشدت المملكة زملاءها في منظمتي "أوبك ، وأوابك* OAPEC " إلى مساندة مطالب المملكة ضد أرامكو، حيث سعت منظمة أوبك بعد تأسيسها في عام 1960م إلى إعادة معالجة السيطرة على الإنتاج والأسعار من خلال تغيير ميزان القوة التفاوضية لصالح البلدان المنتجة وبعيدًا عن الشركات الكبرى، وهذا الموقف الدولي أدى إلى رجحان موقف المملكة دوليًا في وجه معارضة أرامكو.

ولقد أدى الاتجاه نحو سيطرة الدولة الأكبر على شركات امتيازات النفط الأجنبية إلى إنشاء شركات مختلطة تسيطر عليها حكومة المملكة، فضلًا عن التحول في التركيز من الشركات الأمريكية إلى الشركات الأخرى. وفي نوفمبر 1962م تم إنشاء المديرية العامة للبترول والثروة المعدنية – بترومين. وكانت المهمة الأساسية للإدارة هي تأسيس بيع النفط والمنتجات البترولية في السوق المحلي، وتمت إزالة شركة أرامكو التي سبق لها أن شاركت في بيع هذه المنتجات في المناطق الشرقية والوسطى من البلاد منذ البداية عام 1963م. وفي أبريل 1965م منح الملك فيصل حق استكشاف وتطوير حقل نفطي واعد في تهامة السعودية على طول ساحل البحر الأحمر لفرع شركة النفط الفرنسية ريجيس أوتومان دو بترول Regis Ottomane du Petrole. وفي الوقت نفسه وافق الفرنسيون على 20% فقط من الأرباح، وهو ما شكل ضربة استراتيجية لقيادة منافستهم في المنطقة يعني أرامكو[2].

ويمكن لأي مسؤول تنفيذي في أرامكو تقريبًا أن يعترف علنًا بأن الشركات الأم كانت محظوظة في السبعينيات لتكون في شراكة مع المملكة العربية السعودية وليس مع أحد الأنظمة الأكثر تطرفًا. ولم تكن أرامكو ترغب في المخاطرة بالقتال مع الملك على نسبة 25% من أسهم الشركة – ولقد زادت النسبة في يونيو من عام 1974م إلى 60%[3] ثم أخذت تزيد حتى أصبحت الدولة المساهم

---

[1] - عبد الله بن إبراهيم العسكر: المرجع السابق.

* - الأوابك: هي منظمة الدول العربية المنتجة والمُصدّرة للبترول، تأسست في أعقاب النكسة - حرب 1967م – في 9 يناير 1968م، بموجب اتفاقية تأسيس وُقّعت في مدينة بيروت، وتضم في عضويتها عشر دول بين دول مؤسسة وهي "الكويت، والسعودية، والمملكة الليبية آنذاك"، وأخرى منضمة وهي " البحرين وقطر والإمارات والجزائر 1970م، والعراق وسوريا 1972م، ومصر 1973م ". وتهدف المنظمة إلى توثيق= =العلاقات وتعاون البلدان العربية الأعضاء فى كافة أوجه النشاط الاقتصادى فى صناعة البترول. وتتخذ منظمة أوابك من الكويت مقرا لها. وكثيرًا ما يحدث الخلط بين اسم "أوبك" و"أوابك"، خاصة عند تناولهما بالأخبار، والتى تحمل مضمونًا مُشْتَبِهًا حول مجال النفط وصادراته، فالأولى منظمة عالمية تضم جميع الدول المصدرة للنفط على مستوى العالم، فيما تقتصر الثانية على الدول العربية المصدرة للنفط فقط. ويوجد 6 دول عربية أعضاء في المنظمتين هم المملكة السعودية، والكويت، وليبيا، والعراق، والإمارات، والجزائر. انظر: أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. متاح على الرابط https://oapecorg.org/ar/Home/FAQs

[2] - Абдулкарим Ибрахим; Там же, с. 58, 91.

[3] - في خريف عام 1974م اتخذ الملك فيصل خطوة أخرى مهمة للغاية في مجال النفط، فتم إجراء تأميم جزئي لأصول أرامكو، وتم فرض سيطرة الدولة على أنشطة الشركة المنتجة للنفط، وهي الشركة الرئيسية في البلاد. وقد

الوحيد- حيث إن شركات النفط الأمريكية في نهاية المطاف سيظل لها الحق في استخدام نفط أرامكو، وكان هذا هو الشيء الأكثر أهمية[1].

والجدير بالذكر أنه قبل تطبيق مبدأ المشاركة كان دخل المملكة من الزيت يتمثل في ريع مقداره 12.5% من السعر، وضريبة دخل المملكة 55% من أرباح الشركات المنتجة. وارتفعت هذه النسبة إلى 20 و80% على التوالي في نوفمبر 1974م. وبعد المشاركة الأولية في ملكية أرامكو بدأت عائدات الزيت تتجه نحو الاعتماد المباشر على الأسعار الفعلية للزيت الخام. وفيما بين يناير 1975م - 1980م زاد سعر برميل النفط من 10.46 دولار إلى 26 دولارا. وكان لارتفاع الأسعار عدة أغراض، منها: المحافظة على القيمة الحقيقية للقوة الشرائية للزيت المُصدّر. وارتفاع عائدات الزيت دون الحاجة إلى زيادة الإنتاج، والمحافظة على الطاقة والبحث عن مصادر بديلة، والحفاظ على احتياطي الزيت الخام[2].

وبموجب الاتفاق المبرم بين الطرفين، وبحلول عام 1981م، كان من المفترض أن تشتري المملكة العربية السعودية غالبية أسهم الشركة التي يعتمد عليها مستقبل البلاد. ولقد تم التوصل إلى هذه الاتفاقية التي تسمى "اتفاقية المشاركة العامة" في 25فبراير 1976م بعد الدخول في سلسلة مفاوضات طويلة مع أرامكو امتدت لأربع سنوات كانت بدايتها في2 أكتوبر 1972م بهدف شراء أسهم الشركة تدريجيًا[3]. ولا يزال المبلغ الدقيق الذي أنفقته الحكومة السعودية على صفقة شراء أرامكو غير معروف، وإن حدده البعض بـــ 500 مليون دولار (وهذا المبلغ قابل للتعديل حسب التضخم). وعلى عكس اتفاقية الامتياز الأساسية لعام 1933م، لم يتم الإعلان عن كامل نص بنود اتفاقية المشاركة، حيث أخبر رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لأرامكو آنذاك، السيد جونجرز Jungers، السفارة الأمريكية في جدة بأن الاتفاقية، أو بنود منها، ستبقى طي "الكتمان".

استغرقت عملية الاستحواذ وقتًا طويلًا، لكنها كانت تسير وفقًا للخطة. وفي 9 مارس 1980م أعلنت الحكومة السعودية من جانبها هي عن شراء شركة أرامكو بالكامل من الشركات الأمريكية، لتتحوّل أرامكو من شركة أمريكية إلى مؤسسة البترول الوطنية التي تملكها وتديرها الحكومة السعودية. وعلى الرغم من ذلك ظلت أرامكو رسميًّا شركة تابعة لولاية ديلاوير وعملت بموجب قوانين الشركات في تلك الولاية حتى عام 1988م. وفي نوفمبر 1988م غيرت الشركة اسمها إلى اسمها الحديث، وبدأ يطلق عليها ليس شركة الزيت العربية الأمريكية بل شركة الزيت العربية السعودية أو أرامكو السعودية[4].

ومما سبق، يمكننا استخلاص الآتي:

بلغت حصة المملكة العربية السعودية في الشركة حينئذ 60%، وكانت هذه خطوة مهمة نحو وضع أرامكو بالكامل تحت سيطرة الدولة، والذي اكتمل في ربيع عام 1976 من قبل الملك السعودي خالد بن عبد العزيز آل سعود (1975 – 1982م). وفي الوقت نفسه، زادت صادرات النفط إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بشكل ملحوظ، واستمر هذا الاتجاه طوال السبعينيات، مما أدى إلى زيادة احتياطيات المملكة العربية السعودية من النقد الأجنبي. انظر Абдулкарим Ибрахим; Там же, с. 153

[1] - **Jaffe, A. M., & Elass, J.; Op, Cit, p.38.**

[2] - **خطة التنمية ...: مصدر سابق، ص119.**

[3] - **"SAG/ARAMCO NEGOTIATIONS RE PARTICIPATION AGREEMENT", February 25, 1976 (Confidential), Canonical ID:1976JIDDA01384_b. Retrieved from. https://wikileaks.org/plusd/cables/1976JIDDA01384_b.html**

[4] - **Ahmed, J. U., Sultana, H., & Khan, M. M.; Op, Cit, p.4.**

*- السعودية هي أكبر منتج للنفط في الشرق الأوسط (قبل عام 2022م) وأول مصدر له في العالم، وتمتلك الآن ما يقرب من 13% من احتياطات النفط العالمية. ولا تزال المملكة السعودية تمتلك النسبة الحاكمة في إنتاج النفط سواء في صورته الخام أو المكررة أو المصنعة مما يعطيها سيولة مالية بالدولار الأمريكي والتي تعد واحدة من أهم المخرجات الاقتصادية ثم السياسية للمنتج النفطي حيث تدخل في تحديد السعر الرسمي للدولار. ولقد أثبتت المملكة أنها أكبر خزان لسلعة استراتيجية وحيوية في عالم الحروب الباردة والساخنة.

*- بفضل النفط أصبح ملوك الأسرة السعودية وأمراؤها من أغنى رجال المال من حيث الأحجام المطلقة لثرواتهم، وصارت الطبقة السعودية الحاكمة من أكبر مصدري الرأسمال في العالم.

*- كان النفط منذ تأسيس المملكة وحتى الآن هو السبيل الوحيد لتطوير المملكة وتحقيق استقرارها الاقتصادي، فعُوِّل عليه في إنشاء البنية التحتية والخدمات العامة والطرق. مع العلم أن شركة أرامكو لم تبدأ في التحديث إلا متأخرة قبل انتهاء عقدها بعشرة أو بضع عشر سنة، أي مع قرب عقد الثمانينيات للانتصاف.

*- لم تبدأ العلاقات الأمريكية السعودية إلا قبيل الحرب العالمية الثانية وليس قبل ذلك، بسبب سياسة العزلة التي اتبعتها أمريكا في السياسة العالمية. إلا أن العلاقات بين الشركات الأمريكية والمملكة قد بدأت قبل ذلك، لكنها في نفس الفترة تقريبًا. ولقد فضلت المملكة التعامل مع الشركات الأمريكية على الكثير من غيرها من شركات الدول الأخرى كدول الحلفاء وبريطانيا.

*- بدايات التقارب الأمريكي السعودي كان دافعه ومحركه الرئيس هو الاقتصاد: النفط للأولى، والمال للثانية. ولقد تبع الاتفاقيات والامتيازات الاقتصادية عقد اتفاقيات عسكرية أُخضعت السعودية بموجبها للسياسة الأمريكية. وقاعدة الظهران خير دليل على ذلك. كما يمكن القول بأن رغبة الملك عبد العزيز في التطوير جعلته يفكر كشركة، ورغبة شركة أرامكو في التملك والسيطرة جعلتها تظهر كملك.

*- ارتبطت العلاقات الأمريكية بالمملكة أيضًا بنشاط الخدمات التعليمية التبشيرية والصحية وغيرها.

*- مع اندلاع الحرب العالمية الثانية، تلقت العلاقات الأمريكية السعودية زخمًا جديدًا، وأثر تكثيف العلاقات في المجالين السياسي والاقتصادي. فوجود إحتياطات نفطية غنية دفع الولايات المتحدة إلى ضرورة صياغة أهداف وجودها في مملكة "الحرمين"، وبدأت المملكة العربية السعودية في الظهور تدريجيًا كمنطقة مستقلة للسياسة الخارجية الأمريكية. ويمكن القول إنَّ الولايات المتحدة نجحت في:

- إقامة علاقات ودية مع النظام السعودي.

– خلق ظروف معينة للتعاون النفطي الثنائي.

*- بحلول عام 1930م اختلف العقد الأمريكي القياسي بشكل كبير عن امتيازات الشرق الأوسط الأخرى حيث تنتهي عقود الإيجار فورًا إذا لم يحدث أي إنتاج بعد عدد محدد من السنوات. كما تم تضمين بند في العقود الجديدة يحدد نسبة ملكية تبلغ الثمن من الإنتاج. ومنذ الخمسينيات فصاعدًا أُعيد التفاوض على العديد من عقود الشرق الأوسط، وقد بدأت هذه العملية من جانب المملكة العربية السعودية ومحاولتها تغيير حصتها من امتياز أرامكو على أساس قاعدة تقاسم الأرباح مناصفة بين الطرفين.

*- اتسمت تجربة الشرق الأوسط مع الامتيازات الأجنبية بأربع خصائص. أولًا، كانت حقوق التطوير الممنوحة للشركات الأجنبية تغطي مساحات شاسعة وأحيانًا بلدًا بأكمله. ثانيًا، كانت العقود تُوقَّع لفترات طويلة من الزمن. ثالثًا، كان للمقاول الأجنبي سيطرة كاملة على الجدول الزمني والطريقة التي يتم بها تطوير الاحتياطات المعدنية. وأخيرًا لم يكن هناك متطلب للإنتاج وبالتالي، في أوقات انخفاض

أسعار النفط، كان بإمكان الشركة خفض الإنتاج دون التعرض لأي عقوبات. كما لم يكن للحكومة المضيفة أي حقوق تقريبًا باستثناء الحق في تلقي الدفع "الأثمان" بناءً على الإنتاج.

*- عند النظر في المفاوضات التي جرت في العامين 1933م، 1950م بين الحكومة السعودية وشركة أرامكو نستطيع أن نستنبط ثلاث قضايا مهمة فيما يتعلق بالقضايا السيادية إذا تم توقيع عقد مع شركة خاصة سواء كانت أجنبية أو محلية وهي: أولاً، هل تستطيع الحكومة فرض تغييرات على العقد من جانب واحد في تاريخ لاحق؟ ثانيًا، ما هو احتمال إعادة التأميم أو المصادرة؟ ثالثًا، هل تخلت الدولة عن حقوقها في مواردها المعدنية طوال مدة العقد؟.

*- في العام 1945م، وخلال اللقاء الذي احتضنته قناة السويس بين عبد العزيز وروزفلت، وضع الطرفان أسس التحالف الاستراتيجي بين الدولتين والذي استند إلى "مصالح مشتركة، ولكن ليس إلى قيم مشتركة"، وصُنف هذا اللقاء بأنه بداية العقد التاريخي بين البلدين. ومنذ ذلك التاريخ، تمتعت العلاقات بين الرياض وواشنطن بالثبات والاستمرارية، على الرغم من تعرضها في بعض الأحيان لأزمات كانت كفيلة بإنهاء العلاقات بين الطرفين. ومع احتمال عدم وجود أي كيمياء شخصية بين زعيمي الدولتين، إلا أن العلاقة قد تُقام على أدوار يؤديها أحدهما في تصورات الآخر عن مستقبل المنطقة.

*- كان ومازال للنفط دور فاعل في القرارات التي تُتخذ في الرياض، فبالرغم من أنها ليست قرارات مستقلة دومًا وغالبًا ما تكون اضطرارية ومفروضة من الخارج، لكنها تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة الأمريكية، والكثير من الدول الأخرى، وعلى وتائر تطورها الاقتصادي ومستوى التضخم النقدي ومستقبل الدولار، وعلى سير أحداث النزاع العربي الإسرائيلي ونتائجه، واستقرار المنطقة. وعلى هذا فإن النفط يرتبط بنوعين من الصدمات التي قد يكون لها تأثيرات واسعة في المستويات الإقليمية والعالمية: الأولى، التغير في أسعار النفط بالارتفاع أو الهبوط، وما يصاحب ذلك من انتعاش أو اضطراب اقتصادات بعض الدول. والثانية، استخدام النفط كسلاح في بعض الأحداث العسكرية والسياسية كما حدث فى حرب اكتوبر 1973م. وباختصار، جعلت أحداث الصراع العربي / الإسرائيلي من الشرق الأوسط الساحة الرئيسية للسياسة النفطية في الوقت الحاضر.

*- تفضل المملكة السعودية ممارسة سياستها الخارجية تحت العباءة الأمريكية. فهي تفضل أمريكا على أي دول أخرى. ولقد خلق مخططو السياسة الأمريكية اعتمادًا متزايدًا لا نهاية له لهذا البلد على أمريكا، ونتيجة لذلك، تزايد الضعف والحساسية للضغوط السياسية من الولايات المتحدة. ومن الواضح أن الاعتماد العسكري السياسي للمملكة العربية السعودية على الولايات المتحدة سيظل قويًّا لفترة طويلة.

*- إن ظهور منافس قوي لإنجلترا، وهو الولايات المتحدة، سمح للسعودية بإضعاف علاقات الاعتماد على لندن ثم قطعها. وكما اعتقدت الأسرة السعودية الحاكمة، لم يكن للولايات المتحدة ماضٍ إمبراطوري في المنطقة، ولا ينبغي أن يؤدي الاعتماد عليها إلى إقامة الحكم الاستعماري الأمريكي.

*- أدت السياسة الخارجية المناهضة لبريطانيا التي اتبعتها المملكة العربية السعودية في أواخر الأربعينيات والخمسينيات إلى اتفاقيات وتحالفات سياسية غير متوقعة. ويجب الأخذ في الاعتبار أن حركة التحرر الوطني في البلدان العربية خلال هذه الفترة، والتي كانت ذات طابع قومي، كانت معادية للإنجليز في المقام الأول. ولم يكن قادتها في البداية ينظرون إلى الولايات المتحدة باعتبارها

عدوهم الرئيس. لذلك، تزامنت مصالح الدولة للعشيرة الإقطاعية الحاكمة في المملكة العربية السعودية مؤقتًا مع نضال التحرير الوطني في الدول العربية الأخرى، والذي كان له دلالة اجتماعية مختلفة.

*- أرامكو هي مظهر من مظاهر التطور الحضاري للمملكة، فلم يكن تأسيسها مجرد اكتشاف لثروة طبيعية، بل كان بداية لتحولات اقتصادية وسياسية جذرية في المملكة. ومع ذلك كانت الشركة في عهدها الأول صورة من صور الاستغلال الاقتصادي أو الاستيطان الرأسمالي للشعب السعودي، ووسيلة للتدخل الأمريكي في شئون المملكة، بل وعلامة تدل على التواجد الأمريكي الجديد والدائم في بلاد العرب. ويؤكد ذلك افتتاح قنصلية أمريكية في المقاطعة النفطية الجديدة اعتمدت في رفع تقاريرها عن الظهران وما حولها على تنظيم وخبرة أرامكو.

*- بقيام أرامكو التصق الاقتصاد الأمريكي الرأسمالي السوقي بالمجتمع العشائري الإقطاعي التقليدي، والذي رنا حاكمه إلى التغيير والتحديث، لكن لم يكن هذا المجتمع متهيئًا للتحويلات نتيجة عدم وجود الكوادر ولا حتى المؤسسات المناسبة لهذا الغرض، فبدأ في المملكة، التي تُحكم بواسطة واحد من أقدم الأنظمة في الشرق، انفصام في الاقتصاد والقانون والعلاقات والسيكولوجيا الاجتماعية، على إثرها أخذ مجتمع جديد في النشأة يعجز التصنيف المعتاد عن توصيفه ووضعه في الخانة التي تناسبه.

*- تتوافق معاداة الشيوعية مع أيديولوجية النبلاء السعوديين. وعلى الرغم من أن مصالح الدولة للاتحاد السوفيتي والمملكة العربية السعودية لم تواجه أي مشاكل كبيرة، وغالبًا ما كانت متزامنة، إلا أن معاداة الشيوعية ومعاداة السوفييت الكثيفة منعت القادة السعوديين من إقامة علاقات دبلوماسية أساسية مع الاتحاد السوفيتي، وأضعفت استقلال البلاد، بل وأُتخذت زريعة للتقارب السعودي الأمريكي. وأصبحت قاعدة الظهران في الخليج العربي خنجرًا في خاصرة السوفييت، ومنطقة لممارسة سياسة تطويق واحتواء الاتحاد السوفيتي.

*- ترك الحدثان – حرب أكتوبر 1973م، والثورة الإيرانية 1979م- بصماتهما بشكل لا لبس فيه على أسواق النفط، مما أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار النفط وحفز الدول المتقدمة على اتخاذ خطوات وقائية في محاولة لتقليص استخدامها.

*- يمكن اختزال العلاقات الاستراتيجية الثنائية السعودية – الأمريكية في المعادلة التالية: "النفط مقابل الحماية"، بحيث أصبح النفط مصدر قوة للمملكة السعودية، في حين كانت الإمدادات النفطية أولوية للولايات المتحدة.

*- العلاقات بين الطرفين في القرن الحالي تختلف عن القرن المنصرم في كونها انتقلت من علاقات استراتيجية خاصة (كالعلاقات بين عبد العزيز وروزفلت)، إلى علاقات خاصة شبة شخصية (كالعلاقات بين محمد بن سلمان ودونالد ترامب)، وأصبحت شخصنة العلاقات طرفًا جديدًا في معادلة العلاقات بين الطرفين، مما قد يؤثر على الداخل السعودي (نظام وراثة العرش) والمصالح الأمريكية في المنطقة (كالتهديد ببريكس BRICS).

التوصيات:

*- تنمية الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل، وتطوير صناعات قائمة على تقليل الفاقد.

*- تصنيع النفط وتحويله إلى منتجات صناعية سوف تكون له أهمية أكبر بكثير من كونه مصدرًا لوقود آلة الاحتراق الداخلي.

*- توظيف الثروات في إقامة علاقات فاعلة مع دول العالم الخارجي، والانخراط في تكتلات اقتصادية اقليمية ودولية لتحقيق التبادل السلعي والتكامل الاقتصادي. وكذلك توقيع اتفاقيات تجارية حرة مع دول العالم المختلفة.

*- توفير الكوادر والمؤسسات المتخصصة لإدارة الموارد الوطنية عن طريق التعليم والاستثمار في رأس المال البشري والذي يتأتى بالاهتمام بالمراكز البحثية والتكنولوجية، وتحسين جودة التعليم وربط مناهجه بمتطلبات سوق العمل.

*- التكاتف العربي - العربي بما يخدم مصالح الأمة وحاجة أفرادها.

*- اتباع النماذج التنموية الحديثة والنهوض بكل ما هو تقليدي، عن طريق الاستثمار في الصناعات الإبداعية كالفنون والإنتاج السينمائي والثقافة وغيرها بغية دعم الاقتصاد المحلي.

*- اتباع نموذج الطاقة الخضراء أو الوقود النيتروجيني، والاستثمار في الطاقة النظيفة والمتجددة كطاقة الشمس والرياح والمياة. وإقامة المفاعلات لتوليد الطاقة من الوقود النووي باستخدام اليورانيوم بدلًا من النفط.

*- إعادة التدوير أو إعادة معالجة لمشتقات أو زيوت البترول لتحقيق الاستدامة البيئية فيما يُعرف حاليًا بالاقتصاد الدائري.

*- الاتجاة ثانية لاستخدام الفحم كوقود بديل للبترول نظرًا لتوفره مع حل مشكلة التلوث.

*- التنويع بين مصادر الدخل كالاهتمام بالصناعات وخاصة التحويلية والتقنية، وتطوير أساليب الزراعة لتحسين الانتاج وتحقيق فائض يسمح بالتصدير، بمعنى الاتجاه ناحية الزراعة العلمية التجارية الواسعة التي تخدم التبادل التجاري الضخم، وتطوير قطاع التجارة التقليدية والإلكترونية والأسواق اعتمادًا على موقع المملكة الاستراتيجي والمحوري بين الشرق والغرب. وكذلك تطوير قطاع الخدمات من مالية وسياحية وتكنولوجية، وتوفير البيئة القانونية والتنظيمية المحفزة.

وبالتالي تُعد "رؤية المملكة 2030" خطوة حيوية وقراءة مستقبلية لسيناريو غياب النفط وأثر ذلك على الاقتصاد.

قائمة الملاحق:

مرسوم رقم ١١٣٥

باعطاء امتياز استخراج البترول

نحن عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية
بعد الاعتماد على الله تعالى . وبعد الاطلاع على الاتفاقية الموقع عليها في جدة
في اليوم الرابع من شهر صفر عام الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية بين وزير
مالينا وبين السادة ل . ن . هاملتون ممثل شركة زيت ستندرد في ولاية كاليفورنية
الأمريكية . وبناء على موافقة مجلس الوكلاء أمرنا بما هو آت :

المادة الأولى — يرخص لشركة زيت ستندرد في ولاية كاليفورنيا (ستندرد
اويل كومباني اوف كاليفورنيا) باستثمار البترول ومشتقاته في القسم الشرقي
من مملكتنا العربية السعودية ضمن الحدود وطبقاً للشروط والاحكام الواردة
في الاتفاقية الموقع عليها بين وزير مالينا وبين ممثل الشركة المذكورة في جدة
في اليوم الرابع من شهر صفر عام الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية .

المادة الثانية — نصادق على الاتفاقية المشار اليها أعلاه والملحقة بمرسومنا
هذا ونأمر بوضعها موضع التنفيذ اعتباراً من تاريخ نشرها .

المادة الثالثة — نصادق أيضاً على الاتفاقية الخاصة الملحقة بالاتفاقية الاساسية
ونأمر بانفاذها .

المادة الرابعة — على وزير مالينا تنفيذ احكام هذا المرسوم .

صدر في قصرنا بالرياض في هذا اليوم الرابع عشر من شهر ربيع الاول عام
الف وثلاثمائة واثنين وخمسين هجرية . الموافق ٧ يوليو ١٩٣٣

عبد العزيز

ياسر جلالة الملك
نائب جلالته
فيصل

الاتفاقية الرئيسية الاولى

عقدت هذه الاتفاقية بين معالي عبد الله السليمان الحمدان وزير مالية المملكة العربية السعودية بالنيابة عن الحكومة العربية السعودية المسمى فيما يلي (بالحكومة) فريقا اولا — وبين ل . ن . هاملتون نيابة عن شركة ستندرد اويل اوف كاليفورنيا المسمى فيما يلي (بالشركة) فريقا ثانيا . وقد تم الاتفاق بهذه بين الحكومة والشركة على الوجه الآتي :

م المادة الاولى — تمنح الحكومة للشركة بمقتضى هذه الاتفاقية ووفقا للشروط الآتي بيانها والخاصة بالمساحة المحدودة ادناه الحق المطلق لمدة ستين سنة تبتدئ من تاريخ سريان مفعولها للتحري والتنقيب والحفر واستخراج ومعالجة وصنع ونقل ومعاملة واخذ وتصدير البترول والاسفلت والنفط والشحومات الطبيعية والشمع الكريه والسوائل الكربونية الاخرى ومستخرجات جميع هذه المحصولات . من المفهوم على كل حال ان هذا الحق لا يتضمن منح الحق المطلق لجميع المنتوجات الوسخة أو المكررة في داخل المنطقة المشروحة ادناه اوفى داخل المملكة العربية السعودية .

م المادة الثانية — ان المنطقة التي يشملها الحق المطلق المشار اليه في المادة الاولى من هذه الاتفاقية هي كامل الجهة الشرقية من المملكة العربية السعودية — من حدودها الشرقية (بما فيها الجزر البحرية والمياه الساحلية) الى منتهى الحافة الغربية للدهناء ، ومن الحدود الشمالية الى منتهى الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية على شرط انه من النهاية الشمالية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار اليها في خط مستقيم متجه الى الشمال بانحراف ثلاثين درجة غربا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الشمالية للمملكة العربية السعودية ، وانه من النهاية الجنوبية للحافة الغربية للدهناء يستمر هذا الحد الغربي للمنطقة المشار اليها في خط مستقيم متجه الى الجنوب بانحراف ثلاثين درجة شرقا حتى نقطة ملتقى خط الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية . من اجل السهولة ستسمى هذه المنطقة (بالمنطقة المشمولة)

ملحق رقم 1: المرسوم الملكي رقم 1134، وصدر الاتفاقية الرئيسة الأولى

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة المالية: اتفاقيات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن، ط1، مطبعة الحكومة، 1940م.

ملحق 2: خريطة موقع أرامكو

المصدر:

https://x.com/desertlover79/status/1335171506075279360

تابع لملحق 2: خريطة أرامكو وعملياتها المحلية في المملكة السعودية

المصدر:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%83%D9%88_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9#/media/%D9%85%D9%84%D9%81:Domops.svg

انظر ملحق 3: خريطة خط التابلاين الممتد من القيصومة إلى صيد

المصدر:

https://ar.m.wikipedia.org/w/index.php?title=%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE_%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7_%D9%81%D9%8A_%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D8%A9&wprov=rarw1

ملحق 4: خريطة موقع قاعدة الظهران الجوية (قاعدة الملك عبد العزيز الجوية) وباقى القواعد الأمريكية الأخرى

المصدر:

https://www.riadinoureddine.com/2020/01/3.html

SAUDI ARABIA

AIR BASE AT DHAHRAN

TIAS 2200
June 18, 1951

Agreement effected by exchange of notes signed at Mecca and at Jidda June 18, 1951; entered into force June 18, 1951.

The Saudi Arabian Minister for Foreign Affairs to the American Ambassador[1]

وزارة الخارجية
مكة المكرمة

يا صاحب السعادة

اتشرف بان افيد سعادتكم انه بتاريخ اليوم ستنتهي الاتفاقية المجددة والتي عقدت بتاريخ ٢٧ شعبان ١٣٦٨ الموافق ٢٣ يونيو ١٩٤٩ بشان مطار الظهران بين الحكومة العربية السعودية وحكومة الولايات المتحدة الاميركية .

ورغبة من الحكومة العربية السعودية في تقديم تسهيلات لحكومة الولايات المتحدة — بعد ذلك التاريخ — اتشرف بان ابحث لسعادتكم فيما يلي المواد التي تم الاتفاق عليها لأستمرار استعمال الطائرات العابرة والمعونة التابعة لحكومة الولايات المتحدة لبعض التسهيلات والخدمات في مطار الظهران بالشروط الواردة في هذا الكتاب .

وارجو ان تتفضلوا بجوابكم بموافقة حكومة الولايات المتحدة على ذلك لتعتبر هذه المذكرة وجوابكم كاتفاق يلتزم الطرفين . —

١ — يراد بكلمة (مطار الظهران) حيثما ترد في هذه الاتفاقية المساحة من الارض الموجودة بمنطقة الدمام والمحددة بالحدود المرفقة بهذا الاتفاق باللون الاحمر بما في ذلك مرسى بترول من كل جانب مكونة بذلك مربعا منطقة مركز الوسطى بداية مدخل المطار الحالي .

٢ — (أ) على طلب الحكومة العربية السعودية توافق حكومة الولايات المتحدة على ابقاء بعثة على حسابها الى مطار الظهران لاستخدامها في تدريب الرعايا السعوديين وتنظيم عمليات ادارة مطار الظهران الفنية .

(ب) ان عدد افراد البعثة سيحدد بناء على طلب رئيس البعثة وموافقة وزير الدولة السعودي على ان يعاد النظر في هذا التحديد من وقت لآخر حسبما تقتضيه الظروف والحاجة .

(ج) يسمح للبعثة المشار اليها في الفقرة (أ) باستخدام عدد اضافي من الموظفين المدنيين في مطار الظهران بشرط ان يكونوا من رعايا المملكة العربية السعودية او من رعايا الولايات المتحدة الاميركية او من رعايا دولة موالية لكليهما . ويحدد عدد غير السعوديين منهم بناء على طلب بعثة الولايات المتحدة وموافقة وزير الدولة السعودي على ان يعاد النظر في هذا التحديد من وقت لآخر حسب ما تقتضيه الظروف والحاجة .

(د) يشترط ان لا يكون بين اعضاء البعثة او غيرهم من الموظفين شخص من غير المرغوب فيهم من قبل الحكومة العربية السعودية . وستقدم حكومة الولايات المتحدة كشفا فصليا باسماء جميع الموظفين والمستخدمين وعناوينهم .

ملحق 5 صدر اتفاقية مطار الظهران 18 يوليو 1951م. المصدر:

United States Treaties and Other International Agreements, Volume 2, Part 2, 1951, United States Government Printing Office, Washington DC, 1952, p. 1466.

التغيرات فى أسعار الزيت الخام العربى السعودى

السنة	متوسط السعر المتحقق (١) بالبرميل	السعر المعلن بنهاية العام للزيت العربى الخفيف(٢) بالبرميل
١٩٥٠ م	١,٧٥	١,٧٥
١٩٥٥ م	١,٩٣	١,٩٣
١٩٦٠ م	١,٧٨	١,٨٠
١٩٦٥ م	١,٧٩	١,٨٠
١٩٧٠ م	١,٧٤	١,٨٠
١٩٧١ م	٢,٢٤	٢,٢٩
١٩٧٢ م	٢,٥٠	٢,٤٨
١٩٧٣ م	٣,٢٧	٥,٠٤
١٩٧٤ م	١١,٦٢	١١,٢٥
١٩٧٥ م	١١,٥٠	١٢,٣٨
١٩٧٦ م	١٢,٣٤	١٢,٣٨
١٩٧٧ م	١٣,٢٢	١٣,٦٦
١٩٧٨ م	١٢,٥٨	١٣,٦٦
١٩٧٩ م	١٦,٨٢ م	٢٤,٠٠

ملحق 6: جدول التغيرات في أسعار الزيت الخام العربي السعودي

المصدر: ملخص خطة التنمية الثالثة في المملكة العربية السعودية 1400- 1405هـ/ 1980-1985م، ط1، تهامة، السعودية، ١٩٨١م، ص١١٧.

قائمة المصادر والمراجع:

أولًا: الوثائق العربية:

- المملكة العربية السعودية، وزارة المالية: اتفاقيات شركات استثمار البترول ومستخرجاته والمعادن، ط1، مطبعة الحكومة، 1940م.
- ريتشارد بريس: أمريكا والسعودية تكامل الحاضر.. تنافر المستقبل، ترجمة: سعد هجرس، تقدير مقدم للجنة الشئون الخارجية بالكونجرس الأمريكي، واشنطن، 1981م.

ثانيًا: الوثائق الأجنبية:

- Agreement between the United States of America and Saudi Arabia. Economic Cooperation ,Treaties and Other International Acts Series 8128. Washington, Febr. 27, 1975. Washington, Government Printing Office, 1975.
- Congressional Record - Senate, Proceedings and Debates of the 85th Congress First Session, June 21 1957 to July 10 1957, Vol. 103, Part 8, Washington, 1957.
- FO 371/168903, 1963.
- Foreign relations of the United States diplomatic papers, 1939. The Far East; the Near East and Africa. Volume IV, 1939, United States Government Printing Office, Washington, 1955.
- Foreign relations of the United States: diplomatic papers, 1945. The Near East and Africa. Volume VIII 1945, United States Government Printing Office, Washington, 1969.
- No.94. Agreement (JIDDAH) For Equal Sharing of the Profits: The Saudi Arab Government and Aramco 30 December 1950. - J.C. Hurewitz; diplomacy in the near and Middle East a documentary record 1914 -1956, volume II, D. Van Nostrand company, INC, New York, 1957.
- No.96. Air Base (DHAHRAN) Agreement: Saudi Arabia and the United States, 18 June 1951.
- SAG/ARAMCO NEGOTIATIONS RE PARTICIPATION AGREEMENT, February 25, 1976 (Confidential), Canonical ID: 1976JIDDA01384_b.
- United States Treaties and Other International Agreements, Volume 2, Part 2, 1951, United States Government Printing Office, Washington DC, 1952.
- FOREIGN RELATIONS OF THE UNITED STATES 1969–1976, VOLUME XXIV (MIDDLE EAST REGION AND ARABIAN PENINSULA, 1969–1972; JORDAN, SEPTEMBER 1970), DEPARTMENT OF STATE, Washington, 2008.

- No, 121. Minutes of Washington Special Actions Group Meeting Washington, October 7, 1973, FRUS, 1969–1976, Volume XXV, Arab-Israeli Crisis and War, 1973, United States Government Printing Office, Washington, 2011.
- No. 360. Memorandum of Conversation, Washington, July 9, 1974, 10 a.m., FRUS, 1969–1976, Volume XXXVI, Energy Crisis, 1969–1974, U.S. Government Press, Washington, 2011.
- No, 212. Paper Prepared by the National Security Council Staff, Washington, undated. FRUS, 1969–1976, Volume XXXVII, Energy Crisis, 1974–1980, United States Government Printing Office, Washington, 2012.

ثالثًا: المصادر العربية والمعربة:

- أمين سعيد: الخليج العربي في تاريخه السياسي ونهضته الحديثة، دار الكتاب العربي، بيروت، د.ت.
- جورج لنشوفسكي: الشرق الأوسط في الشئون العالمية، ج2، ترجمة: جعفر الخياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، العراق، 1956م.
- خير الدين الزركلي: شبه الجزيرة العربية في عهد الملك عبد العزيز، ج2، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1992م.
- سانت جون فيلبي: بعثة إلى نجد 1336-1337هـ / 1917-1918م، ترجمة: عبد الله العثيمين، ط2، الرياض، 1998م.
- ك.س. تويتشل: المملكة العربية السعودية وتطورات مصادرها الطبيعية، ترجمة: شيكيب الأموي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، 1955م.
- ملخص خطة التنمية الثالثة في المملكة العربية السعودية 1400- 1405هـ/ 1980-1985م، ط1، تهامة، السعودية، ١٩٨١م.

رابعًا: ***المصادر الأجنبية:***

- Charles I. Bevans; Treaties and Other International Agreements of the United States, 1776-1949, vol. 1(1776- 1917), Washington, D.C., 1968.
- K. S. Twitchell; Saudi Arabia, with an account of the development of its natural resources, Greenwood Press, New York, 1969.
- Walt, W.J., Saudi Arabia and the Americans (1928- 1951), North Western University, 1960.
- William Hardy McNeill; America, Britain, & Russia: Their Cooperation and Conflict, 1941-1946, Volume 10, Johnson Reprint Corporation, Great Britain, 1970.
- А. А. КУЦЕНКОВ, А.И. ЧИЧЕРОВ; ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА СТРАН БЛИЖНЕГО И СРЕДНЕГО ВОСТОКА, «МЕЖДУНАРОДНЫЕ ОТНОШЕНИЯ», МОСКВА, 1984.

- А. М. ВАСИЛЬЕВ; История Саудовской Аравии (1745 - 1973), ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА», МОСКВА, 1982.
- Е. М. Примаков, Е. А. Лебедев; ИСТОРИЛ АРАБСКИХ СТРАН АЗИИ 1917-1985, ИЗДАТЕЛЬСТВО «НАУКА», ГЛАВНАЯ РЕДАКЦИЯ ВОСТОЧНОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, МОСКВА, 1988.
- Л. Н ВАТОЛИНОЙ, Е. А. БЕЛЯЕВА ; АРАБЫ В БОРЬБЕ ЗА НЕЗАВИСИМОСТЬ (НАЦИОНАЛЬНО-ОСВОБОДИТЕЛЬНОЕ ДВИЖЕНИЕ В АРАБСКИХ СТРАНАХ ПОСЛЕ ВТОРОЙ МИРОВОЙ ВОЙНЫ), ГОСУДАРСТВЕННОЕ ИЗДАТЕЛЬСТВО ПОЛИТИЧЕСКОЙ ЛИТЕРАТУРЫ, Москва, 1957.

خامسًا: الرسائل العلمية المنشورة:

لطيفة عبد العزيز السلوم: التطورات السياسية والحضارية في الدولة السعودية المعاصرة 1926-1932م، ط2، جامعة الملك سعود، 1999م.

الرسائل العلمية العربية غير المنشورة:

فلاح عواد الشراري: العلاقات السعودية – الأمريكية وأثر النفط فيها للفترة (1974م-2011)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، 2011م.

سادسًا: الرسائل العلمية الأجنبية غير المنشورة:

- Mohammad Zaid Al-Kahtani; THE FOREIGN POLICY OF KING ABDULAZIZ (1927- 1953) A Study in the International Relations of an Emerging State, the degree of Doctor of Philosophy, university of Leeds, Department of Arabic and Middle Eastern Studies, October 2004.
- Nijat Misirli; The economic impact of the Oil Crises on the US, Petrodollar recycling, Master’s Degree in Comparative International Relations, Università Ca' Foscari Venezia, 2022 / 2023.
- Абдулкарим Ибрахим; ФЕЙСАЛ И ВНЕШНЯЯ ПОЛИТИКА КОРОЛЕВСТВА САУДОВСКАЯ АРАВИЯ, Диссертация на соискание ученой степени кандидата исторических наук, Москва, 2014.

سابعًا: المراجع العربية والمعربة:

- ألكسندر بريماكوف: نفط الشرق الأوسط والاحتكارات الدولية، ترجمة، بسام خليل، ط١، بيروت، 1984م.
- توماس ليبمان: في دهاليز السراب؛ العلاقات الأمريكية - السعودية، مؤسسة الرحاب الحديثة، بيروت، 2007م.
- جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الرابع (تطور الأوضاع السياسية والاقتصادية في إمارات الخليج العربي ووصولها إلى الاستقلال 1945-1971م)، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996م.
- روبرت فيتاليس: مملكة أمريكا صناعة الأساطير على تخوم النفط السعودي، ترجمة سلطان العلي، جسور للترجمة والنشر، د.ت.
- طالب محمد وهيم: التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الرشيد – بغداد، 1982م.
- عبد الرحمن مُنيف: مدن الملح التيه، جـ ١، ط١١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر و المركز الثقافي العربي ، بيروت، 2005م.
- عبد المنعم الغلامي: الملك الراشد جلالة المغفور له عبد العزيز آل سعود، ط3، الرياض، 1998م
- فؤاد شهاب: تطور الاستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي، مكتبة فخراوي، المنامة، 1994م.
- محمد النيرب: أصول العلاقات الأمريكية السعودية، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994م.
- نجاة عبد القادر الجاسم: العلاقات السعودية الأمريكية (1936-1945م)، جامعة الكويت، الكويت، 1998م.

ثامنًا: المراجع الأجنبية:

- Aaron David Miller; Search for Security: Saudi Arabian Oil and American Foreign Policy, 1939-1949, University of North Carolina Press, 1980.
- ALBERT BLAISE; DICTIONNAIRE LATIN - FRANÇAIS DES AUTEURS DU MOYEN-AGE, TVRNHOLTI, TYPOGRAPHI BREPOLS EDITORES PONTIFICI ,MCMLXXV (1975), p. 239, 240.
- Anthony Cave Brown; Oil, God, and Gold: The Story of Aramco and the Saudi Kings, Houghton Mifflin, N.Y., 1999, p.160.
- Bruce Riedel, Kings and Presidents: Saudi Arabia and the United States since FDR, Brookings Institution Press, Washington, 2017.
- Daniel Yergin; the Epic Quest for Oil, Money, and Power, Simon & Schuster, New York, 1991.
- David E. Spiro; The Hidden Hand of American Hegemony: Petrodollar Recycling and International Markets, Cornell University Press, 1999.

- Giacomo Luciani; 6 Corporations vs. States in the Shaping of Global Oil Regimes, Global Resources, Palgrave Macmillan, a division of Macmillan Publishers Limited, 2013.
- Irvine H. Anderson; Aramco, the United States, and Saudi Arabia: A Study of the Dynamics of Foreign Oil Policy, 1933-1950, Princeton: Princeton University Press, N.J., 1981.
- Jaffe, A. M., & Elass, J.; Saudi Aramco: National flagship with global responsibilities. Texas, TX: The James A. Baker III Institute for Public Policy, Rice University, 2007.
- Kirsten Bindemann; Production-Sharing Agreements: An Economic Analysis, Oxford Institute for Energy Studies, WPM 25, October 1999.
- Parker T. Hart; Saudi Arabia and the United States: Birth of a Security Partnership, Indiana University Press, 1998.
- Paul Rivlin; World Oil and Energy Trends: Strategic Implications for the Middle East ,Tel-Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) ,no. 57, 2000.
- Yannis Stournaras; Are oil price movements perverse? A critical explanation of oil price levels 1950-1985. Oxford Institute for Energy Studies, WPM 6,1985.

تاسعًا: الدوريات العربية المنشورة:

أ- الصحف:

- صحيفة أم القرى: عدد 121، 6من شوال 1345ه/ 8إبريل 1927م.؛ و العدد 1370، 13يوليو 1951م.

ب- صحيفة أم القرى: *المجلات:*

- أمل عبد الله الهشام: المخططات الأمريكية لنفط الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، مجلة "وقائع تاريخية" العدد الثاني والثلاثون، الجزء الثاني، الكويت، يناير 2020م.
- عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز: مفاوضات الملك عبد العزيز حول الامتيازات البترولية في المملكة العربية السعودية، مجلة القافلة، عدد يونيو/يوليو 1999م.
- عبد الله بن ناصر السبيعي: مواقف الملك سعود بن عبد العزيز تجاه شركة ارامكو، مجلة الدارة (دارة الملك عبدالعزيز)، المملكة السعودية، مج 32, ع 4، ٢٠٠٦م.
- محمد المنشاوي: العلاقات السعودية الأمريكية وتحولاتها: المخاطر والاحتمالات، مجلة سياسات عربية، العدد 40، سبتمبر 2019م
- نبيل رياض عبد المولى: موقف المملكة العربية السعودية من أحداث السياسة المصرية 1952-1956 دراسة في تاريخ العلاقات السعودية المصرية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارة المصرية، قسم التاريخ – كلية الآداب، بني سويف، عدد خاص (2021).

عاشرًا: الدوريات الأجنبية المنشورة:

A- Newspapers

- New York Times, Aug. 8, 1939; Oct. 21, 1940.

B- Magazines

- Ahmed, J. U., Sultana, H., & Khan, M. M.; Saudi Aramco: A Blend between Profit and Politics. FIIB Business Review, 7(2), Fortune Institute of International Business 2018.
- Michel G. Nehme; Saudi Arabia 1950–80: Between Nationalism and Religion, Middle Eastern Studies, October 1994, Vol. 30, No. 4.
- Березкина А.В.; Саудовско-американское сотрудничество в военной сфере, ЖУРНАЛ: Преподаватель XXI век, 2011.
- Гулиева Айнур Анваровна; Американо-саудовские отношения: вчера, сегодня, завтра, ЖУРНАЛ: Актуальные проблемы современных международных отношений, 2017.
- Дербенёв Андрей Сергеевич; Саудовская Аравия в американской внешней политике в 1939–1941 годах, ЖУРНАЛ: Вестник Рязанского государственного университета им. С. А. Есенина, 2013.

إحدى عشر: المعاجم والقواميس:

- *أحمد عطية الله: القاموس السياسي، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968م.*

اثنى عشر: المواقع الالكترونية:

- أوابك منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. متاح على الرابط https://oapecorg.org/ar/Home/FAQs
- تاريخنا: المضي قدمًا بدافع الفضول العلمي. متاح على الرابط. https://www.aramco.com/ar/about-us/our-history
- العسكر، عبد الله بن إبراهيم. (2006م): النفط في عهد الملك سعود بن عبد العزيز، بحث مقدم لندوة الملك سعود، إدارة الملك عبد العزيز، وزارة البترول والثروة المعدنية، جامعة الملك سعود. متاح على الرابط https://kingsaud.org/ar/archives/press/999/
- المؤسسة الوطنية للدراسات والبحوث: رؤية في تأسيس شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو) ARABIAN AMERICAN OIL، 2024م، متاح على الرابط: https://www.nasri.net/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9/%D8%B1%D8%A4%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-

%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D8%B1%D9%8A%D9%83%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D9%85%D9%83%D9%88-arabian-american-oil#_ftn4

● وكالات - أبو ظبي: صحيفة: أميركا والسعودية تقتربان من اتفاقية دفاعية غير مسبوقة، 9 يونيو 2024. متاح على الرابط.
...https://www.skynewsarabia.com/middle-east/1720626

● علاقات عميقة وظفتها المملكة لصالح الأمة العربية والإسلامية: من لقاء «كوينسي» إلى قمة العشرين..صداقة سعودية أمريكية ضد الأنواء: الأربعاء 10 جمادي الأخر 1430هـ - 3 يونيو 2009م ، العدد 14954. متاح على الرابط https://www.alriyadh.com/434802

● علي القحطاني: الحركة العمالية في شرق السعودية، السفير العربي، 2014م. متاح على الرابط https://assafirarabi.com/ar/4052/2014/11/20/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A%D/8%A9

● Beauchamp, Zack. (January 6, 2016); “Beyond Oil: the US-Saudi Alliance, Explained.” Vox. Retrieved from: https://www.vox.com/2016/1/6/10719728/us-saudi-arabia-allies.

● McMurray, Scott; Energy to the World: The Story of Saudi Aramco, Volume 1, p.16. [e- books]. Retrieved from: https://www.scribd.com/document/531144639/Energy-to-the-World-Vol-1-English.

● "SAG/ARAMCO NEGOTIATIONS RE PARTICIPATION AGREEMENT", February 25, 1976 (Confidential), Canonical ID:1976JIDDA01384_b. Retrieved from.
https://wikileaks.org/plusd/cables/1976JIDDA01384_b.html

● Ирина Слободская. (27.04.2024); Как Saudi Aramco превратилась в жемчужину мировой нефтегазовой сферы. [Офиц. сайт]: https://kapital.kz/lifestyle/125300/kak-saudi-aramco-prevratilas-v-zhemchuzhinu-mirovoy-neftegazovoy-sfery.html

● FO 371/168903,1963, Retrieved from: https://www.agda.ae/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/catalogue/tna/fo/371/168903/n/15

● Point Four Program: Retrieved from: https://web.archive.org/web/20201026072644/https://www.britannica.com/event/Point-Four-Program

● The untold story behind Saudi Arabia’s 41-year US debt secret: The Economic Times, Retrieved from: https://economictimes.indiatimes.com/news/international/business/the-untold-story-behind-saudi-arabias-41-year-us-debt-secret/articleshow/52528470.cms
● https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm